الجمعة 3 شباط 2023
العدد 4841 السنة السابعة عشرة
Vendredi 3 Février 2023 nº 4841 17ème année

20 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

فلسطين

بلينكن لعبّاس:
الانصياع... أو الرحيل

10

خطوط حمراء أميركية في سوريا: لا للتطبيع... لا لعودة اللاجئين... لا للحلّ الدائم [12]

باريس تعد بتدخل لدى واشنطن لحلحلة الغاز المصري والكهرباء الأردنية

عين فرنسا على MEA والبريد والمرفأ [2]

(هيثم الموسوي)

مرضى السرطان
إلى جهنّم سلامة

[6 ـ 7]

04
قضية
نقابة المهندسين
عجز بملايين الدولارات

05
تقرير
نقابة المحامين
مشروع لـ«إعادة الهيكلة»

13
فرنسا
ماكرون وحيداً في معركة التقاعد

18
ميديا
حرب الغرب على ايران
إكذبْ... إكذبْ

المشهد السياسي

باريس تعد بتدخل لدى واشنطن لحلحلة الغاز المصري والكهرباء الأردنية

عين فرنسا على «ميدل إيست» والبريد والمرفأ

بدأ السفير الفرنسي المكلف تنسيق الدعم الدولي للبنان بيار دوكان، أمس، زيارة لبيروت استهلها بلقاء رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزراء الطاقة وليد فياض والأشغال علي حمية والمالية يوسف الخليل، على أن يلتقي في مقر السفارة الفرنسية اليوم خبراء وموظفين وسياسيين واقتصاديين.

وبحسب المعلومات، ركزت محادثات دوكان الذي وصل إلى بيروت بعد مصر والأردن لاستطلاع ما وصلت إليه مفاوضاتهما مع لبنان، على ملف الطاقة. وهو أعلن قبل وصوله إلى بيروت أن محادثاته مع الجانب المصري بيّنت أن عدم منح الولايات المتحدة استثناءات من قانون قيصر هو ما يؤخر استجرار الغاز من مصر والكهرباء من الأردن. علماً أن البنك الدولي سارع إلى تبرئة الجانب الأميركي، إذ أكد وفد البنك الدولي الذي اجتمع بنائب رئيس مجلس

اهتمام فرنسي ببعض القطاعات المرشحة للخصخصة الكاملة أو الجزئية

النواب الياس بو صعب أول من أمس في واشنطن، أن القرض مجمد حالياً وليس مدرجاً على جدول أعمال البنك لعدم إنجاز كل الإصلاحات المطلوبة للكهرباء، من دون ربط الملف بعقوبات قانون قيصر.

غير أن السفير الفرنسي نقل، في الاجتماع الذي جمعه بميقاتي وفياض، أنه سمع في القاهرة وعمان إشادة بما أنجزته وزارة الطاقة العام الماضي في ما يتعلق بتلبيتها الشروط المطلوبة من الولايات المتحدة والبنك الدولي أو بتفاصيل العقد الذي سيؤمن كهرباء بأسعار منخفضة لارتباط السعر بالنفط الخام وليس الغاز أولاً. كذلك اطلع من وزير الطاقة على كل العقود والوثائق التي أنجزتها الوزارة والبنك الدولي. وهي وثائق تثبت وصول لبنان إلى المرحلة النهائية من التفاوض التي كان يفترض أن تكلل بالتوقيع قبيل تعطيله بطلب أميركي مباشر. ونقلت مصادر أن دوكان المرسل أبدى دهشته لما سمعه، مشيراً إلى أنه

(دالاتي ونهرا)

بلغت نحو 60 مليون دولار. وبحسب المعلومات الأولية، يجري العمل على تحديد قيمة الشركة باكثر من مليار دولار، على أن يصار إلى وضع قانون لبيع نحو 49 في المئة من أسهمها. وتشير مصادر إلى رغبة شركة النقل الفرنسية العملاقة (CGM) بإدارة رجل الأعمال اللبناني الفرنسي رودولف سعادة، والتي وسّع في الأعوام الثلاثة الماضية عملها من الشحن البحري إلى النقل الجوي وحقّقت أرباحاً باكثر من 10 مليارات دولار، في الاستحواذ على حصة كبيرة في «ميدل ايست». وفيما أكد مقربون من الشركة الفرنسية أن المعروض عليها هو 10 في المئة فقط من اسهم الشركة اللبنانية، نُقل عن رئيس «ميدل إيست» محمد الحوت أنه في حال وُضع اقتراح التخصيص قيد التنفيذ، سيجري تقييد الحصص بحيث لا يتجاوز سقف أي مساهم 3 في المئة.

كما يبدي الفرنسيون اهتماماً بالاستثمار في قطاع البريد عبر شراء شركة ليبانون بوست أو الحصول على عقد تشغيل لها إضافة إلى كازينو لبنان ومصارف يمتلكها المصرف المركزي، إضافة إلى الاهتمام بمؤسسة كهرباء لبنان والمرفأ بعدما فازت «CGM» بعقد إدارة مقر الحاويات، فيما تعرض شركات فرنسية أخرى مشروع إدارة شاملة للمرفأ. أضف إلى ذلك الاهتمام المركزي الفرنسي بملف النفط والغاز عبر التحالف الذي تقوده «توتال»، والذي يعدّ مفتاح الاستثمارات الفرنسية. ويبدي الفرنسيون تفاؤلاً بأن يكون لهم اليد الطولى في إدارة هذا الملف، إن هم أحسنوا إدارة الانتخابات الرئاسية وحصلوا على مرادهم بشأن هوية المرشح لتولي رئاسة الحكومة الجديدة.

لذلك، تأتي زيارة دوكان عشية الاجتماع الخماسي (فرنسا والولايات المتحدة ومصر والسعودية وقطر) المقرر عقده في باريس الاثنين المقبل، للبحث في الملف اللبناني، والذي تتوقع جهات سياسية لبنانية أن تخرج عنه إشارة إلى المرشح الذي يعتقد المجتمعون أنه الأقرب إلى مواصفات التحالف الغربي - العربي، وأن الاجتماع قد يمهّد لما يشبه الإعلان عن دعم ترشيح قائد الجيش العماد جوزيف عون.

(الأخبار)

البيطار ماضٍ في جنونه: نحو إصدار مذكرات توقيف

تشير معلومات إلى أن المحقق العدلي في انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار استدعى الكاتبة لديه إلى مكتبه في قصر العدل أول من أمس للتحضير لمذكرات توقيف ينوي إصدارها على دفعتين، في 6 و8 شباط الجاري، ضد رئيس الحكومة السابق حسان دياب والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم والمدير العام لأمن الدولة اللواء طوني صليبا ومدّعي عام التمييز القاضي غسان عويدات وأحد القضاة، في حال لم يمثلوا أمامه في التواريخ التي حددها يوم الادعاء عليهم. وبحسب المصادر، فإن البيطار يدرس الطريقة الأفضل لضمان وصوله إلى مكتبه يومي 6 و8 المقبلين، وإنه يرفض مناقشة أحد في الملف.

وعلمت «الأخبار» أن الوكيل القانوني للوزير السابق نهاد المشنوق سيتقدم اليوم بطلب رد ضد البيطار أمام محكمة التمييز.

سيبدد الشكوك الأميركية لدى زيارته قريباً للولايات المتحدة ويستوضح حول العوائق التي عطلت الاتفاق. وأكد دوكان أن باريس ستسعى لدى الجانب الأميركي والبنك الدولي لتذليل هذه العقبات، شرط أن تبادر الحكومة اللبنانية إلى خطوة سريعة بشأن الهيئة الناظمة.

ولكن لم يعرف ما إذا كان الفرنسيون حصلوا على تفويض ببحث هذا الأمر، أم أنه جزء من لعبة الضغوط على لبنان بما خص هوية الرئيس الجديد للحكومة، وبشأن برنامج التعاون مع صندوق النقد الدولي. علماً أن باريس مهتمة حالياً بتعزيز حضورها الاستثماري في لبنان، عبر تقديم عروض لتشغيل قطاعات وموانئ أساسية، إما عبر عقود خاصة مع الشركات الفرنسية أو من خلال شراء أسهم في شركات خاصة تعود ملكيتها للدولة اللبنانية.

وفي هذا السياق، جرت الإشارة إلى اهتمام فرنسي ببعض القطاعات المرشحة للخصخصة الكاملة أو الجزئية، خصوصاً شركة طيران الشرق الأوسط (ميدل إيست) التي يجري مصرف لبنان دراسات لتحديد قيمتها السوقية، معتمداً على الأرباح التي حولتها الشركة إلى مصرف لبنان (مالك الشركة) عن عام 2020 والتي

تقرير

مواجهة عون ـ وفرنجية: الانتخابات في دائرة الخطر

هيام القصيفي

رغم أن حركة بكركي في ما يتعلق بالملف الرئاسي بلا بركة، وجاءت متأخرة، إلا أن الصرح يواصل محاولة تقديم أولوية إجراء الانتخابات كمبدأ، من دون تزكية مرشحين، وإن كان يرى في أسماء محددة أهليّة للرئاسة. إذ تشدّد بكركي على أنها لن تمارس ضغوطاً على القوى المسيحية للاتفاق على مرشح توافقي كاسم، أو لتقديم تنازلات متبادلة للوصول إلى اسم مرشح واحد. وإذا كان مشهد النواب المجتمعين في بكركي سيذكّر حكماً بما جرى في أواخر الثمانينيات، تبقى الخشية من الوصول إلى النتيجة نفسها. علماً أنه، في حينه، كان موزاييك النواب المسيحيين منوعاً، بعكس الاصطفاف الحزبي الضيق الحالي الذي يفرض على النواب الالتزام بخيارات قياداتهم. كما أن النواب، يومها، انطلقوا من مروحة واسعة من أسماء مرشحين من داخل صفوفهم، على عكس اللائحة المصغرة المتداولة حالياً. إضافة إلى أن اللقاء الذي يفترض أن يجمع نواب الكتل المسيحية الحزبية (قبل أن يتبلور موقف النواب المستقلين من الاصطفاف الطائفي) كان يمكن أن يختزل، خارج بكركي، بلقاء قيادات هذه الكتل، كالتيار الوطني الحر والقوات اللبنانية في شكل أساسي كاكبر كتلتين، في إطار حواري حول الرئاسة. ما جرى حتى الآن في بكركي لم يخرج بعد عن الصور التذكارية. في حين أن النقاش الفعلي يدور في مكان آخر، وبحضر المشهد الرئاسي في شخصين: رئيس تيار المردة سليمان فرنجية وقائد الجيش العماد جوزيف عون. والخشية المسيحية المعارضة هي أن تؤدي هذه المواجهة، إذا لم تجر الانتخابات سريعاً، إلى تطيير الانتخابات الرئاسية إلى أمد بعيد... وقد يكون ذلك هو المقصود.

كان الاعتقاد السائد لدى فريق 8 آذار، وحتى لدى بعض أوساط المعارضة، بأن هذه القوى ضمنت 65 صوتاً لفرنجية. على هذا الأساس كانت زيارة فرنجية «الرئاسية» إلى بكركي. وفيما كان الانشغال بإعادة ترتيب الحسابات الدقيقة والتأكد نهائياً من صحة التزام النواب المعنيين بالتصويت، تبين أن ثمة أصواتاً نيابية بدأت تتفلت على الطريق، فتفرملت الاندفاعة التي أوحت في ساعات قليلة بأن انتخاب فرنجية أصبح في الجيب.

في هذه الساعات القليلة، أعيد درس الملف الرئاسي من كل جوانبه، وبدا لكل فريق أن أمراً ما يطبخ في شكل يوحي بأن أحداثاً دراماتيكية ستحصل وتفرض إيقاعاً رئاسياً يضع المعارضة والتيار الوطني في زاوية ضيقة. إذ إن الطرفين مختلفان على كل شيء إلا على معارضة وصول فرنجية. لذا أصبح التداول بخيارات بديلة أكثر إلحاحاً في مرحلة الخوف من التزام أصوات نيابية، ولا سيما سنية، بالتصويت لفرنجية، وانطلقت حركة مضادة لإعادة طرح مشهد رئاسي جديد على الطاولة. من هنا صار اسم قائد الجيش أكثر تقدماً باعتبار أنه يمكن أن يحظى، وهنا الكلام تحديداً عن الدعم المحلي، بأصوات نيابية، أكثر مما يمكن أن يحصل عليه أي مرشح آخر من اللائحة المتداولة.

لا يتميز قائد الجيش سوى بالمنصب الذي يتبوأه. لكن القاعدة التي بدأت تتكرس بالاتفاق على قائد الجيش حين يتعذر الاتفاق على مرشح آخر، تحمل في طياتها الإطاحة بكل مفاهيم العمل السياسي والحزبي والتمثيل الحقيقي. وقد تكون هذه المواصفات تحديداً هي التي تجعل من عون مرشحاً مقبولاً، وتجعل نواباً يتسابقون إلى الإشادة به والانضمام إلى حلقته. وإذا كانت زيارة السفير السعودي وليد البخاري إلى البيرزة استثماراً علنياً في توقيت رئاسي، من دون أن تصل إلى تبنّ رسمي من الرياض لقائد الجيش، إلا أن مفعولها محلياً لدى نواب يدورون في فلك الرياض قد يكون مجدياً بالنسبة إلى فريق عون. علماً أن ثمة ميلاً فطرياً لدى سياسيين بالاصطفاف الفوري إلى جانب أي مرشح رئاسي تتقدم ظروفه، فكيف إذا كان قائداً للجيش. لكن بقدر ما يتقدم اسم عون، يتمسك الفريق الداعم لفرنجية بمرشحه، ما يخلق معادلة توازن لا تفضي حتى الآن إلا إلى مشهد لا انتخابات رئاسية فيه قريباً. فتصبح المعادلة متارجحة بين حرق الأسمين، أو فرض أحدهما بقوة تدخل خارجي. وثمة رهان لدى فريق 8 آذار على دور السعودية في تمرير اسم فرنجية قياساً إلى الحوار السابق بينه وبين الرئيس سعد الحريري قبل انتخاب الرئيس ميشال عون، بغضّ نظر سعودي، ما فُهم يومها على أنه مباركة لاسم فرنجية. لكن واقع الحال بما يتعدى زيارة البخاري إلى البيرزة، أن السعودية ليست في وارد التدخل رئاسياً، ولا في وارد دعم فرنجية. وهذا أمر يعرفه الساسة اللبنانيون من لقاءات باريس، وليس فقط من حلفاء الرياض في بيروت، ما يعني أن إعادة حسبة الأصوات ستأخذ في الاعتبار كل المؤشرات المحلية. وحتى الآن، ما من غلبة لأي من المرشحين، على رغم أن فريق 8 آذار قادر على جمع أصوات لفرنجية تؤهله ليكون مرشحاً أول، وليس رئيساً مضموناً. في حين أن عون لم يحظ بعد بهذا العدد من الأصوات، فاسم قائد الجيش، كما العبرة الدائمة، سينزل من فوق، وفق معادلة إقليمية دولية. وحينها سيصبح التعديل الدستوري المطلوب في خبر كان، أو يحط في درج رئيس المجلس النيابي الذي يرفضه اليوم فيما قفز عنه حين انتخب الرئيس ميشال سليمان رئيساً. من كل ذلك، تبقى المعادلة الأكثر واقعية اليوم هي أن لا انتخابات رئاسية، ما لم يحظ المفتوحاً لمتغيرات في لوائح المرشحين الذين ستتجدد أحلامهم بكرسي الرئاسة الضائعة.

بقدر ما يتقدم اسم عون يتمسك الفريق الداعم لفرنجية بمرشحه ما يخلق معادلة توازن

تقرير

البخاري يزور قائد الجيش: استطلاع رئاسي قبل اللقاء الخماسي؟

لينا فخر الدين

بين الزيارة الأولى لوزيرة الخارجية الفرنسية كاترين كولونا للسعودية وموعد لقاء باريس الخماسي حول لبنان الإثنين المقبل، حطّ السفير السعودي وليد البخاري في البيرزة. مقرّبون من قيادة الجيش أكّدوا أنّ «الزيارة عاديّة ولم يتطرّق أحد إلى الحديث عن الملف الرئاسي، بل بقي الكلام في الشؤون العامّة». بالتالي، «لا يجب أن تُحمّل أكثر ممّا تحتمل» خصوصاً أن السعوديّة لا تزال تؤكد أنها لا تريد الغوص في الملف اللبناني، وأن ممثلها في الاجتماع الخماسي، المستشار في الديوان الملكي نزار العلولا، سيبقى على أن بلاده تريد حصر دورها في لبنان بتقديم المساعدات الإنسانيّة عبر «الصندوق السعودي - الفرنسي لدعم الشعب اللبناني».

رغم ذلك، من الواضح أن الزيارة «غير عادية»، خصوصاً أن البخاري لا يزور قائد الجيش جوزيف عون إلا «من السنة للسنة». وهي «غير عادية» أيضاً لتزامنها مع مبادرة رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط التي ترجّح أساساً لترشيح قائد الجيش لرئاسة الجمهوريّة. لذلك، تضع مصادر مطلعة الزيارة في إطار «رسالة انفتاح» على عون قبيل انعقاد الاجتماع الخماسي الذي يتردّد عن أن فرنسا ستطرح فيه معادلتين: عون - ميقاتي أو عون - نواف سلام.

ما يزيد هؤلاء يقيناً بأنّ للزيارة صلة بالملف الرئاسي هو زيارة وفد من نواب «تكتّل الاعتدال الوطني» (أربعة نواب سنّة من خمسة هم وليد البعريني ومحمد سليمان وأحمد الخير وعبد العزيز الصمد) إلى البيرزة، قبل يومين من زيارة البخاري، أكّد فيها هؤلاء «الدعم المطلق للمؤسسة العسكرية والرهان الدائم عليها». في وقت كانت كلّ المؤشرات تدل إلى أن أصواتهم ستصب لمصلحة رئيس تيار المردة سليمان فرنجيّة في حال ذهب حلفاء الأخير إلى جلسة لانتخابه بأكثرية الـ65 صوتاً، وبعضهم جاهر سابقاً بتأييد خيار فرنجيّة، ما يعني أنّ «البوانتاج» المعمول على أساس احتساب أصوات النواب الخمسة ضمن المؤيدين لرئيس تيار المردة قد يكون بحاجة لتدقيق أكبر.

هذا ما ينفيه النائب أحمد الخير «الأخبار»، مؤكداً أن «الكتلة» لم تحسم بعد خيارها في التسمية ولو أن هناك من يميل إلى هذا الخيار أو ذاك، «وإنما القرار يؤخذ بالغالبية وسيكون بعد مشاورات داخلية بناء على ثابتتين: المصلحة الوطنية والاعتبارات المناطقية والبيئة التي نأتي منها. والدليل أن بعضنا كان متحمساً سابقاً لخيار ميشال معوّض إلا أن الغالبية رفضت التصويت لمصلحته»، موضحاً أنّ «اللقاء مع قائد الجيش حُدّد منذ أكثر من أسبوعين، ولم نتطرق إلى الأمور السياسة بل ركّزنا على ما تعانيه منطقتنا من حوادث أمنية متكرّرة».

رغم ذلك، تعتقد المصادر بأن السعوديّة بدأت مهمّة استطلاع مع انتقال الاستحقاق الرئاسي من مرحلة أسماء «محروقة» أصلاً إلى أخرى أكثر جديّة. بالتالي، فإن المملكة تحتاج إلى تفاصيل لحسم خيارها، إما بحجز بطاقة العودة إلى الدّاخل اللبناني أو بالاستمرار في ارتداء «قفازاتها» في التعاطي مع الملفّات الحامية.

هذا السيناريو سيُعطي أملاً أكبر لجنبلاط، خصوصاً أن العارفين يؤكّدون أنّه لم يُنسّق مبادرته مع السعوديين، ولكنه ما كان ليبادر قبل جس النبض السعودي عبر إيفاد الوزير السابق وائل أبو فاعور إلى المملكة قبل نحو أسبوعين. ويشير متابعون إلى أنّ أبو فاعور فهم من السعوديين عدم رغبتهم في وصول

نواب «الاعتدال الوطني» في البيرزة: لم نحسم خياراتنا الرئاسية بعد

(هيثم الموسوي)

فرنجية إلى القصر الجمهوري. ولإدراك زعيم «المختارة» أن النائب ميشال معوّض «خلق كي يموت» كمرشح رئاسي، «طحش» بعون كاسم جدّي ويُمكن الوصول إلى اتفاق عليه، خصوصاً أنّه لم يلمس «فيتو» سعودياً على اسمه، تماماً كتأكيده بأنّها لن تتبنّاه أو تتبنّى اسماً آخر.

هكذا، تصرّف جنبلاط باجتهادٍ شخصي، ولو منسّقاً مع الخارج، خصوصاً أنّه يعلم أن الفرنسيين كما الأميركيين لن يرفضوا عون، بعد أن تبنّته قطر سابقاً وحاولت تسويقه لدى رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل. كما يحاول جنبلاط التدقيق في الموقف الأميركي أيضاً، ويتردّد أن لقاءه بالسفير البابوي في لبنان المونسنيور پاولو بورجيا منذ يومين، يصب في هذا الإطار، خصوصاً أن فرنسا تنسّق مع الفاتيكان في طروحاتها.

وإذا كانت زيارة البخاري تُعطي «دعماً»، ولو معنوياً، إلى قائد الجيش، فإنها في الوقت عينه لا تُقدّم ولا تؤخّر على أرض الواقع طالما أن حزب الله وحركة أمل ما زالا مقتنعين بأنّ فرنجيّة هو مرشحهما، وأن المحاولات الآيلة إلى التفاوض على اسم عون لن تدخل مرحلة جدية قبل عبورها عبر ممر الثنائي الشيعي.

تقرير

إطلاق النّار على منزل داغر ربطاً بملف خلدة؟

عبدالله قمح

أعادت حادثة إلقاء رمانة يدوية وإطلاق النار باتّجاه المبنى الذي يقطنه مسؤول منطقة جبل لبنان في حزب الله بلال داغر في بلدة كيفون - قضاء عاليه فجر أول من أمس، ملف أحداث خلدة إلى الواجهة، في ظل ما يُحكى عن جهات تعمل على صب الزيت على النار من أجل إذكاء الفتنة في المنطقة. صحيح أن الرصاص لم يصب المبنى الذي يقطنه داغر (أصاب المبنى المجاور) ولم يسفر عن إصابات، إلا أنّ التحقيقات بدأت والعمل جارٍ على مسح كاميرات المراقبة على طول الطريق الذي يصل إلى بلدة كيفون لتحديد هوية المنفّذين.

حتّى أمس لم يكن لدى الأجهزة الأمنية رواية ولو أوليّة لما حصل، وترفض المصادر استباق التحقيقات، ولو أنّها تمتلك شكوكاً في ارتباط هذه الحادثة بالتطوّرات في ملف خلدة. هذا أيضاً ما تتحدّث عنه مصادر حزبيّة في المنطقة، تشير إلى إمكانيّة ارتباط ملف خلدة بهذه الحادثة من دون أن تُسقط الاحتمالات الأخرى من حساباتها. إلا أنّها أيضاً ترى أن «لا مصلحة لأحد في زعزعة استقرار الجبل مع تطوّر العلاقة بين حزب الله والحزب التقدمي الاشتراكي». وعليه، تعتقد أنّ أطرافاً تعمل على تأجيج الخلاف، خصوصاً أنّ بعض الجهات القريبة من عشائر عرب خلدة ترفض الوصول إلى تسوية بينها وبين حزب الله في هذا الملف «لأنّ العشائر وحدها ستدفع ثمنه»، على حد تعبيرها.

هذا الكلام يتقاطع مع رواية أمنية تُراقب ما يحصل من حوادث متكرّرة في خلدة وعلى طريقها البحرية كحوادث إطلاق النّار على بعض المحلات التجارية. وربطت التحقيقات بين بعض الحوادث وبعض شبّان العشائر. بالتالي، فإنّ المصادر الأمنية تخشى أن يكون الهدف هو خلق بيئة متشنّجة في المنطقة تدفع إلى خلق فتنة تُجهّز على أي حل لهذه القضيّة.

ما يزيد هذا التخوّف هو اعتقاد أحد الأجهزة الأمنيّة أنّ هناك «نشاطاً أمنياً مشبوهاً» عند الطريق البحرية، يستغل أصحابه الخلاف بين عائلات العشائر حول ملف خلدة، وتحديداً بين عائلتَي نوفل وغصن على خلفيّة إمكانيّة إلصاق تهمة إطلاق النّار على موكب تشييع علي شبلي في آب 2021، بأحد الموقوفين من آل نوفل ورفض بعض الأشخاص من آل غصن تسليم كاميرا مراقبة كانت مثبّتة في المكان أثناء الحادثة.

ويرجّح أمنيّون أن يكون لهذا النشاط دعم من بعض الجمعيات الفاعلة والممّولة من أشخاص من العرب يعيشون خارج لبنان ويحرّضون ضد حزب الله، بالإضافة إلى احتمال تحريكهم من قبل مسؤولين في قوى سياسية فاعلة متضرّرة من حل القضيّة.

هذه الخشية الأمنية موجودة أيضاً لدى بعض وجهاء العشائر بين عائلتَي نوفل وغصن على خلفيّة إطلاق تهمة إطلاق النّار على موكب تشييع علي شبلي في آب 2021، بأحد الموقوفين من آل نوفل ورفض بعض الأشخاص من آل غصن تسليم كاميرا مراقبة كانت مثبّتة في المكان أثناء الحادثة.

ويرجّح أمنيّون أن يكون لهذا النشاط دعم من بعض الجمعيات الفاعلة والممّولة من أشخاص من العرب يعيشون خارج لبنان ويحرّضون ضد حزب الله، بالإضافة إلى احتمال تحريكهم من قبل مسؤولين في قوى سياسية فاعلة متضرّرة من حل القضيّة.

هذه الخشية الأمنية موجودة أيضاً لدى بعض وجهاء العشائر

أخبار

فرنسبنك يبتز القضاء

أعلن مصرف فرنسبنك أنه سيقفل كل فروعه على كامل الأراضي اللبنانية اليوم بعد تسلمه لأمر قضائي بتجميد الأصول التابعة للمصرف في لبنان. ويأتي القرار للضغط على القضاء للعدول عن قراره عبر إيقاف عمل آلاف الشركات وقطع الأموال عن آلاف الأفراد وموظفي القطاع العام.

سلامة واثق من نفسه

نُقل عن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أن لديه «طرقه الخاصة» لحل مسألة الادعاء عليه أمام القضاء الأوروبي، وذلك بعد محاولات أجراها رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وآخرون لإقناعه بأن الادعاء عليه من قبل القاضي رجا حاموش سيحميه من الملاحقة الاوروبية لأن أسبقية الادعاء ستكون للقضاء اللبناني.

فتح ملفات التنظيم المدني

علمت «الأخبار» أن وزير النقل والأشغال العامة علي حمية سيعطي اليوم الإذن بالتحقيق مع موظفين في التنظيم المدني. وبحسب المعلومات، صدرت استنابات قضائية إلى فرع المعلومات بالتحقيق مع ثلاثة من موظفي التنظيم المدني في البقاع، أحدهم رئيس مركز، على خلفية ملفات فساد. وقد راسل الفرع بواسطة كتاب عبر وزير الداخلية والبلديات بسام المولوي يطلب فيه منح الإذن بالملاحقة.

قضية

سوء إدارة ولعب في السوق السوداء أم تجنٍّ على النقيب؟

عجز بملايين الدولارات في نقابة المهندسين

يقدّر نقابيون أن صندوق التقديمات الاجتماعية في نقابة المهندسين سيسجّل عجزاً يفوق 11 مليون دولار في ظل عجز كبير في الموازنة رغم احتساب المداخيل والمدفوعات بالدولار. ويعزو هؤلاء الخسائر الى سوء إدارة أو «كومبين» لاستخدام أموال اشتراكات المنتسبين في عمليات مضاربة بالدولار في السوق السوداء. مشيرين إلى أنّ 360 مليار ليرة بقيت في خزائن وأكياس داخل النقابة. لم تُستخدم في تسديد المستحقّات إلى المستشفيات أو تُحوّل إلى دولار فريش عبر منصّة صيرفة. في المقابل، تنفي مصادر نقابية هذه الاتهامات. وتلفت إلى أن التقرير المالي النهائي لم يصدر بعد للتأكّد من أي عجز

(هيثم الموسوي)

لينا فخر الدين

تعيش نقابة المهندسين أشدّ أيامها سواداً. الأحلام الورديّة التي رُسمت مع وصول عارف ياسين إلى منصب النقيب، شُرعان ما تبدّدت. النقابة الأكبر لجهة عدد المنتسبين إليها (أكثر من 60 ألف مهندس) والتي تملك أكبر كتلة نقديّة محتجَزة في المصارف (نحو مليار دولار)، تواجه عجزاً ضخماً في موازنتها، فيما كان يُفترض أن تحقّق فائضاً مع انتهاء عام 2022. والسبب، بحسب نقابيين، «ليس الأزمة الاقتصاديّة التي عصفت بصناديق النقابة، بل سوء الإدارة والتخطيط، ما أدى إلى نتائج كارثيّة». إذ إنّ موازنة عام 2022 احتسبت الدولار بقيمته الحقيقية على عكس موازنتَي 2020 و2021 اللتين اعتمدتا «اللولار» وأنتجتا عجزاً في ميزان المدفوعات. لذلك، كان متوقعاً أن تستعيد النقابة عزّها وتسجّل فائضاً مع استيفاء الاشتراكات (100 دولار لكل مهندس) وفرق التأمين (270 دولاراً) والرسوم ابتداءً من أيلول (رسوم بناء، رسوم تسجيل...) بالدولار الفريش.

هذا العجز سيزيد الأمور سوءاً، إذ سيتم تعويضه، على الأغلب، من جيوب المهندسين عبر زيادة رسوم الاشتراك (قد تتعدّى 200 دولار) وفرق التأمين، إضافة إلى ارتفاع كلفة عروض الشركات المتقدمة لإدارة صندوق التأمين ومعيل التأمين الخارجي، باعتبار الصندوق يجنح نحو تسجيل خسائر. ويأتي ذلك ليزيد الإشكالات داخل مجلس النقابة، إضافة إلى أزمة المهندسين المتقاعدين الذين يقفلون مداخل النقابة ويمنعون الإداريين من دخولها احتجاجاً على تقاضيهم رواتب لا تتعدى مليونين ونصف مليون ليرة شهرياً.

ويؤخذ على ياسين أنها المرّة الأولى في تاريخ النقابة التي لا يلبي فيها أمين المال طلبات أعضاء مجلس النقابة بتقديم تقرير مالي للمجلس، علماً أنّ التقرير الرسمي الأخير قُدّم في أيلول الماضي. وعليه، لا يفهم هؤلاء سبب تمنّع ياسين وأمين المال شارل فاخوري عن الكشف عن التقرير الذي يُقدّم دورياً أو بعد أسبوع من طلب يقدمه أحد الأعضاء خلال جلسة المجلس. هذا التمنّع يجعل من الصعب تقدير قيمة العجز الحقيقي في موازنة 2022، فيما يتردّد أنه يصل إلى 20 مليون دولار.

> **العجز سيُعوّض من جيوب المهندسين عبر زيادة رسوم الاشتراك إلى أكثر من 200 دولار**

مصدر نقابي «مولِ» يبرّر الأمر بأنّ «التقارير المالية تصدر عن الدائرة المالية قبل أن يقوم أمين المال بشرحها ووضعها في سياقها، قبل أن يعرضها النقيب على المجلس ويدعو هيئة المندوبين لشرح التقرير لهم أو توزيعه عليهم بلا شرح. والتأخير سببه التغيّر الحاصل في المداخيل والمدفوعات، إذ إن بعض الأموال تُدفع أو تقبض بالدولار أو بحسب منصة «صيرفة» أو باللبرة. وعليه، فإنه لا يوجد تمنّع عن تسليم التقرير المالي الذي عُرض في موعده في اجتماع هيئة المندوبين في أيلول الماضي وهي واحدة من الجلستين الرسميتين اللتين تلتئم فيهما الهيئة بحسب النظام الداخلي (الآخر في آذار)». لذلك، تتهم المصادر البعض باستغلال الأمر لـ«القوص» على ياسين وإضعافه، وتؤكّد أنّ هناك «تجنياً في كثير من القضايا التي تُطرح في إطار نوايا مُبيّتة»، وفي سياق «تصفية حسابات» بين أعضاء مجلس النقابة.

في المقابل، يشير نقابيون معارضون إلى عجوزات ضخمة نتيجة أخطاء في إدارة النقيب. فعلى سبيل المثال، يصلّ عجز صندوق التقديمات الاجتماعية في ما خص التأمين الاستشفائي وحده إلى نحو 11 مليون دولار، إذ بلغت ميزانية التأمين عام 2022 نحو 40 مليون دولار كان يفترض تغطيتها من الاشتراكات ورسوم فرق التأمين التي سدّدها أكثر من 95% من المنتسبين. وفيما بلغت قيمة الفواتير 25 مليون دولار، لم يُدفع منها إلا 17 مليون دولار فقط، إضافة إلى فواتير لم تصل بعد عن الأشهر الأربعة الماضية تُقدّر بنحو 10 ملايين دولار. هذا الأمر ينفيه مسؤولون في النقابة ويؤكدون أنّ الدائرة المالية لم تُسجّل أي عجز بعد، وهي تقوم بدفع كل الفواتير المستحقّة من المستشفيات بما فيها تلك الفواتير المستحقة عن بداية كانون الثاني، وأموال احتياطية كوادع وضعت في صناديق المستشفيات. غير أن المعارضين يشدّدون على أن «العجز واقع». وفيما يتّهم بعضهم جهات في النقابة بـ«ملعوب» تفوح منه رائحة فساد كبرى عبر «تشغيل» أموال النقابة في أعمال الصيرفة لمصلحتهم الخاصة، إلا أن آخرين يحاذرون توجيه مثل هذه «التهمة الكبيرة»، مكتفين بالإشارة إلى «سوء الإدارة الذي أدى إلى استنزاف الصندوق»، إذ إنّ الخطأ الأول الذي ارتكبه المجلس هو استيفاء الاشتراكات وفرق التأمين على دولار «صيرفة»، وكان يفترض تصريف هذه الأموال عبر «صيرفة» كي لا تُسجّل خسائر مع ارتفاع الدولار وأن يُستخدم جزء منها لتغطية فواتير المستشفيات المستحقّة ودفع مبلغ احتياطي إلى المستشفيات، وهو ما لم يحصل. ففي أيلول هدّدت المستشفيات بعدم استقبال أي مهندس في حال لم تسدّد النقابة الفواتير المستحقة. علماً أنّ اتفاقاً أُبرم بين المستشفيات والنقابة مطلع العام الماضي بدفع 40 ملياراً عبر شيكات مصرفية. ومع تأخر النقابة في التسديد إلى أيلول وتراجع قيمة الشيكات مع ارتفاع الدولار تراجعت المستشفيات عن الاتفاق.

وتشير رواية يجري تداولها أنه بعد التدقيق في أسباب عدم دفع الأموال للمستشفيات رغم انقضاء أشهر على إقرار الموازنة (تأخر إقرار موازنة 2022) وتسديد المنتسبين للمستحقات، تبيّن أن 360 مليار ليرة بقيت موضبة في خزائن وأكياس داخل النقابة، بدل تحويلها إلى دولارات عبر منصّة «صيرفة»، ما أدى إلى خسائر في صندوق التقديمات الاجتماعية «لم يُحدد حجمها بعد»، بحسب مصادر نقابية. ولذلك، حاول مجلس النقابة الإسراع في إقرار دفع الرسوم بالدولار الفريش لتعويض جزء من الخسائر. وبلغت هؤلاء إلى أنّ ما يزيد الطين بلّة هو العجز في الصناديق الأربعة: صندوق النقابة، صندوق التقديمات، صندوق المهندسين الأحرار (الاستشاريين)، وصندوق التقاعد. ويظهر العجز في الأخير أكثر من غيره من خلال الرواتب والتقديمات الهزيلة للمتقاعدين. ففي العادة، عندما يتم قطع الوصولات يُكتب عليها حصة كل صندوق منها على أن يتم ترحيلها مباشرة. لذلك يخشى أصحاب هذه الرواية من أنّ هذه الأموال لا يتم ترحيلها بل تُخلط معاً لتغطية العجز وتغطية نفقات المستشفيات المستحقّة، على أن يقوم مجلس النقابة على الأغلب برفع الاشتراكات وقيمة التأمين لتسديد المستحقات إلى المستشفيات باعتبار أن لا حلّ آخر، ليكون العجز أكبر في موازنة 2023.

ينكر المعنيون داخل النقابة ما سبق جملة وتفصيلاً، مشيرين إلى أنه تُرك للمنتسبين خيار دفع الاشتراكات إلى الصندوق بالدولار أو بالعملة اللبنانية بحسب منصة «صيرفة» على أن تقوم الدائرة المالية بصرف الأموال في المصارف. لكنّ تعميماً صدر عن مصرف لبنان في حزيران الماضي بوقف العمليات على المنصة للمؤسسات الكبرى غرقل الأمر. فبدأ التفاوض مع مصرف لبنان لاستثناء النقابة من هذا التعميم باعتبار أنها لا تستخدم هذه الأموال للمضاربة بل تستوفي الرسوم وتصرّفها وفق سعر المنصة. وفي انتظار الموافقة الاستثنائية التي لم تأتِ، أبقت الدائرة المالية أموال الاشتراكات داخل النقابة. وبعد عرض الأمر على هيئة المندوبين وافقت على صرف الأموال في السوق السوداء. إلا أن أمين المال توصل الى اتفاق مع المستشفيات على دفع مستحقاتها بالليرة، وبذلك خُفّضت الخسائر جراء تعميم مصرف لبنان». كل ذلك، بحسب المعنّيين داخل النقابة، يشير إلى أن البعض يسوّق «نصف الحقيقة» أو حتى أموراً لم تحصل للنيل من النقيب.

«تقاعد مذل»

غضب المهندسين المتقاعدين لم يخفت، بعدما أوصلهم مجلس النقابة إلى «تقاعد مذل»: تأمينٌ استشفائي غير كافٍ لتقديم الرعاية الكاملة ورواتب لا يتعدّى مليوني ليرة فيما تتقاضى عائلات المتقاعدين المتوفّين 30% من قيمة هذا المبلغ، أي ما يُعادل 800 ألف ليرة شهرياً. حتى أن المساعدة المالية التي أقرّها مجلس النقابة الشهر الماضي، وهي عبارة عن راتب إضافي، سرعان ما تم توقيفها. وفُرض مطلبهم بذريعة تحسين الرواتب مع إقرار موازنة العام 2023 في آذار المقبل.

المتقاعدون رأوا في رفض مطلبهم استخفافاً من مجلس النقابة بحاجاتهم. لذلك، قاموا خلال الفترة الماضية بخطوات تصعيدية فأقفلوا أبواب مقر النقابة الرئيسي في الكولا ومنعوا الموظفين من الدّخول وممارسة أعمالهم، ونصبوا خيماً عند الباب الرئيسي.

كما قرّر المهندس علي برو أن يخوض المعركة على طريقته بالبقاء في الخيمة والإضراب عن الطعام إلى حين تنفيذ مطالب المهندسين المتقاعدين. 7 أيّام خاض خلالها برو معركة «الأمعاء الخاوية» حتى تدهورت حالته الصحية الأسبوع الماضي، وتم نقله إلى المستشفى. ودفع ذلك ياسين إلى الدعوة، في اليوم التالي، إلى لقاء حضره أعضاء من مجلس النقابة ومجموعة من الهيئة التأسيسيّة لرابطة المهندسين المتقاعدين وعد خلاله النقيب بـ«إحياء» المساعدة الماليّة التي تم إعطاؤها للمتقاعدين. وعلى هذا الأساس، فكّ المتقاعدون الخيم وأوقفوا حركتهم الاحتجاجيّة أمام باب النقابة، لفتح المجال أمام اجتماع مجلس النقابة، آملين في أن تنفّذ النقابة هذه المرة وعودها بتحسين أوضاعهم الماليّة عكس ما كان يحصل سابقاً. وفي حال عدم إقرار المساعدة الماليّة، فإنّ المهندسين المتقاعدين سيُعاودون خطواتهم التصعيديّة «ولكن هذه المرّة بزخم أكبر إذ أننا سنصعّد أكثر إلى حين تنفيذ مطالبنا»، وفق ما يؤكّد برو لـ«الأخبار».

وإذا كان المطلب الحالي للهيئة التأسيسيّة للمهندسين المتقاعدين هو إقرار المساعدة المالية، فإنّ لها أيضاً مطالب أُخرى ذكرتها في أكثر من بيان ومؤتمر صحافي، أبرزها: استرجاع المعاش التقاعدي إلى ما كان عليه قبل الأزمة، أي 900 دولار، إصدار قرار من مجلس النقابة بإنشاء رابطة للمتقاعدين، بالإضافة إلى تمثيلهم في صندوق التقاعد.

يذكر أنّ صندوق التقاعد يعاني كغيره من الصناديق، عجزاً، بعد سنوات قضاها المتقاعدون يرفدونه بالمدخرات المالية العالقة اليوم في المصارف.

تقرير

مشروع نقابة المحامين لـ«إعادة الهيكلة»:

لا ثقة بالسلطة

رلى إبراهيم

لأن لا ثقة في نيّة السلطة السياسية لإنجاز قوانين إصلاحية حقيقية تتناقض ومصالحها، أعلنت نقابة المحامين، الأسبوع الماضي، إنجاز مشروعَيْن لـ«كابيتال كونترول» و«إعادة هيكلة المصارف». المشروع الأول هو البديل من مشروع السلطة لفرض قيود على عمليات السحب والتحويل، بينما الثاني يدمج بين مشروعين أعدّتهما قوى السلطة: «إعادة التوازن إلى القطاع المالي»، و«إعادة هيكلة المصارف». ويشكّل مشروعا نقابة المحامين، أول محاولة بديلة من مشاريع قوى السلطة تنطوي على جدية وعلى سياق واضح في الإقرار بالأزمة وطريقة المعالجة شاركت فيها مجموعات ولوبيات ضغط مختلفة.

إفلاس المصارف واقع

«التوقف عن الدفع» هو التعريف الذي تنطلق منها نقابة المحامين في مشروعها المسمّى «إصلاح وضع المصارف المتوقفة عن الدفع وإعادة تنظيم القطاع المصرفي»، نحو الإقرار بالخسائر. ويعبّر ذلك عن إفلاس المصارف بسبب استحالة تغطية الدين المستحقّ عليها تجاه الزبائن، بعيداً من لجوئها إلى وسائل تضليلية ووسائل كاذبة لإظهار ملاءتها. مشروع النقابة يقترح أنه فور ثبوت توقف أي مصرف عن الدفع، يحقّ لمصرف لبنان الطلب من المحكمة الابتدائية النظر في دعاوى الإفلاس وتطبيق أحكام القانون عليه. وفيه أيضاً اعتراف واضح بالخسائر الواقعة وبحقّ المودع في محاسبة المصرف وفق نصّ المادة السابعة منه. وينطوي المشروع على مهل محدّدة بدقّة وملزمة، مثل مهلة الـ48 ساعة الممنوحة للمحكمة من تاريخ تقديم مصرف لبنان طلباً ضدّ المصارف المتخلفة، أو طلب المصرف نفسه، لتعيين مدير مؤقت، ومهلة 15 يوماً لمتابعة دعوى الدائن، أو النيابة العامة الاستئنافية، لإصدار حكم معجّل التنفيذ بإعلان التوقف عن الدفع بعد الاستماع إلى الحاكم وممثل المصرف، وتحت طائلة متابعة الإجراءات، وهو ما يحول دون تلكؤ أو تواطؤ أحد الأطراف مع أصحاب المصارف. وفور صدور القرار يتنحى أعضاء مجلس إدارة المصرف حكماً، وتتوقف المحاكم عن النظر بالدعاوى المقدّمة أو التي ستقدم ضدّ المصرف. في البند المتعلق بلجنة الإدارة، يبدو الفرق جلياً بين المشروع الحكومي الذي يُطلق يد حاكم مصرف لبنان والهيئة التي يرأسها لاتخاذ ما يراه مناسباً بحقّ المصارف التي يراها متخلفة، وما بين الإجراءات المذكورة في القانون المقدم من لجنة حماية حقوق المودعين في نقابة المحامين. دور وصلاحيات «لجنة الإدارة» محدّدة من المحكمة بعد إعلان الإفلاس ضمن مهلة 30 يوماً، والمحكمة تسمّي رئيسها الذي لا يكون موظفاً أو متعاملاً مع وزارة المال أو مصرف لبنان بأي شكل، تفادياً للاستنسابية. تتألف هذه اللجنة من 7 أعضاء: عضو مقترح من المالية، وآخر من المجلس المركزي في مصرف لبنان، وثالث خبير محاسبة مجاز تقترحه نقابة خبراء المحاسبة بشرط ألا يكون على علاقة بأي مصرف عامل في لبنان. أما العضو الرابع فهو محام تقترحه نقابتا المحامين في بيروت وطرابلس بنفس شروط المحاسب، ويتم تعيين عضوين اثنين من أصحاب الودائع وعضو من المساهمين. الأعضاء الثلاثة الأخيرون يجرى انتقاؤهم عبر نشر إعلان في الجريدة الرسمية وفتح باب الترشح لمن يرغب في مهلة سبعة أيام لتعقد المحكمة إلى الاختيار في ما بينهم. تعمل اللجنة على تقييم وضع المصرف، وتتولى صلاحية مجلس الإدارة والجمعية العمومية، وتتخذ التدابير التي تؤمّن مصالح أصحاب الحقوق، بما فيها الاقتراض من مصرف لبنان أو زيادة رأس ماله. ويفترض باللجنة أن ترفع إلى المحكمة تقريراً خلال 9 أشهر تحدّد فيه إذا كان بإمكان المصرف متابعة أعماله وفق خطة لمدة 5 سنوات، أو وضع المصرف قيد التصفية وبتصرف مصرف لبنان.

التحدّي: اختراق اللوبي المصرفي

في الباب الثالث من هذا المشروع، هناك شرح واف لفاعيل التوقف عن الدفع منعاً للاستنسابية في إبقاء حقوق الدائنين بمن فيهم المودعون، وإيقاف الدعاوى الفردية بوجه المصرف أو الحجز على أمواله، وإيقاف المحاكمات القائمة التي لم يصدر فيها حكم مبرم. بعدها يتوجب على الدائنين إثبات قيمة حقوقهم تجاه اللجنة خلال مهلة 3 أشهر تحت طائلة سقوط الحقّ. وفي ما خصّ الودائع، تطلب لجنة الإدارة من المصارف كل المعلومات عن الودائع التي تتعدّى مبلغ 250 ألف دولار، أو 500 مليون ليرة لبنانية للحساب الواحد و750 ألف دولار أو مليار ليرة لبنانية للحساب المجمع مع الأزواج والأولاد. ويمنح المودع حقّ إثبات مشروعية ودائعه ومصدرها ضمن مهلة شهر، وفي حال انقضاء هذه المهل تعتبر الودائع غير مشروعة ويسقط الدين ويتم حذفه من قيود المصرف ومصرف لبنان. على أن تقوم لجنة الرقابة على المصارف بالتنسيق مع لجنة التحقيق الخاصة بإبداء رأيها في مشروعية أو عدم مشروعية الوديعة في مهلة 10 أيام. وهنا يكمن الفرق بين مشروعَي الحكومة ونقابة المحامين، فالأول يحدد مشروعية الودائع وفق أطر غير منطقية وحمّالة أوجه، في حين أنها محدّدة بدقة في مشروع النقابة.

وعندما تقدّم اللجنة تقريرها الملزم بعد 9 أشهر، يعود للمحكمة تلقائياً أو بطلب من «المركزي» إصدار حكم

> **اعتراف واضح بالخسائر الواقعة وبحقّ المودعين في محاسبة المصارف**

بوضع اليد عليه. بعدها يبدأ عمل لجنة التخمين المؤلفة من 3 مخمنين مستقلين على تخمين موجوداته والتزاماته. ويُمنح مصرف لبنان صلاحيات إعادة هيكلة المصرف عبر تملك موجوداته، والتفرّغ عنها لأي شخص ثالث، ودمج المصرف، وإعادة رسملته، ونقل ملكيته، وتحويل ديونه إلى أسهم أو سندات. وحدّد القانون المسؤوليات المدنية والجزائية لإدارة المصرف، فضلاً عن الية ضمان الودائع مع عدم احتساب الفوائد التي تجاوزت معدل «الليبور» منذ تاريخ إيداعها المصرف. وتقوم المؤسّسة الوطنية لضمان الودائع بضمان الودائع بحساب العملة المودعة فيها. لكن هنا ثغرة تكمن في عدم التطرق إلى كيفية ردّ الودائع لمن تقاضى تعويضه بالليرة اللبنانية على سبيل المثال والتي فقدت أكثر من 70% من قيمتها اليوم.

وفي سياق آخر، يعوّل المشروع على استعادة الأموال المتأتية عن الجرائم المالية والفساد لسداد الودائع. كما يربط عملية تحديد الخسائر بإنجاز التدقيق في الحسابات المصرفية والتدقيق الجنائي في مصرف لبنان، وتعيين هيئة مصرفية مستقلّة ومحاسبة صنّاع القرار في القطاع المالي... وهذه أمور قد تكون متعذّرة ما دام صنّاع القرار والمتحكمون بمفاعيل هذه الشروط هم أنفسهم المتسببون بالأزمة.

في المحصلة، يبدو هذا القانون أفضل بما لا يحتمل المقارنة من المشروع الحكومي، لأنه يرى عمق المشكلة، ولا يتوانى عن تحديد وتوزيع المسؤوليات. كما أن مشروع «الكابيتال كونترول» المقدّم من نقابة المحامين أيضاً، يصوّب على أصل القانون وأسبابه الموجبة التي تتمثل في ضبط حركة رأس المال وتحديد استثناءات واضحة لنقل الأموال إلى الخارج مع تحرير كل التداولات المالية والمصرفية في الداخل بكافة أشكالها. لكن التحدّي الأكبر يكمن هنا في قدرة النواب المتبنين للقانونين (وهم قلّة) على خرق اللوبي المصرفي في مجلس النواب والإطاحة بنسخة اللجان المشتركة المحولة إلى الهيئة العامة لفرض إعادة مناقشة قانون الكابيتال كونترول مجدداً والتأثير في مجرى نقاش قانون إعادة التوازن المالي في لجنة المال والموازنة.

(أ ف ب)

على الغلاف يصعب التعبير عمّا يواجهه مرضى السرطان. كلّ ما يتمنّاه من يعرف قليلاً عن ظروفهم، أن يدعو بألا يصاب أحد بمرض شُفّي يوماً بـ«الخبيث» بسبب عوارضه الجسدية والنفسية. ولم يُلحظ أنّ خبث السياسات الصحية في لبنان أشدّ وأقسى. المرضى الذين لم يستفيقوا بعد من صدمة رفض علاجاتهم وبالتالي توقيفها، في انتظار تغيير البروتوكولات الصحية، يواجهون اليوم تحدي الاستمرار في دعم أدويتهم مع اعتماد سعر صرف دولار 15 ألف ليرة بدل الـ1507 ليرات

دولار الـ 15,000 ليرة هل يوقف استيراد أمراض الأدوية المستعصية؟

مرضى السرطان إلى... جهنّم سلامة!

المرضى على حدّ المفصلة بين بقاء الدعم او رفعه (هيثم الموسوي)

راجانا حميّة

قبل يومين، بدأ تطبيق القرار القاضي باعتماد الـ 15 ألفاً سعر صرف جديداً بدلاً من الـ 1507 ليرات. صحيح أنّه حتى هذه اللحظة، لم تتّضح الصورة التي سيكون عليها الوضع بالنسبة إلى كثير من السلع والمستلزمات والرسوم وغيرها، والتي كانت لا تزال تدفع أو تُدعم على أساس سعر الصرف القديم، إلا أن بعض الجهات أحسّت بثقل الأمر وبدأت بطرح الأسئلة عما سيكون عليه المصير ما بعد قرار الأول من شباط. ومن بين هؤلاء نقابة مستوردي الأدوية، التي سارعت عقب بدء العمل بالقرار إلى إصدار بيان تساءل فيه «السلطات المعنية عن سعر الصرف الذي سيعتمد لدعم الأدوية مستقبلاً»، طالبة اتّخاذ قرار سريع، باعتبار أن «أيّ تأخير سيؤدي بدوره إلى تأخير وصول شحنات الأدوية القادمة إلى لبنان، ما سيهدّد بتلبية احتياجات المرضى اللبنانيين وسيترتّب عليه حكماً تداعيات خطيرة وسلبية».

الدخول في جهنم صحية

ببيانها السريع والمقتضب، حاولت نقابة المستوردين أن «تلحق» وضعها، وخصوصاً مع تسرّب أخبار عن توجّه مصرف لبنان نحو اعتبار الدواء سلعة كغيره، خاضعاً لتداعيات القرار الجديد. واللافت أن التسريبة لم تطل لفترة طويلة، إذ تشير مصادر مطّلعة من داخل المجلس المركزي للمصرف إلى أن «الأمر صدر»، ما دفع برئيس لجنة الصحة النيابية، الدكتور بلال عبد الله، إلى رفع الصوت أمس، مطالباً المسؤولين، من رئيس مجلس الوزراء إلى رئيس مجلس النواب «بإنقاذ 30 ألف مريض سرطان كانوا يستفيدون من دعم أدويتهم على سعر صرف 1500 ليرة لبنانية قبل أن يرفعه إلى 15 ألف ليرة». بالنسبة إلى عبد الله، إما أن يعاد النظر بمصير الأدوية السرطانية أو أن «تدخل البلاد جهنّم صحية مع قرار يرفع الدعم جزئياً عن أدوية الأمراض السرطانية والمستعصية والمناعية». وحمّل عبد الله «المجلس المركزي لمصرف لبنان المسؤولية عن وفاة أي مريض يعاني السرطان أو الأمراض المستعصية أو أمراض المناعة، وسنكون إلى جانب أهالي المرضى في حال أرادوا الادعاء على المتسببين بوقف مرضاهم»!

هل لدى الدولة 500 مليار ليرة؟

على الطرف الآخر، وفي ظلّ «الارتياب والضبابية» لدى الجهات المعنية من وزارة الصحة إلى نقابة المستوردين، من المركز، يبدو أن المصرف المركزي بات في مكان آخر. في كوكب بعيد كل البعد عما يجري، مع التأكيد بأن القرار أمر واقع. وبحسب مصادر مطّلعة، فقرار المركزي بات واضحاً بالنسبة إلى أهله، إذ إن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لا يعتبر الأول من شباط تاريخاً اعتباطياً في ما يخصّ «نقلة» الدعم. فأيّ سلعة ـ بغضّ النظر عن الدواء ـ سيكون التعاطي معها على سعر صرف الليرة الجديد. وهذا يعني في ما يخصّ ملف دعم الأدوية والمستلزمات الطبية، بحسب المصادر، أن «مصرف لبنان لن يتهرّب من التزاماته بتحويل 35 مليون دولار لدعم الدواء والمستلزمات الطبية ضمناً». غير أن ما «يطلبه مقابل البقاء عند هذا الالتزام، أن تتكفّل الدولة بتحويل ما قيمته 500 مليار ليرة إلى الحساب، لا 50 مليار ليرة كما كانت سابقاً».

عملياً، يطلب سلامة من دولة عاجزة اليوم عن سداد مستحقات على الليرة السابقة التحويل على أساس ما بات بديهياً له: التسديد على الـ 15 ألف ليرة لبنانية. هكذا، قرّر حاكم بيت المال أن يفعل بالمرضى ما لم يفعله السرطان حتى اللحظة: القتل عمداً، وهو اليوم يضع القرار في عهدة وزارة المالية، وانتظار الإجابة عن سؤال: هل ستعمل الدولة على تحويل 500 مليار ليرة أم لا، للبناء على الشيء مقتضاه؟ وهذه العبارة الأخيرة ليست حمّالة أوجه، فهي حاسمة «إما أن تحدث النقلة، وإلا فإن المنطق يعني التوقف عن بتّ الطلبات».

ماهو مصير الدعم؟

هكذا، رمى المصرف المركزي الفتيل قبل وقوع الحريق، مستبقاً أي قرار يخصّ أي دعم لاحق. إذ إنه عملياً، بحسب مصادر المطلعة، «ليس هناك من ظنّ بأن يتخذ المصرف المركزي أي خطوة معرقلة هذا الشهر على الأقلّ». إلا أن ما رماه يدقّ ناقوس الخطر الجدي حول ما سيكون عليه مصير الدعم لاحقاً مع قرب انتهاء فترة الأشهر الثلاثة الاستثنائية، الشهر المقبل (اتخذ القرار في جلسة مجلس الوزراء التي عقدت مطلع كانون الأول من العام الماضي) لطلبه من مصرف لبنان سداد 35 مليون دولار لزوم شراء الأدوية والمستلزمات، وذلك

> **يطلب سلامة من دولة عجزت عن السداد على الـ 1500 التسديد على الـ 15000**

وزارة الصحّة: تعديل البروتوكولات أو لا مرضى جدداً

عندما أُطلق تطبيق الMeditrack (نظام تتبّع الأدوية)، ترافق مع قيام لجنة مختصّة من الأطباء بمراجعة ملفات المرضى تمهيداً لاتخاذ القرار بالموافقة أو الرفض. ولم يحصر هدف تلك اللجنة بدراسة الملفات والتأكد من المعلومات لضمان وصول الدواء إلى المستحقّين وضبط المسار (بحسب هدف الإطلاق)، بل كان الهدف الأبعد والأساس هو محاولة الحدّ من فوضى البروتوكولات الطبية.

وفي هذا السياق، تشير مصادر وزارة الصحة إلى أن «وزير الصحة يعتبر أن جزءاً من سياسة الترشيد يكون عبر تغيير البروتوكولات، ولذلك أنشأ لجنة وضعت بروتوكولات تأخذ في الاعتبار إعادة ترتيب الفوضى القائمة، وصلت إلى حدّ الإفراط في اتّباع بروتوكولات لا تزال قيد التجربة أو باهظة الكلفة، ومن جهة ثانية مراعاة وضع لبنان حالياً وما تسمح به موازنة الوزارة من دون حرمان أيّ مريض من علاجه». وعلى قاعدة «الدوزنة» بين ما هو موجود وما هو مطلوب، صيغت البروتوكولات وعلى أساسها دُرست الملفات. وانطلاقاً من آلية العمل الجديدة، «اعتمدت اللجنة معيارين أساسيين: الأولويات والتدرّج في العلاجات، فليس بالضرورة أن يكون العلاج الأحدث والأغلى ثمناً هو الأفضل». وبحسب المعلومات «كان من الطبيعي أن تكون هناك ملفات مرفوضة ومطلوب إعادة النظر في البروتوكولات المتّبعة، فإما أن نفعل ذلك كي نسمح للجميع أن يحصلوا على أدويتهم، وإما أن تتوقف الوزارة عن استقبال مرضى جدد».

وهو السياق نفسه الذي يتحدّث عنه نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة، سليمان هارون، مشيراً إلى أنه «ليس لديّ تخوّف مما تفعله وزارة الصحة خصوصاً مع التوجه الذي بات شائعاً نحو الأدوية الغالية الثمن مباشرة، علماً أنه من الضروري أن يكون هناك تدرّج في العلاجات، أضف إلى ذلك أن من يدرسون الملفات هم أطباء جامعيون يُشهد لهم ولديهم خبرة في العلاجات».

لكن رغم ذلك، يبقى السؤال عمّا إذا كان صائباً البدء بورشة البروتوكولات في ظلّ هذا الوضع، يستتبع هذا السؤال أسئلة أخرى يطرحها المرضى ولم يجب عليها المعنيون في وزارة الصحة تتعلق بالمعايير التي اتُّبعت لتقرير الموافقة من عدمها، وعلى أي أسس تم تقييم الحالات، وإلى أين وصلت في العلاجات؟ خصوصاً أن النظر إلى المرضى كان شاملاً، ولم يأت على قياس الحالات.

ورشة البروتوكولات هذه دونها عائقان أساسيان يلفت إليهما أحد الأطباء المعالجين، أوّلهما أن «المريض يكون قد تجاوب مع الدواء الذي وُضع ثم جاء الرفض ليزيد الطين بلّة، لأن إعادة النقاش حول دواء جديد ليست سهلة». أما الاعتبار الثاني فهو أن «بعض الأطباء لن يقبلوا بتغيير البروتوكولات العلاجية التي يتبعونها، والمشكلة بعد ذلك ستكون بين الأطباء والوزارة ويذهب المريض ضحية الكباش».

بروتوكولات الوزارة: مجزرة جماعية

«غير خاضع لبروتوكول الوزارة». هذه آخر الإجابات التي حصل عليها عدد من مرضى السرطان من وزارة الصحة العامة. بعد رفض اللجنة المعنيّة بالأمراض السرطانية ملفات علاجاتهم. هي ليست مجرّد عبارة. وإنما ردّ يوقف علاجات عدد بدا يكبر من مرضى السرطان في المستشفيات. صحيح أن نيّة الوزارة «طبّية» وتقوم على إعادة النظر في البروتوكولات العلاجية. إلا أن السؤال الآن: هل كان القرار صائباً؟

بلا سابق إنذار، يتبلّغ عدد من مرضى السرطان تباعاً من إدارات المستشفيات التي يتلقّون علاجاتهم فيها رفض ملفاتهم من قبل وزارة الصحة العامة. لم يفهم المرضى الأسباب التي أدّت إلى توقّف علاجاتهم، فجلّ ما قاله الأطباء للبعض «اسمكم رُفض في الوزارة»، وكلّ ما يعرفونه أن مواعيد جلساتهم معلّقة حتى تُحلّ أزمة رفضهم. في المقابل، ثمة من تلقّى جواباً شبه واضح يتعلّق بـ«تغيير البروتوكولات الطبية»، من دون أن يفهم الكثير عن المصطلح. والبروتوكول وفق ترجمات هؤلاء يفسّر على أن العلاج الذي يأخذونه باهظ الثمن. بمعنى آخر، خارج حسابات موازنة وزارة الصحة العامة!

في الحالتين، لم يصل إلى المرضى جواب شافٍ، إذ لا تزال الصورة ضبابية في ما يخصّ أسباب رفض ملفاتهم، فيما المعلومات المتوافرة تقود إلى عمل اللجنة المعنيّة بالأمراض السرطانية التي شكّلتها الوزارة مع بدء تطبيق نظام تتبّع الأدوية («Meditrack»)، والتي تُعنى بدراسة ملفات المرضى التي تُحوّل إليها عبر منصة «أمان» وتقرير الموافقة من عدمها. وقد أعطيت هذه اللجنة «صلاحيات» تقرير ما إن كان العلاج مناسباً أو لا، وفقاً لنوع السرطان والحالة، ليس فقط من الناحية الطبية، وإنما أيضاً لناحية التسعير! بما معناه إعادة النظر في البروتوكولات الطبية المعمول بها.

المرضى التائهون

هذا المسار ليس خارجاً عن المألوف، فلطالما كان العمل على إنهاء الفوضى في البروتوكولات الطبية المتّبعة، ضمن الإستراتيجيات المتعاقبة لوزراء الصحة. غير أن الواقع المأزوم اليوم، يجعل من مسار إعادة التصحيح سوريالياً، خصوصاً مع الأخذ في الاعتبار أزمة المرضى الذين عانوا سابقاً ولا يزالون من انقطاع أدويتهم، ليأتيهم اليوم الهمّ الإضافي المتمثل برفض ملفاتهم وتأجيل جلسات علاجاتهم.

لا يفهم المرضى المرفوضة أسماؤهم بالبروتوكولات، فبالنسبة إليهم إما أن يأخذوا الدواء وإما أن يموتوا. الخيارات ليست كثيرة أمامهم، خصوصاً أن مريض السرطان «يبتعلّق بحبال الهوا»، يقول علي، مريض السرطان منذ ثلاث سنوات، وتغيير الأدوية في حالته لا يأتي بشطحة قلم كما أمراض أخرى. لذلك، كان قرار رفض أسماء المرضى أشبه «بمن يحضّرك للإعدام... كمن يطلق النار عليك فجأة». ما يحصل اليوم بالنسبة إلى علي «مجزرة جماعية بحق المرضى».

يخضع علي لعلاج مناعي باستخدام دواء «أوبديفو». وحتى لحظة ما قبل الرفض، كان كلّ شيء يسير على ما يرام، «فقد تغيّرت حالتي مع هذا الدواء، على الأقلّ عدت للوقوف على قدمي». لكن فجأة، توقّف عن العلاج، وهو اليوم يحتار من أين يتلقّاها، فلا هو قادر على ابتلاع الرفض وتأخير علاجه، ولا هو قادر على دفع ثمنه نقداً بعدما أخبره الطبيب بأن سعره «يزيد عن خمسة آلاف دولار». مبلغ يفوق قدراته «لا وضعي الوظيفي يسمح، ولا أنا محظوظ بما يكفي لأمتلك ما يمكن أن أبيعه أو أرهنه كي أكمل علاجي».

يحتاج علي إلى هذا العلاج كلّ خمسة عشر يوماً. خسر موعده الأول مع قرار الرفض، ويخاف اليوم من خسارة موعده الآتي، إذ لم تُحلّ عقدة الرفض بعد رغم المحاولات مع مختلف الجهات. ولأنه «مريض

> **يتبلّغ عدد من مرضى السرطان تباعاً رفض الوزارة لملفاتهم**

ضمان»، كان مقصده الأول من يعرفهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، غير أن «جواب الكلّ كان بإحالتي إلى وزارة الصحة التي تتولى الموضوع». قصد علي وزارة الصحة ولم يحصل على الجواب.

ما هي المعايير؟

لماذا رُفض ملفي؟ وما هي المعايير؟ لم يعد هذا السؤال يخصّ علي وحده، إذ إن كثيرين ممن يعرفهم من مرضى السرطان يواجهون الأزمة نفسها في معرفة المعايير التي استند إليها أعضاء اللجنة لرفض الملف. حتى إن بعض العاملين في الوزارة نفسها يتخبطون في كيفية التعاطي مع القضية «إلى الآن لا نعرف كيف نوجّه الناس أو نقول لهم الأسباب، فنحن أنفسنا لا نعرف ما هي المعايير التي على أساسها يُتخذ القرار، أضف إلى ذلك أن الأطباء لا يساعدون المرضى، فقد طلبت منهم أن يملأوا هم ملفات المرضى والتحضير للموافقات، غير أن هؤلاء يرسلون المرضى إلى الوزارة والأخيرة ترسلهم إلى الكرنتينا وهكذا دواليك».

«لا جواب»، هذا ما يملكه سليم الذي توقف هو الآخر علاجه المناعي «ربما لأنه غالي الثمن كما قال لي الطبيب، إذ إن العلاج غير خاضع لبروتوكول الوزارة». وربّما هو الجواب الذي يتسلّح به معظم المرضى، المرفوضة أسماؤهم، لكونهم لا يدركون حتى اللحظة المعايير التي على أساسها صدر الحكم. وكان سبق لسليم أن عاش الضياع نفسه مع الانقطاع الذي طاول أدوية السرطان، قبل أن يظنّ أن المأساة قد تأتي مع قرار وزارة الصحة بتطبيق نظام تتبّع الأدوية Meditrack الذي حصر علاقة المريض بطبيبه والمستشفى، حيث يتلقى الدواء هناك. يومها، تحمّس سليم كما غيره للإجراءات المطلوبة لتحصيل الموافقة «طلبوا منا الكثير من المعلومات، ثم قالوا لنا إننا سنتلقى رسالة عبر الهاتف من الوزارة في ما يخصّ الملف، إلا أنها لم تأتِ، وعندما حضرت في موعد تلقي العلاج، قالوا لي إنّ اسمي رُفض من دون ذكر سبب الرفض».

بالنسبة إلى المرضى، القصة ليست بهذه البساطة، ففي حالة السرطان الذي يسمونه «الخبيث»، لا يكون الرفض سهلاً، إذ إن هناك بروتوكولات طبية تستدعي إعادةً النظر فيها نقاشاً جدّياً عما يمكن أن يكون البديل، ولا تكفي وصفة طبية بديلة لاستبدال الرفض بالموافقة. وبسبب هذه الإشكالية، تتأجّل مواعيد علاج بعض المرضى بانتظار إيجاد حلّ لا يملكه أحد حتى اللحظة. أضف إلى ذلك أن توقف العلاج يعني «تراجع الحالة، خصوصاً أن خلايا السرطان تتجدد كل 21 يوماً وأحياناً أقلّ، وتأخر الجلسات يعني تراجعاً في الحالة التي وصلنا إليها»، يقول سليم.

ر. ح.

تقرير

حجار في عكار لثلاثة أيام لتصحيح أخطاء برنامجي «أمان» و«الأكثر فقراً»

نجلة حمود

إيجابية مفرطة ميّزت لقاء وزير الشؤون الاجتماعية هيكتور الحجار بعدد من فاعليات عكار أمس في سرايا حلبا الحكومي، خلال اليوم الأول من زيارته إلى المحافظة التي تستمرّ يومين إضافيين. لم يبرّر الأخطاء واستمع عنايةً إلى الشكاوى الكثيرة معلناً عن إلغاء خطوة ملء الاستمارة عبر منصة IMPACT أو مراجعة الخط الساخن 1747، للاستفادة من برنامجي «أمان» و«الأسر الأكثر فقراً». وأكد أن الوزارة ستتولى بنفسها الكشف اللازم والزيارات المنزلية لتحديد من هم الأكثر فقراً.

وكان مخاتير المنطقة توجهوا إلى اللقاء محمّلين بعشرات الشكاوى والانتقادات بعدما «طفح الكيل من الاستنسابية والتمييز واللاعدالة في انتقاء المستفيدين من تقديمات برامج وزارة الشؤون الاجتماعية». برأي متابعين «من المفترض أن يلتقط البرنامجان بداية إلى غير المنتسبين للجهات الضامنة، وغير الموظفين أو المتقاعدين. فمن غير المنطقي أن يستفيد المتقاعدون من خدمات الوزارة، في حين يُنكّر العجزة وأصحاب الاحتياجات الخاصة، أو من يحملون بطاقة «إعاقة» صادرة عن الوزارة من الفقر والجوع والعوز».

يقول مختار بلدة مشحا لقمان علوش «هناك أسر تتقاضى رواتب بالدولار الفريش تسجلت، فيما استبعدت أخرى معدومة من دون أي تبرير، كما جرى شطب أعداد كبيرة من الأسر المستفيدة من دون وجه حق، وهذا يطرح تساؤلات عن كيفية تسيير عمليات التسجيل والقبول والاستفادة في ظلّ الشكوى المتفاقمة من قبل فقراء عكار، واللافت أنه حين نقوم بزيارة مراكز الشؤون لتقديم شكوى وطلب الكشف، لا تتم الاستجابة لنا». مؤكداً «وجود عائلات معدمة، وهناك مكفوفون يعيشون على الإحسان فيما وزارة الشؤون غائبة وتقول إنها غير معنية»!.

بدوره يشكو مختار بلدة الشيخ طابا يعقوب جريج لـ«الأخبار»، من أن غالبية الأهالي الذين يحملون بطاقات من وزارة الشؤون «يشعرون بأن لا قيمة لها، ولا يتم الاعتراف بها، نحن نفهم أن 80% من المواطنين هم فقراء في ظلّ هذه الأزمة ولكن هناك معدومون، ومنهم المرضى وأصحاب الإعاقة الجسدية الذين لا يجدون إمكانية لتلقي العلاج في المستشفيات بعدما كان أصحاب بطاقات الإعاقة معفيين من رسوم الاستشفاء».

تلقت حجار هذه الشكاوى وغيرها برحابة صدر، خلال لقائه رؤساء اتحادات بلديات عكار وعدد من النوّاب والمخاتير في سراي حلبا الحكومي، في حضور محافظ عكار عماد لبكي، قاطعاً الطريق على أي احتجاج، معترفاً بالأخطاء التي ارتكبت من قبل بعض البرامج.

اعتراف الوزير، والإيجابية المطلقة في تلقي كلّ الانتقادات وعدم محاولة التبرير، صدم الحاضرين الذين تعبوا من المراجعات المتكررة على مدار سنتين، من دون أي نتيجة، وسط إقفال العديد من مراكز الشؤون (22 مركزاً موزعة على مختلف اتحادات المحافظة) في البلدات، وتذرّع الموظفين بأنهم غير معنيين بما يجري.

ليس خبر إلغاء المنصة، أو التخلص من الخط الساخن، الأمران الإيجابيان في زيارة حجار، وإنما إعلانه بأن

> **ستباشر الوزارة زيارات ميدانية لتحديد المستفيدين من برامجها**

العمل سيتركز على إعادة تفعيل مراكز الخدمات في المحافظة واستعادة وزارة الشؤون لدورها، وتحديداً لجهة تلقي شكاوى المواطنين وإجراء الكشف اللازم والزيارات المنزلية لتحديد من هم الأكثر فقراً. مؤكداً أن «الزيارات ستنطلق خلال شهر شباط لكلّ من برنامج «أمان» و«الأكثر فقراً»، بما يزيد على 80 ألف زيارة بشكل سريع، على أمل استكمال هذين البرنامجين عبر تعزيز المستفيدين وأعدادهم، والبدء فوراً بتقديم المساعدات اللازمة لمدة سنة، مع تأكيده على أن الأولوية ستكون لكبار السن وأصحاب الاحتياجات الخاصة، وعلى المراكز الموجودة في عكار القيام بهذه الخطوة وتصحيح الأخطاء التي ارتكبت من قبل بعض البرامج والتي تجاوزت وفقاً للقانون وزارة الشؤون، ولذلك نعمل اليوم على استعادة هذا الدور وتأمين المقومات الأساسية لسير عمل هذه المراكز».

كما تطرق حجار لموضوع النازحين، وأكد «أننا سنطلع على أوضاع النازحين الإنسانية مع التأكيد على ضرورة إعادتهم إلى بلادهم فهذا الأمر أولوية بالنسبة لنا».

حجار: سنطلع على أوضاع النازحين الإنسانية (هيثم الموسوي)

القانون كأيديولوجيا وآليّة في الدولة الرأسمالية
عن الشركات وجرائم ذوي النفوذ

إبراهيم يونس*

الدولة هي تعبير عن الصراع الطبقي، والقانون آليّة وأيديولوجيا تستطيع الدولة بموجبه أن تظهر محايدة إزاء هذا الصراع. في هذا السياق، تصبح جرائم ذوي النفوذ – مثل جرائم الدول والشركات – واحدة من أهم خصائص النظام الرأسمالي، لا سمة دخيلة عليه، بل الحجر الأساس في بنائه. يناقش هذا المقال – انطلاقاً من قاعدة ماركسية – العلاقة بين الجريمة والدولة والقانون والشركات في إطار جرائم ذوي النفوذ.

> أوضح بيرس، بعد مناقشة التشريعات، أن كلاً من الدولة والشركات تستخدمان القانون والجريمة ومكافحة الجريمة، استراتيجياً، لتأمين الربح والنمو

الجريمة وعلم الإجرام

استخدام مصطلح علم الإجرام (Criminology) لأول مرة لتحديد الدراسة الأكاديمية للجريمة من قبل عالم الاجتماع الإيطالي رافاييل غاروفالو عام 1885، ويشير ديفيد غارلاند إلى أن علم الإجرام لم يكن موجوداً في بريطانيا قبل عام 1935 كنظام أكاديمي مهني، ولم يؤسَّس إلا تدريجياً وبشكل غير مستقر بعد ذلك[1].

لاتنشأ الجريمة عن عوامل نفسية أو بيولوجية محضة، وإنما عن ظروف اجتماعية ترتبط بنمط الإنتاج السائد والقوانين والأجهزة القانونية ومؤسسات الرقابة ومختلف أشكال التنظيم داخل دولة محددة بشكل خاص، وعلى الصعيد العالمي بشكل عام. الجريمة سمة لا مفرّ منها في النظام الاجتماعي الرأسمالي، وهي تعبير عن اللامساواة، وتنطوي على عملية سياسية تُجرّم (التجريم Criminalization) فيها الدولة سلوكاً معيناً بوصفه «إجرامياً». حدد علماء الإجرام الأنماط العامة للمتغيرات المميزة للشرائح الاجتماعية أو العمليات الاجتماعية التي تساهم في الميل إلى الانخراط في سلوك إجرامي، لكن أغلب هذه العوامل تضع علم الإجرام بشكل مباشر في مجال علمي النفس الاجتماعي والفردي وعلم الأحياء الاجتماعي. في الواقع، لم يتمكن علماء الأنثروبولوجيا من العثور على أي سلوك يُعرَّف عالمياً بأنه جريمة، فيما يقترح العديد من علماء الاجتماع والمؤرخين أنه لا يوجد شيء في أي سلوك يجعله إجرامياً بطبيعته، لأنه حتى ما يعتبر جريمة يتغيّر بمرور الوقت داخل الثقافة نفسها.

يشكل إنتاج المعرفة عاملاً مهماً في فهم العلاقات الاجتماعية الرأسمالية وإعادة إنتاج أشكال الهيمنة المُتجذّرة في المجتمعات الرأسمالية، فضلاً عن أهميته البالغة في فهمنا للجريمة. وعلم الإجرام هو حقل دراسة ضعيف لا يُعرَف من خلال دراسته لجانب معين في الواقع الاجتماعي، ولكن من خلال اهتمام جوهري: الجريمة. وعلى الرغم من وجود طرق مختلفة للحديث عن الجريمة أو السلوك الإجرامي، إلا أن هناك خيطاً مشتركاً لبناء «المعرفة الإجرامية» عن مثل هذا السلوك يمكن تتبعه تاريخياً من خلال تأثير عصر التنوير والالتزام المُشترَك بطريقة واحدة للتفكير في المعرفة وعملية إنتاجها: الوضعية Positivism). وفرت الوضعية اعتقاداً مفاده أنه يمكن للعلوم الاجتماعية، على غرار العلوم الطبيعية، أن توفر البيانات التي يمكن على أساسها السيطرة على، وإدارة، الحياة الاجتماعية ومشكلاتها، وذلك من خلال فهم الطبيعة المحددة للسلوك الإجرامي بواسطة قياس العوامل الاجتماعية أو النفسية أو البيولوجية التي تنتجه. وبهذه الطريقة رُبط علم الإجرام، منذ نشأته، ضمنيّاً، بعملية صنع السياسات. ويشكل ما يسمح أو لا يسمح به القانون الجنائي النقطة المرجعية التي تحدد نوع السلوك الذي يهتم به علماء الإجرام، وبالتالي فالاهتمام الرئيسي لعلم الإجرام هو «السلوك المخالف للقانون» وليس السلوك الإجرامي، إذ يفترض السلوك الإجرامي الحكم المُسبق على الجاني، أو يمكن أن يعتمد على مفاهيم «الشر المتأصّل» (الخصائص المتأصلة في الأفراد بوصفها تحدد مسبقاً إجرامهم)[2]. لا تكون صور وسائل الإعلام للجريمة موضوعية أبداً، إذ تعتمد وسائل الإعلام في وجودها المالي على الإبلاغ عن، أو خلق، ما يبدو غير عادي، فلا شيء يُباع بشكل أفضل مثل «العنف». وأحدة من المغالطات التي غالباً ما يشاركها الناس حول الجريمة هي ما يشير إليها ماركوز فيلسون باسم «المغالطة الدرامية»: حيث تقدّم وسائل الإعلام صوراً معينة للجريمة – الواقعية والخيالية على حد سواء – وتعمل على تزويدنا بصور معينة لطبيعة المجرمين. ويرى فيلسون أن البيانات الإمبريقية عن الجريمة لا تدعم أيّاً من الصور التي تقدمها وسائل الإعلام[3]. من جهته، وجد جيمس ويليامز أن وسائل الإعلام لم تقلّل من تمثيل جرائم ذوي النفوذ أو تشوّهها بقدر ما وضعتها في سياق مختلف، ما يعني وجود تركيز مقصود على أنواع معينة من مخالفات الشركات دوناً عن أخرى، فقد أظهرت وسائل الإعلام نفسها، في الأساس، على أنها صديقة للأعمال التجارية، وحتى حليفة لمصالح الشركات، وهكذا توفّرت الأرضية المشتركة التي تقاسمتها التقارير المنشورة عن فضائح الشركات، بما تشتمل عليه من تأكيد بأن: 1- الرأسمالية القائمة على السوق هي الطريقة الأمثل للتنظيم الاقتصادي. 2- القوانين خارجة عن الأسواق وتشوّه كفاءات السوق. 3- ثقة المستثمر هي مقياس طبيعي لصحة السوق ومعيار أساسي لحركة كل السياسات[4].

من جهته، يؤكد ريتشارد كويني أن «الواقع الاجتماعي للجريمة» مركّبٌ من الافتراضات الآتية: 1- تكمن الصفة المحددة للجريمة في تعريف الجريمة وليس السلوك الإجرامي، ويصبح الأشخاص مجرمين عندما يُعرّف الآخرون سلوكهم على أنه إجرامي. 2- التعريفات الجنائية موجودة لأن مصالح بعض شرائح المجتمع تتعارض مع مصالح الآخرين. وكلما زادت درجة الصراع الاجتماعي، زاد احتمال تجريم ذوي النفوذ لسلوك الجماعات الضعيفة التي تتعارض مع مصالحهم. 3- يميل محتوى القوانين وإنفاذها في مجال علمي النفس الاجتماعي والفردي وعلم الأحياء الاجتماعي، في الواقع، لم يتمكن علماء الأنثروبولوجيا من العثور على أي سلوك يُعرَف عالمياً بأنه جريمة، فيما يقترح العديد من علماء الاجتماع والمؤرخين أنه لا يوجد شيء في أي سلوك يجعله إجرامياً بطبيعته، لأنه حتى ما يعتبر جريمة يتغيّر بمرور الوقت داخل الثقافة نفسها.

يشكل إنتاج المعرفة عاملاً مهماً في فهم العلاقات الاجتماعية الرأسمالية وإعادة إنتاج أشكال الهيمنة المُتجذّرة في المجتمعات الرأسمالية، فضلاً عن أهميته البالغة في فهمنا للجريمة. وعلم الإجرام هو حقل دراسة ضعيف لا يُعرَف من خلال دراسته لجانب معين في الواقع الاجتماعي، ولكن من خلال اهتمام جوهري: الجريمة. وعلى الرغم من وجود طرق مختلفة للحديث عن الجريمة أو السلوك الإجرامي، إلا أن هناك خيطاً مشتركاً لبناء «المعرفة الإجرامية» عن مثل هذا السلوك يمكن تتبعه تاريخياً من خلال تأثير عصر التنوير والالتزام المُشترَك بطريقة واحدة للتفكير في المعرفة وعملية إنتاجها: الوضعية Positivism). وفرت الوضعية اعتقاداً مفاده أنه يمكن للعلوم الاجتماعية، على غرار العلوم الطبيعية، أن توفر البيانات التي يمكن على أساسها السيطرة على، وإدارة، الحياة الاجتماعية ومشكلاتها، وذلك من خلال فهم الطبيعة المحددة للسلوك الإجرامي بواسطة قياس العوامل الاجتماعية أو النفسية أو البيولوجية التي تنتجه. وبهذه الطريقة رُبط علم الإجرام، منذ نشأته، ضمنيّاً، بعملية صنع السياسات. ويشكل ما يسمح أو لا يسمح به القانون الجنائي النقطة المرجعية التي تحدد نوع السلوك الذي يهتم به علماء الإجرام، وبالتالي فالاهتمام الرئيسي لعلم الإجرام هو «السلوك المخالف للقانون» وليس السلوك الإجرامي، إذ يفترض السلوك الإجرامي الحكم المُسبق على الجاني، أو يمكن أن يعتمد على مفاهيم «الشر المتأصّل» (الخصائص المتأصلة في الأفراد بوصفها تحدد مسبقاً إجرامهم)[2]. لا تكون صور وسائل الإعلام للجريمة موضوعية أبداً، إذ تعتمد وسائل الإعلام في وجودها المالي على الإبلاغ عن، أو خلق، ما أوضح بيرس، بعد مناقشة التشريعات التي تهدف إلى تنظيم المشاريع التجارية والجريمة المنظمة والإنفاذ الانتقائي لهذه القوانين، أن كلاً من الدولة والشركات تستخدمان القانون والجريمة ومكافحة الجريمة، استراتيجياً، لتأمين الربح والنمو. وشدد على أن الرأسمالية تستند أساساً إلى «الطبيعة الحسابية» للرأسماليين، لا الشركات. وأشار إلى إحدى أهم خصائص الرأسمالي وهي حقيقة أنه يريد السيطرة على بيئته. ويرى أن التركيز أحادي النظر على الشركات، بدلاً من البشر – الذين يستفيدون من أفعال الشركات ويتحكمون فيها – قد يؤدي إلى التضليل، فعلى الرغم من وجود الواقع الاجتماعي ككل، لا يمكن للعقل البشري إلا أن يبدأ في ملاءمة هذا «الكل» المترابط تدريجياً ومنهجيّاً. يؤكد كل من كارل ماركس وفريدريك إنغلز أن عملية الملاءمة التدريجية هذه يجب أن تبدأ بأبسط العلاقات الاجتماعية التي تقوم عليها المجتمعات البشرية قبل التوجه التدريجي إلى تسلسلات علائقية أكثر تعقيداً. وتحقيقاً لهذه الغاية، يطرح الثنائي أن العلاقات الاجتماعية التي ينتج من خلالها البشر المواد الأساسية لوجودهم هي التي تشكل الأسس الأولية للمجتمع. لذلك، يجب أن يبدأ التنظير من هذه البنى قبل التعامل مع علاقات سياسية وثقافية وقانونية أكثر تعقيداً. وهذه الأخيرة ليست مجرد ظواهر عرضية، إنها أيضاً قوى محددة يجب التفكير فيها، ومع ذلك لا يمكن تفكيك واقعيتها بالكامل دون تقدير العمليات التي تنبثق منها أولاً. وهكذا لاحظ بيرس أنه عندما ينظر المرء إلى السلوك الإجرامي على أنه وحدة للسيطرة الاستراتيجيات التي تستخدمها الشركات، فإنه يضطر، إذاً، إلى تحليل البنية العامة التي تتفاعل فيها الشركات، وهذا يتطلب فهم أن الظرف الرأسمالي الراهن – ولا سيما من حيث الترابط بين رأس المال الحكومي والخاص – ديناميكي، دائماً في حالة تغير مستمر، وأبعد ما يكون عن الأمان، وقائم على أسس تاريخية وقانونية وسياسية متغيرة.

جرائم ذوي النفوذ هي استراتيجية تهدف بشكل أساسي إلى تقديم هذه السلوكيات كما لو كانت تتجاوز «الخير والشر» من أجل السماح لذوي النفوذ بالهروب من أي نوع من المُحاسبة. وبطبيعة الحال، فإن تلك الجرائم تنطوي على درجة عالية من الهيمنة القوى، ولكن حتى عندما تَضعُف الهيمنة، فإن ذوي النفوذ يقدّمون مطالبات تؤسس الحق في الإخلال بالقواعد وتتحدّى مفاهيم الشرعية. وجرائم ذوي النفوذ «تجريبية» وقد تؤدي التجارب إلى تأسيس أخلاقيات وقواعد جديدة وترتيبات اجتماعية وسياسية جديدة. وبهذا المعنى، فإن جرائم ذوي النفوذ قادرة على إعادة هيكلة المجالين القانوني والسياسي، فضلاً عن لعب دور تشريعي. ومن أجل أن يكون المرء ذا نفوذ، يجب عليه اتخاذ عدة تدابير (بعضها جنائية)، ويعترف في الوقت نفسه بأن الحفاظ على السلطة، بمجرد الاستحواذ عليها، يتطلب «ابتكاراً» يستهدف «تجاوز/ نفي» الواقع: يتحقق ذلك بالعمل والكفاح حتى يُخلق واقعٌ سياسي جديد. وهكذا يجد ذوو النفوذ مبرراً لأفعالهم، حيث يُنظر إلى عدم شرعيتها على أنها شكل من أشكال «الابتكار» في إطار عملية تطور تاريخي لا مفر منه[7].

الدولة والقانون والأيديولوجيا

الدولة هي أجهزة السلطة السياسية والعمليات الأيديولوجية التي تدعم شرعية هذه السلطة، بما في ذلك الجيش النظامي والشرطة والبيروقراطية ورجال الدين والقضاء...إلخ. رأى ماركس وإنغلز الدولة كنتاج للمجتمع عند مستوى معين من التطور، وكمؤسسة تقف كما يبدو فوق المجتمع. ومع ذلك، فإن هذه القدرة الظاهرة على الوقوف فوق المجتمع وتمثيل الدولة لنفسها على أنها محايدة ومستقلة عن الصراع الطبقي، هي تشويه أيديولوجي: الدولة ومكوناتها المختلفة ما هي إلا تلاعُب من قبل الطبقة المهيمنة. من جهته، يرى بيرس أنه على الرغم من أن مُديري الدولة جاؤوا تاريخياً من الطبقة المهنية الإدارية، فإن الدولة ليست مجرد أداة لأي طبقة. تعمل الدولة، في الاقتصاد الرأسمالي، على حماية الاقتصاد الذي تهيمن عليه الشركات ودعمه. وتنتج إجراءات الدولة من الصراعات السياسية بين الطبقات، وكذلك داخل الطبقة المهنية الإدارية. ومع ذلك، فإن هذه الصراعات جزء لا يتجزأ من السياسة الشاملة للدولة للحفاظ على اقتصاد رأسمالي «قابل للحياة». هذه العلاقة الحميمية بين الدولة والاقتصاد غالباً ما تؤدي إلى جريمة سياسية، فمُديرو الدولة يتخذون إجراءات تُسهّل استثمار الشركات، والشركات تبني قراراتها الاستثمارية الأجنبية على أشياء مثل تكلفة العمالة والمواد الخام، وحجم السوق، والمناخ السياسي (الاستقرار) للمجتمع الذي يتلقى رأس المال. وهكذا تنخرط الدولة في جرائم سياسية عالمية بسبب حاجتها المتأصّلة لحماية الاقتصاد الرأسمالي والحفاظ عليه.

القانون، قبل كل شيء، ظاهرة اجتماعية شكّلها أفراد المجتمع في ظل ظروف تاريخية محددة. لقد نشأ القانون مع ظهور اللامساواة الاجتماعية، وصاحب، على وجه التحديد، الانتقال من مجتمعات ما قبل الدولة إلى مجتمعات الدولة. ويختلف القانون عن قواعد السلوك الأخرى – مثل العادات والتقاليد والعُرف – من خلال طبيعته القسرية والإنفاذ المهني لقواعده. ومن خلال فروعه الدستورية والإدارية، فإن النظام القانوني – الذي هو جهاز الدولة – يصبح الآلية الرئيسية لتحديد مجال أنشطة الدولة. والقانون، كظاهرة اجتماعية، هو شكل من أشكال الدولة للسيطرة الاجتماعية. وعلى هذا النحو، فإن هدفه هو اصطناع «المطابقة»، وقمع ما تُعرّفه الدولة على أنه «انحراف». أكّد ماركس وإنغلز أن القانون يعكس مصالح الطبقة البورجوازية في الملكية الخاصة من خلال تعزيز جميع المتلكات الخاصة وحمايتها، وبالتالي إخفاء حقيقة أن الغالبية العظمى من الممتلكات مملوكة لحفنة ضئيلة من السكان. ويؤدي القانون وظيفته هذه من خلال الدساتير والقوانين التشريعية والسوابق القضائية، وبدعم من وكالات نظام العدالة الجنائية من خلال فرض الامتثال لوصاياه. وعلاوة على ذلك، يعمل القانون كالية مركزية للأيديولوجيا البورجوازية. وتميل القوة والسلطة إلى أن تكونا مجالين مستدامين ذاتياً، فالحياة تعكسان، في ضوء القانون، أنماطاً عميقة الجذور من اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالقانون جهاز قمعي، وعادة ما تُنشّط هذه الوظيفة عندما يقمع النظام القانوني الطبقة العاملة والفلاحين وحركاتهم السياسية المنظّمة. وفي سيناريو الصراع هذا، يشكل القانون إحدى آليات خلق «إجماع المصالح» و«الوعي الجماعي»، وليست «إرادة الشعب» - المُتخيّلة - هي أساس القانون والتجريم والشرطة... إلخ، وإنما المنطق «الخفي» لرأس المال (أو المُضمَن به)، والحياة الاجتماعية التي تُختزَل في «المشاريع التجارية». في هذا السياق، يُضحي القانون سلاحاً يستخدمه ذوو النفوذ لفرض مصالحهم الخاصة التي تُلبّى على حساب المصلحة العامة.

تشير الأيديولوجيا، في كتابات ماركس وإنغلز، إلى مجموعة من المعتقدات والقيم والأفكار – المستمدة من العلاقات الاجتماعية القائمة – التي تعكس الواقع الاجتماعي وتُقدّم في الوقت نفسه هذا الواقع، وعلاقاته، مشوّهاً على غير حقيقته. من جهته، يرى بيرس أن عملية سن القوانين وإنفاذها لا تنلزم بسيادة القانون، بل تعمل فقط على إضفاء طابع «درامي» على «نظام اجتماعي وهمي»، ومن ثم إضفاء الشرعية على البنى الاقتصادية من خلال تصوير «مضلّل» لطبيعتها، فضلاً عن أن هذه «الدراما» تبرر الادعاء بأن الدولة محايدة. هذه الصورة الأيديولوجية لطبيعة المجتمع الرأسمالي تُبعد «النظام الاجتماعي الحقيقي» (نظام رأسمالي احتكاري مع درجة معينة من سيطرة الدولة على البنى التحتية الصناعية، ولكن أيضاً مع هيمنة الطبقة الحاكمة في النهاية على الدولة نفسها) عن النقد. ما يحجبه هذا التصوير المُشوّه للديموقراطيات الرأسمالية هو أن القوة الاقتصادية العظمى تتركز في كيانات معادية للديموقراطية أصلاً، وأن المجتمعات الرأسمالية هي نظام من الاحتكارات المُعمَّمة تهيمن عليه احتكارات القِلّة، وأن القوة الاقتصادية الهائلة للشركات المتعددة الجنسيات تقزّم معظم الدول، ما يشكل بدوره كيفية استخدام الدول لعملية سن القانون وإنفاذه، تلك العملية التي تدعم ذوي النفوذ بشكل مباشر أو غير مباشر. والحقيقة «الخفيّة» للعالم الاجتماعي، وفقاً لبيرس، هي أن جميع أجزاء هذا الواقع تشكل «كلاً» في عملية تطور مستمرة. يمنعنا «التشيُّؤ» من استيعاب هذا لأننا غالباً ما نعتبر أن أجزاء مختلفة من مجتمعنا منفصلة عن بعضها البعض ويمكن دراستها على هذا النحو. والنظام الأيديولوجي هو نظام رمزيّ، ولكنه أيضاً نتاج ما سمّاه ماركس «التشيُّؤ»، إنه نتاج عمل بشريّ مغترب، وقد أصبحت منتجات العمل البشري تفهم على أنها منفصلة عنّا وذات سلطة علينا، ولذلك، بالتحديد، يُضفى عليها طابعا «الخلود» و«العالمية» كما لو كانت بلا تاريخ. وذلك يعني أن هذا النظام التمثيلي يُطلِّق كنظام قسريّ مستقل عنّا. ويأتي كلّ من نظام العدالة الجنائية، والقانون، والأساطير حول الإنصاف والمساواة والعدالة، كنتاج لعملية التشيُّؤ. ويشير بيرس إلى أن «السر» و«العقلانية الخفيّة» لرأس المال يكمنان في «النظام الاجتماعي الحقيقي» الذي يُعاد إنتاجه من خلال إضفاء الطابع «الدرامي» على عملية سن القانون وإنفاذه.

الشركات والجريمة

تعود أصول البنى التحتية التي تعتمد عليها الشركات، وفقاً لبيرس، إلى ممارسات الدول القومية، فالدول تساعد على تشكيل أسواق رأس المال والسلع والعقارات التجارية والسكنية، وإنتاج أنواع مختلفة من «رأس المال البشري»، وتشكيل أسواق العمل، وتنظيم عقود العمل، وتشكيل مؤسسات اقتصادية من خلال قواعد الإدماج، وتحديد قواعد المسؤولية...إلخ. وتتّحد القوة القسرية والبنى التحتية للدول في تشكيل ظروف تراكم رأس المال. وتعتمد سلطة الشركات اعتماداً كلياً على سلسلة من «نظم الإذن» تشمل على سبيل المثال الإذن بالتجارة ككيان منفصل؛ الإذن بتنظيم الملكية بطرق معينة، أنظمة الاستثمار التي تسمح بامتيازات معينة، السماح للشركات بالعمل كأصحاب «حقوق». في هذا السياق، تفرض مؤسسات مثل صندوق النقد والبنك الدوليين والبنك المركزي الأوروبي، شروطاً على عدد متزايد من الدول التي تعتمد على القدرة على الوصول إلى الائتمان، الأمر الذي يعزز بدوره الهيمنة النيوبية لأكبر الشركات على الصعيد العالمي. القدرة على توظيف العمال، وشراء وبيع السلع والخدمات، والتعامل في الأسواق المالية، وتحويل فائض القيمة المستقبلي إلى رأس مال في أسواق الأوراق المالية، كل ذلك ممكن نتيجة لمجموعة واسعة من «أنظمة الإذن الدولية» التي تضمنها الدول القومية: قواعد السلوك التي تشكل جزءاً من اعتراف دولي معقّد قانونياً يَخُصّ «الشركة» بوصفها «الفاعل الاقتصادي الرئيسي» على الساحة. ومع ذلك يؤكد بيرس أن قوة الشركات بعيدة كل البعد عن أن تكون «مطلقة»، فعلى الشركات أن تُعيد «مَوْضَعة» نفسها باستمرار – ولا سيما في أعقاب الكوارث والأزمات الكبرى التي تصيبها – من أجل إعادة تأمين دورها المهيمن كعنصر أساسي في نظام السوق «الحرة». هذه العملية تستلزم عملاً كبيراً ومستمراً من جانب الشركات – بدعم من الدول – لضمان ما يسمّونه «التأثير الشامل لقوة الشركات» الذي يَضبُطنا جميعاً على رؤية الشركة بوصفها «مؤسسة اجتماعية طبيعية وأبديّة»، وليست الشركة في حدّ ذاتها هي التي تؤدي إلى الصعوبات التي يواجهها المناهضون للرأسمالية، فالشركة (الأداة القانونية) هي ترس واحد – وإن كان مهماً – في آلة أكبر بكثير تدفع الدولة وقوانينها لخدمة الطبقة الرأسمالية وامتيازاتها.

يرى بيرس أن الطبيعة الدولية للنظام الاجتماعي الرأسمالي خلقت «وهماً» باختفاء جرائم الشركات (التي تشمل مثلاً الاحتيال على العملاء والإعلانات الكاذبة والمنتجات المغشوشة...إلخ). ومع ذلك يمكننا فهم العلاقات الاجتماعية داخل النظام العالمي الرأسمالي من خلال إدراك أسباب عدم حظر بعض الإجراءات بموجب القانون. تعمل في هذا السياق قوانين يفترض أنها مصممة لإجبار الشركات على المنافسة بشكل «علني» و«عادل» في السوق «الحرة». هذه القوانين وما شابهها لا تُقرّر إلا عندما تهدد مستويات الاضطرابات الاجتماعية الظرف الرأسمالي القائم. وعندما يُعترَف بمثل هذا التهديد، تصبح الأعمال التجارية منخرطة بنشاط في صياغة التشريعات التي لم يعد بإمكانها منعها بطرق تضمن استمرار «الاستقرار» و«القدرة على التنبؤ» و«الأمن» لنظام رأسمالي، مُربح، قابل للحياة. وبالتالي، فإن نهج الرؤساء التنفيذيين للشركات يكون دائماً «حسابياً».

الشركات في الاقتصاد الرأسمالي لا تدوم إلا إذا حققت ربحاً، وهكذا يجري الضغط من أجل تحقيق الأرباح، فضلاً عن فرضه من خلال البنى التنافسية للرأسمالية كنظام التكاليف يساعد بالمثل على تهيئة الظروف لجرائم الشركات. ففي مجتمع يحركه الربح، تكون الشركات «إجرامية» بطبيعتها بسبب الجوانب الجوهرية لتحقيق الربح والعقبات التي يجب على الشركة التغلب عليها لتحقيق هدفها الأساسي: الربح والنمو. ومن الجَلي أنه غالباً ما تحدث جرائم الشركات عندما تنخفض أرباحها، وغالباً ما تُغسَل الأرباح، الناتجة من البيع والتوزيع غير القانونيين للسلع والخدمات، من خلال «المؤسسات المالية» الكبيرة، ما يوفر أرباحاً لكل من هذه المؤسسات والشركات وتخدم العلاقة التكافلية بين «العصابات الإجرامية» و«الشركات المشروعة» – في إطار الجريمة المنظّمة – كلتا المصلحتين من خلال المساعدة في تحقيق هدفهما المشترك: الأرباح.

الشركات هي مجموعات من عدد من الأصول المستمدة من مختلف المصادر والرأسماليين. والمعاملة القانونية للشركة تسمح لها بمعاملة عقود العمل (والعقود الأخرى) على أنها عقود طوعيّة، ويمكن لصاحب العمل كفرد، دائماً، سحب رأس ماله، إنه، كما يقول القانون، مجرد فرد يفعل ما يحلو له بممتلكاته. ويسمح القانون للمساهمين بقصر مسؤوليتهم عن خسائر الشركات على المبالغ التي استثمروها في الشركة، ويُلزم مديرو الشركات قانونياً بالتصرف بما يحقق «المصالح الفضلى للمساهمين» الذين لا يتعين عليهم الاهتمام بكيفية تحقيق الأرباح. هذا هو محرك السلوك الضار تجاه العملاء والعمال ومجتمعاتهم والبيئة، وبعدم اتخاذ خطوات لمنع إلحاق الضرر بأصحاب المصلحة هؤلاء، تزداد الأرباح وقيم الأسهم. ومن المفترض أن يكون المساهمون سعداء عندما تتحسن قيمة أسهمهم، إنهم لا يهتمون ما إذا كان ذلك يحدث على حساب قدرة الشركة على البقاء على المدى الطويل، أو لأن الشركة تُنتج وتبيع السلع والخدمات المسبِّبة للأضرار غير المرغوب فيها اجتماعياً. ومع توسُّع مدى يده الخفيّة، يخفي القانون حقيقة علاقات الإنتاج الرأسمالية. سنتناول في ما يلي «العقد» بين الأفراد غير المتكافئين اقتصادياً – الذي يفترض أنه لا يُنظر إلى «التفوق الاقتصادي الخاص» على أنه مصدر لـ«الإكراه» يؤثر على «المساواة القانونية»، فإمكانية «الإكراه الخاص»، على عكس الإكراه من قبل الدولة، مهمشة من قبل الأيديولوجيا القانونية.

يبيع العمال أجزاء من كيانهم: قدراتهم وذكائهم ومهاراتهم ومواهبهم واستعدادهم لاستخدام هذه الخصائص. وبطبيعة الحال، يريد العمال، كبائعين، بيع أقل قدر ممكن من خصائصهم الشخصية، بينما يحتاج أصحاب العمل، بعدما اشتروا كمية من القدرات البشرية غير قابلة للقياس الكمي، إلى الحصول على أكبر قدر من الخصائص البشرية المشتراة بأقل سعر ممكن. وهنا تعمل افتراضات القانون، فعند اتخاذ القرارات الطوعية من قبل الأفراد، يجب أن يتحكم أصحاب العمل في عقود العمل، وكل عقد عمل، ما لم يتضمن شيئاً مخالفاً، يضع واجباً قانونياً قابلاً للتنفيذ على الموظفين لممارسة قدر معقول من المهارة والجهد، والتصرف بحسن نيّة وإخلاص تجاه مصالح أصحاب العمل، والامتثال لجميع الأوامر المعقولة الصادرة عنهم. ويعكس انتشار هذه الواجبات في كل مكان مسألة أن الموقف الافتراضي لتنظيم القانون لعلاقات رأس المال والعمل، وفي هذا السياق، تتشابه سلطة الدولة والسلطة القسرية الممنوحة لأصحاب العمل – من قبل نظام أمر خاص يضمنه النظام القانوني – فقد زوّد أصحاب العمل بالأدوات القانونية اللازمة لإقامة نظام شبيه لنظام العدالة الجنائية من شأنه أن يضبط سلوك المتمردين.

يُلخص بيرس المسألة كما يأتي: 1- تُطبّع قدرة الطبقات العاملة على الإكراه بافتراض أنه لا ينبغي التشكيك في الطبيعة الطوعية للعمل في الاقتصاد الرأسمالي. 2- وهذا يتجنّب مشكلة الشرعية، لأن الإكراه في نظام سياسي ليبرالي «مفترض» أمر غير مقبول. وحتى سلطة الدولة في الإكراه، يجب تقييدها من خلال التحديد الواضح لنوع السلوك الذي يستحق التجريم. 3- يضمن القانون، بعد الظاهر أنه لا يوجد إكراه مثير للقلق بنشأ عن إبرام عقود العمل، أن يكون لأصحاب العمل سلطة قسرية مباشرة لمساعدتهم على المضيّ قدماً في أجندتهم التي تستهدف تحقيق أكبر قدر من الأرباح. هكذا يُمنح الرأسماليون إعفاءات من قبل الدولة والقانون.

يمكننا إذاً القول، بناءً على ما سبق، إن الشركات هي موقعٌ يُمنَح فيه الرأسماليون المتعطشون للربح ترخيصاً ليكونوا غير مسؤولين ويشجّعوا على عدم المسؤولية. وأداتهم المفضّلة «الشركة القانونية» مناسبة بشكل مثالي لمساعدتهم على متابعة الأجندة الرأسمالية على حساب المجتمع. والغرض من القوانين التنظيمية هو إذاً تعزيز وتسهيل أنشطة تنظيم المشاريع مع الحدّ من الخطر السياسي للعديد من النتائج غير المرغوبة. فلدى المنظّمين المحتملين، العازمين على تعظيم الربح، رغبة طبيعية في إخفاء مخاطر عملياتهم والتأكيد على الفوائد التي سيحققونها، وهكذا ينظر إلى الأضرار الناجمة عن أفعالهم وسلوكياتهم على أنها نتائج لـ«حوادث مؤسفة»، على الرغم من أنها في الواقع نتاج لخطة تستهدف بجشع تعظيم الربح على حساب أيّ شيء آخر.

> يشكّل إنتاج المعرفة عاملاً مهماً في فهم العلاقات الاجتماعية الرأسمالية وإعادة إنتاج أشكال الهيمنة المُتجذّرة في المجتمعات الرأسمالية

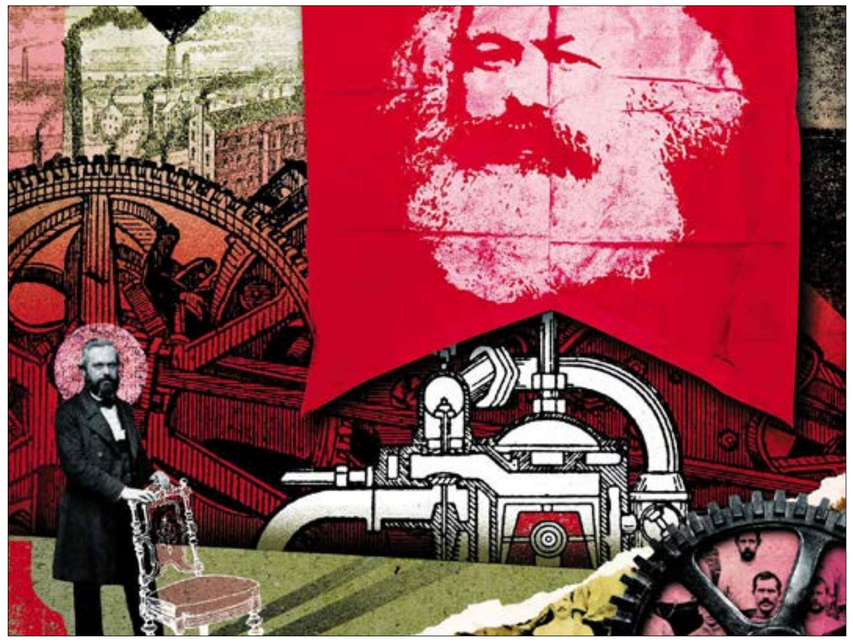

المراجع:

[1] Beirne, P., & Messerschmidt, J. W. (2015). Criminology: A Sociological Approach (6th ed.). New York: Oxford University Press.

[2] Walklate, S. (2007). Understanding Criminology: Current Theoretical Debates (3rd ed.). England: Open University Press.

[3] Felson, M., & Eckert, M. A. (2018). Crime and Everyday Life: A Brief Introduction (6th ed.). California: Sage Publications, Inc.

[4] Williams, J. W. (2008). The lessons of Enron: Media accounts, Corporate Crimes, and Financial Markets. Theoretical Criminology, 499-471 ,(4) 12.

[5] Quinney, R. ([2017 [1970). The Social Reality of Crime. New York: Routledge.

[6] Pearce, F. (1976). Crimes of the Powerful: Marxism, Crime and Deviance. United Kingdom: Pluto Press.

[7] Bittle, S., Snider, L., Tombs, S., & Whyte, D. (Eds.). (2018). Revisiting Crimes of the Powerful: Marxism, Crime and Deviance. New York: Routledge.

*باحث مصري

فلسطين

بدأت تتكشّف، شيئاً فشيئاً، تفاصيل المباحثات التي أجراها وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، والتي تكاد لا تشابه أيّاً من مركّبات «الكلام المعسول» الذي أدلى به بلينكن في أعقاب لقائه رئيس السلطة، محمود عباس. وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن الضيف الأميركي، الذي حرص على الظهور بمظهر «الأمر الناهي»، وجّه تحذيرات صريحة إلى عباس من مغبّة الإقدام على خطوات تصعيدية، مبلغاً إيّاه بفظاظة أن لا وقت الآن للبحث في حلّ للقضية الفلسطينية، ومهدّداً إيّاه بشكل مبطن بالعمل على إزاحته في حال رفْضه التعاون مع الأميركيين. «تعاونْ» لا تتصوّره واشنطن إلّا في هيئة العمل على استحداث قوّة فلسطينية مجهّزة ومدرّبة من أجل مقارعة المقاومين في جنين ونابلس ومناطق مشتعلة أخرى وقمْعهم ونزْع سلاحهم، بما يعني بشكل أو بآخر الدفع نحو حرب أهلية فلسطينية. لا ترى الولايات المتحدة مانعاً منها طالما أنها منسّقة مع استراتيجيتها القائمة على تأجيج الصراعات في كلّ مكان يعيد منها أو من حلفائها. في المقابل، لم يجد «أبو مازن» مايردّ به على بلينكن سوى طمأنته إلى حرص السلطة على تهدئة الأوضاع، والطلب إليه دعمها حتى تستطيع الصمود والقيام بمهامها على «أكمل وجه». وإنْ كان أرفق ما تقدّم بالتشديد على خطورة السلوك الإسرائيلي، ودوره في إذكاء الغضب الشعبي، الذي لم يَعُد بمستطاع رام الله تحمّله أو التعامل معه. وحتى تكتمل صورة العجز القيادي الفلسطيني، تأتي المعلومات التي حصلت عليها «الأخبار»، لناحية استمرار «التنسيق الأمني» بوجوهه كافّة، على رغم إعلان عباس قبل أيام تعليقه «وكأنه لم يكن». ردّاً على المذبحة الأخيرة في مخيّم جنين

وصْفة أميركية لتسكيت الضفة

بلينكن لعباس: الانصياع أو الرحيل

غزة - رجب المدهون

لم تكن زيارة وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، لرام الله عادية، بل حملت العديد من الرسائل إلى السلطة الفلسطينية، من دون أن تنطوي على جديد، سوى لناحية تسليط مزيد من الضغط على الفلسطينيين للقبول بالوضع القائم، وإغماض عيونهم عن سياسات

> أكد عباس لضيفه الأميركي أن «السلطة تبذل أقصى جهودها لمنع تفاقم الأوضاع»

حكومة بنيامين نتنياهو، وتكثيف العمل الأمني للقضاء على المقاومة المسلّحة في الضفة الغربية المحتلّة. وبحسب ما علمتْه «الأخبار» من مصادر في السلطة، فإن بلينكن، الذي تعامل مع مُضيفيه بـ«صيغة الأمر الناهي»، حذّر «أبو مازن» من عواقب عدّة خطوات، أبرزها التوجّه إلى المؤسّسات الدولية، وخاصة المحكمة الجنائية، لملاحقة دولة الاحتلال، والتوقّف عن «التنسيق الأمني» مع تل أبيب. وأبلغ الوزير الأميركي، عباس، أنه في ظلّ الوضع الراهن «لا إمكانية للحديث عن قضايا سياسية كبيرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين»، وأن «هناك قضايا دولية تُمثّل أولوية لدى الإدارة الأميركية». وعليه، فإن الأخيرة ستظلّ عند موقفها المؤيّد لـ«حلّ الدولتين»، إلّا أنها تعتقد أن «الظروف الحالية غير مناسبة للدفع بهذا الطرح»، وأن «الأفضل للسلطة وعباس قبول الأمر الواقع، وتهدئة الأوضاع في الضفة بأيّ ثمن».

وتكشف المصادر المقرّبة من مؤسّسة الرئاسة في رام الله، لـ«الأخبار»، أن بلينكن قرن عودة مفاوضات «السلام» بالعمل على وقْف موجة المقاومة في الضفة، وخاصة في منطقتَي نابلس وجنين، ومنْع انتقالها إلى مناطق جديدة. كما تكشف أن بلينكن طرح خطّة أمنية، تتولّى واشنطن تمويلها لاستعادة السلطة سيطرتها على الأراضي المحتلّة، مبدّيةً أن هذه الخطّة تقوم على تكثيف الإدارة دعْمها للأجهزة الأمنية وتدريباتها لعناصرها وإمداداتها لها بالقدرات العسكرية اللازمة للقيام بمهامها، أي في محاولة لمنع اندلاع انتفاضة فلسطينية جديدة، خاصة قُبيل شهر رمضان الذي تتوقّع الدوائر الأمنية الغربية والإسرائيلية أن يشهد تصعيداً كبيراً.

ومارس وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، الذي التقى محمود عباس أوّل من أمس لقرابة ساعة في رام الله، ضغوطاً على رئيس السلطة لحثّه على تحسين أداء الأخيرة في مجال «التنسيق الأمني» مع دولة الاحتلال، واستعان في مهمّته تلك برئيسَي مخابرات الأردن ومصر، اللذَين سبقاه إلى مقرّ «المقاطعة»، والتقيا «أبو مازن»، في محاولة لتسهيل مهمّة الضيف الأميركي، وإقناع عباس بالقبول باقتراحاته، التي تتصدّرها خطّة أمنية أعدّها المنسّق الأمركي في القدس، الجنرال مايكل فينزل، وكانت طُرحت على تل أبيب ورام الله قبل أسابيع. وتبدو هذه الخطّة، على ضوء ما سُرّب منها، متّسقة تماماً مع استراتيجية واشنطن القائمة على إشعال الحروب وتأجيج الاقتتال بعيداً عن أراضيها أو أراضي حلفائها، إذ إنها تقتضي إعادة هندسة قوّات الأمن الفلسطينية، وإعدادها للقيام بعمليات في مناطق شمال الضفة وتحديداً مخيّم جنين والبلدة القديمة في نابلس أو أيّ منطقة فلسطينية أخرى تشهد «أعمال تمرّد»، والاشتباك وجهاً لوجه مع المقاومين، أو حتى مع المواطنين في حال احتجّوا على تلك الممارسات، مُغفلةً تماماً كلّ جرائم الاحتلال واقتحاماته شبه اليومية للمدن الفلسطينية واستفزازاته المتكرّرة للمقدّسات.

هكذا، تقول واشنطن، بوقاحة وصلف كبيرَين، إن استعادة الهدوء والأمن لصالح إسرائيل، يجب أن تمرّ، من جهة، عبر حرب أهلية فلسطينية، ومن جهة أخرى، عبر تعزيز دور السلطة كوكيل أمني للاحتلال، الذي تريد أن تضْمن لجنوده أن لا يُقتلوا أو يصابوا خلال اقتحاماتهم المدن الفلسطينية، وأن لا تؤدّي اعتداءاتهم إلى ردّة فعل غاضبة يمكن أن تتدحرج إلى انتفاضة، وهو ما يساوق تماماً مطالب تل أبيب، ويجعلها راضية بالكامل عن الطرح الأميركي. وتعكس هذه الخطّة جوهر الرؤية الأميركية لدور السلطة ووظيفتها، بوضْعها مجرّد «مُقاول» خدمات أمنية، جرى تثبيت حدوده عقب الانتفاضة الثانية، عبر إعادة بناء الأجهزة الأمنية التي كانت دُمّرت تماماً، وإخضاعها لعمليات تدريب وتحوير في عقيدتها الأمنية وفق برنامج قاده الجنرال كيث دايتون، مع إغفال طرْح أيّ برامج أو خطط سياسية.

وفي هذا المجال، يلفت مدير «مركز بيسان للاستشارات والدراسات الاستراتيجية»، سليمان بشارات، إلى أن «الولايات المتحدة تتقاطع مع الرؤية الإسرائيلية حول القضية الفلسطينية، والتي تتمحور حول كونها قضية أمنية، بعيداً عن أيّ جوانب سياسية»، مضيفاً، في حديث إلى «الأخبار»، أن «القضية الفلسطينية التي كان يطلق عليها الصراع العربي - الإسرائيلي قديماً، جرى تقزيمها إلى صراع فلسطيني - إسرائيلي، والآن تُقزّم مرّة أخرى من قضية سياسية إلى قضية أمنية». ويشير بشارات إلى أن «الولايات المتحدة تنظر إلى السلطة، منذ نشأتها، بوصْفها سلطة حُكم واقع وليست إدارة سياسية، وهذا التوجّه جرى تعزيزه في أعقاب الانتفاضة الثانية حين تمّ تدمير جميع مقرّاتها ومنشآتها السياسية والأمنية، وحتى اللحظة يجري تهميش التعامل معها كمؤسّسات أو دولة أو نظام أو كيان سياسي، وإنما يتمّ التعامل معها من منظور خدماتي بحت أو من منظور أمني بحت، وهذا ما تُظهره الخطّة». ويُذكّر بأن «الكثير من البرامج والمشاريع التي مُوّلت أميركياً، كانت تصبّ في صالح إعادة تغيير العقيدة الأمنية لأبناء الأجهزة الأمنية، حتى يتمّ تغيير مفاهيم الهوية الفلسطينية، بما يصبّ في إطار عمليات الضغط المباشر على السلطة ككيان سياسي لتفريغه من محتواه، في الوقت الذي كان فيه الاحتلال يكرّس رؤيته لما يريد أن تكون عليه الضفة الغربية، بخضوعها لسيادتها».

تعامُل بلينكن مع عباس بـ«صيغة الأمر الناهي» (أ ف ب)

خطّة «التفجير» الأميركية: ضرْب الفلسطينيين بعضهم... كُرمى لإسرائيل

رام الله - أحمد العبد

انقشع بعض الضباب الذي رافق الحراك الدبلوماسي الأميركي في المنطقة، وزيارات المسؤولين الأميركيين للأراضي الفلسطينية المحتلّة، ليتّضح أن الهدف الرئيس من تلك التحرّكات، قبْل حالة المقاومة الفلسطينية الناشئة في الضفة الغربية، وتوفير الأمن لإسرائيل، هذه «البقرة المقدّسة» التي لم تكفّ

> تقول واشنطن، بوقاحة وصلف كبيرَين، إن استعادة الهدوء والأمن لصالح إسرائيل، يجب أن تمرّ عبر حرب أهلية فلسطينية

واشنطن عن اللهاث لتحصينها كلّما أخفقت تل أبيب في ذلك، ولو كان الثمن الآن إشعال حرب أهلية فلسطينية. وبعد قرابة عام من إطلاق جيش الاحتلال عملية «كاسر الأمواج» لاجتثاث المقاومة في الضفة، والتي يبدو أنها ارتدّت عليه «تسونامي» من العمليات الفدائية تمثّلت آخر موجاته في عمليتَي القدس المحتلّة، وفي ظلّ إدراك الإدارة الأميركية جيّداً أن حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية ستتسبّب بتفجير الأوضاع، هرع أركانها إلى المنطقة

تهدف التحرّكات الدبلوماسية الأخيرة إلى قتْل حالة المقاومة الفلسطينية الناشئة في الضفة (أ ف ب)

انكشاف مزحة «التعليق»: السلطة مستمرّة بـ«التنسيق الأمني»

منذ إعلان السلطة الفلسطينية، إثر جريمة مخيّم جنين الأسبوع الماضي، تعليق «التنسيق الأمني» مع دولة الاحتلال، لم يبرز ما يؤشّر إلى ترجمة هذا القرار على الأرض، سواء في الجانب الميداني، أو حتى على مستوى طبيعة عمل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، والتي لا تزال تقوم بمهامها كالمعتاد. وبحسب ما علمتْه «الأخبار» من مصادر في السلطة، فإنه على الرغم من إعلان المتحدّث باسم الرئاسة، نبيل أبو ردينة، في مؤتمر صحافي، تجميد «التنسيق» واعتباره «كأنه لم يكن»، إلّا أنه لم يَعقب ذلك تعميم على الأجهزة الأمنية بوقف «التعاون» مع نظيراتها الإسرائيلية، أو الإيعاز إلى «الهيئة العامّة للشؤون المدنية» بأمر مماثل. وتكشف المصادر أن اللقاءات بين ضبّاط الأمن الفلسطينيين والإسرائيليين لا تزال مستمرّة، وأن الاتّصالات بين «الشؤون المدنية» و«الإدارة المدنية» في دولة الاحتلال لم تنقطع أيضاً، مؤكّدةً أن إعلان وقْف «التنسيق» لم يتجاوز حدود الإعلام.

ويبرّر مسؤولون فلسطينيون الإحجام عن إنهاء «التنسيق» بشكل جادّ، بأن هذه الخطوة تحمل مخاطر كبيرة، ولا سيما في ظلّ محاولات «الإدارة المدنية» الإسرائيلية تجاوُز السلطة، والتواصل المباشر مع المواطنين الفلسطينيين. وعليه، فإن القرار الشكلي بوقف «التعاون»، هذه المرّة، جاء، بحسب المصادر نفسها، «نتيجة تخوّف القيادة الفلسطينية من الغضب الشعبي بعد جريمة مخيّم جنين، وفي محاولة منها لاحتواء هذه الحالة التي سادت الشارع». وتؤكّد المصادر أن «العلاقات الأمنية مع دولة الاحتلال ستستمرّ على ما هي عليه، سواء أعلن عن عودتها أم لم يعلَن ذلك، بالشكل والقوّة نفسيهما». وممّا يدلّل على ذلك، أن قوّات الأمن الفلسطينية لا تزال على دأبها لناحية الاختفاء من شوارع المدن

> العلاقات الأمنية مع دولة الاحتلال ستستمرّ على ما هي عليه، سواء أُعلن عن عودتها أم لم يعلَن ذلك

الفلسطينية عند اقتحامها من قبل جنود العدو، الذي تكون سلطاته قد أبلغت الجهات الفلسطينية المعنيّة بنية الاقتحام، فضلاً عن أن «الشؤون المدنية» لا تزال تُحدّث أحوال السجلّ المدني من مواليد ووفيات بشكل يومي، وترسلها إلى سلطات الاحتلال لتسجّلها عندها، كما في السابق. ويُضاف إلى ما تقدّم، أن السلطة لم تتوقّف عن اعتقالاتها بحقّ العشرات من الشبّان الفلسطينيين لعلاقتهم بالعمل المقاوم، في وقت كثّفت فيه بالفعل عملها في منطقتَي جنين ونابلس لمواجهة تنامي حالة الاشتباك هناك.

وفي الإطار نفسه، تحدّث القيادي في حركة «الجهاد الإسلامي»، ماهر الأخرس، عن «مخطّط خطير تعدّه الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة لضرب المقاومة في جنين ونابلس»، لافتاً إلى «تعزيز الدوريّات الأمنية في المدينتَين، بشكل خفيّ عبر سيّارات فردية، توازياً مع التفكير بافتعال مشاكل داخلية، يجري استغلالها للبدء بضرب المقاومة واعتقال عناصرها». وطالب «المؤتمر الشعبي الفلسطيني»، بدوره، مسؤولي السلطة بإعلان نفيهم القاطع والصريح للأخبار التي تناقلتْها وسائل الإعلام العبرية على لسان وليم بيرنز، مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية، من أن عباس أبلغه تمسّكه بـ«التنسيق الأمني»، وتعهّده بـ«وقف العنف»، داعياً إلى «إطلاق سراح جميع المعتقلين لدى أجهزة أمن السلطة على خلفية الانخراط في المقاومة أو التباين في الرأي، والشروع في التحضير للانتخابات الشاملة كما جاء في إعلان الجزائر، وبلورة استراتيجية وطنية عنوانها المقاومة، وعمادها مغادرة نهج أوسلو». وكانت مصادر إسرائيلية ذكرت أن عباس قال لبيرنز، الأحد، إن «تبادُل المعلومات الاستخباراتية مع إسرائيل - وهو مكوّن رئيس للعلاقات الأمنية بين الجانبَين - مستمرّ».

ر.ا.

وفود فصائلية إلى القاهرة: مصر على خطّ التهدئة

بعد وقت قصير من انتشار مقطع صوتي للأسيرات الفلسطينيات في سجن الدامون يستغيثن فيه من اعتداء قوّات الاحتلال الإسرائيلي عليهنّ، أُطلقت من قطاع غزة ثلاثة صواريخ باتّجاه مستوطنات «الغلاف»، في ما بدا رسالة واضحة بحساسية هذا الملفّ وضرورة عدم تجاوُز الخطوط الحمراء فيه. وفي أعقاب إطلاق تلك الرسالة، قصف جيش العدو مواقع للمقاومة في وقت باكر من فجر أمس، بينما أطلقت المقاومة نيران الرشّاشات وصواريخ مضادّة للطيران تجاه طائرات الاحتلال المُغيرة. وكانت أصيبت مستوطنة إسرائيلية بجروح أثناء هروبها تجاه الملاجئ في مستوطنة «سيديروت»، من نيران الصواريخ التي انتشرت لاحقاً صور لها على مواقع التواصل الاجتماعي، مكتوبٌ عليها بأنها انتقام لأجل الأسيرات. وفيما لم يعلن أيّ من فصائل المقاومة المسؤولية عن القصف، اتّهمت سلطات الاحتلال حركة «الجهاد الإسلامي» بالمسؤولية، وهو ما نفتْه الحركة وأبلغت الوسطاء، به. وزعم جيش العدو أن طائرات سلاح الجوّ التابع له أغارت على موقع إنتاج وتخزين مواد خام كيمائية، تستخدمه حركة «حماس» في إنتاج الصواريخ، بالإضافة إلى موقع آخر لإنتاج وسائل قتالية، وكلاهما يقعان في وسط غزة، في حين هدّد وزير الجيش، يوآف غالانت، باستخدام «القوّة» ضدّ مُطلقي الصواريخ، قائلاً إن «كلّ محاولة لإيذاء مواطنينا ستقابَل بكلّ قوّة من قِبَل الجيش الإسرائيلي». في المقابل، أعلنت «كتائب القسام»، الجناح العسكري لـ«حماس»، تصدّيها لطائرات الاحتلال المُغيرة على القطاع بصواريخ أرض - جوّ وبالمضادّات الأرضية.

وجاء ذلك بعد التطوّرات في وقت بدأ فيه وفد من «الجهاد»، برئاسة الأمين العام للحركة زياد النخالة، زيارة للقاهرة، بدعوة مصرية لبحث التصعيد الإسرائيلي ضدّ الفلسطينيين. وأوضح القيادي في الحركة، داوود شهاب، أن الدعوة وصلت إلى «الجهاد» قبل أسبوعَين، ولم تأتِ على خلفيّة التطورات الأمنية التي وقعت ليل الأربعاء - الخميس. وفي الإطار نفسه، أعلنت «حماس»، أمس، تلقّي رئيس مكتبها السياسي، إسماعيل هنية، دعوة رسمية لزيارة مصر الأسبوع المقبل، مبيّنة أن هذه الدعوة تأتي في إطار «التواصل المستمرّ بين الحركة والقاهرة لبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك، ووضْع مصر في صورة العدوان الإسرائيلي المستمرّ على المقدّسات الإسلامية والمسيحية، والجرائم المتواصلة في الضفة الغربية».

ر.ا.

وثيقة

انعقدت، في الخامس والعشرين من الشهر الفائت، جلسة جديدة لمجلس الأمن الدولي حول سوريا، بدا خلالها الحرص الأميركي واضحاً على ترسيم خطوط حمراء أمام الدول المتطلّعة إلى تطبيع علاقاتها مع سوريا أو الانخراط في جهود إيجاد حلّ دائم للأزمة في هذا البلد. خطوطٌ يمكن تلخيصها بالآتي: لا للانفتاح على دمشق، لا لعودة اللاجئين السوريين، ولا للتسوية النهائية والشاملة. وإذ بدا التناغم الأوروبي - الأممي واضحاً مع تلك اللاءات وفق ما أظهره ملخّص رسمي لمداولات الجلسة اطّلعت عليه «الأخبار»، فقد حرصت روسيا، من جهتها، على إعادة تثبيت وُجهة نظرها القائمة على ضرورة إنهاء العقوبات المفروضة على سوريا، والسماح بعودة اللاجئين السوريين الذين باتوا يشكّلون، بحسبها، «تهديداً وجودياً» للبلدان المُضيفة لهم، وعلى رأسها لبنان. أمّا المداخلات السورية والتركية، فقد ظهر لافتاً خلوّها من المواقف المشحونة المعتادة، وابتعادها عن التوصيفات العدائية المألوفة، في ما قد يوشّر إلى حرْص الجانبَين على النأي بمسار التقارب بينهما عن أجواء التوتّر، في انتظار اجتماعهما التقني الجديد، والذي أُعلن أمس أنه سيُعقد خلال أيّام

أوراق جلسة مجلس الأمن الأخيرة حول سوريا
واشنطن ترسّم خطوطها الحمراء: لا للتطبيع... لا لعودة اللاجئين... لا للحلّ الدائم

حمزة الخنسا

على خطّ موازٍ للتحرّكات السياسية - الميدانية المتواصلة التي تقودها الولايات المتحدة في «مناطق نفوذها» في شرق سوريا وشمالها الشرقي، وفي وقت تُكثّف واشنطن مساعيها لتكوّن حجر عثرة على طريق تطبيع العلاقات بين دمشق وأنقرة، تتطوّر بوتيرة لافتة المواقف «المَيّالة» إلى الانتقال بالأزمة السورية من «مرحلة الإدارة إلى مرحلة الحلّ». فإلى جانب استمرار موسكو وطهران في دفْع مسار التقارب السوري - التركي، نحو عقْد قمّة على مستوى الرئيسَين في وقت قريب، يلمس العاملون على الملفّ «حرصاً» سورياً - تركياً، بالفعل، على تهيئة الأجواء المناسبة لإنجاح تلك الجهود. وفي المقابل، لا توفّر الإدارة الأميركية فرصة لاستهداف المسار المذكور، من بوّابة حرصها على جعْل سوريا «مستنقعاً لروسيا» على ما صرّح به المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا، جيمس جيفري، عام 2020، وقطع الطريق بين طهران ودمشق عبر بغداد انطلاقاً من التنف في جنوب شرقي سوريا أولاً، ومنْع الاستفادة من موقع سوريا الجغرافي الذي يحقّق مصالح اقتصادية متبادلة مع

> لا توفّر الإدارة الأميركية فرصة لاستهداف محاولات التطبيع مع دمشق من زاوية حرصها على جعْل سوريا «مستنقعاً لروسيا»

دول الجوار ثانياً، مع ما يعنيه كلّ هذا من عرقلة «مسار أستانا» الذي بدأته روسيا عام 2017 لحلّ الأزمة السورية، وركّزت فيه على الطُرق الدولية كبوّابة للحل الذي تقع في صُلبه حالياً محاولات الانفتاح السوري - التركي. في الميدان، تلعب واشنطن بورقة الأكراد وحضورهم في منطقة شرق الفرات، ربطاً بدور أنقرة شمالاً انطلاقاً من منطقة إدلب، فضلاً عن علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل، وتأثير ذلك في المشهد السوري العام. أمّا مجلس الأمن الأخيرة، المخصّصة للملفّ السياسي والإنساني في سوريا، والتي انعقدت في الخامس والعشرين من الشهر المنصرم، صورة مصغّرة عن «الكباش» الحاصل حول ترتيبات المشهد السوري بين واشنطن ومَن معها من جهة، وموسكو وحلفائها من جهة أخرى. وفق ملخّص رسمي لمداولات الجلسة اطّلعت عليه «الأخبار»، فقد بدت الولايات المتحدة كمَن يحاول جاهداً تكريس «خطوط حمراء» أمام الدول الفاعلة في الملفّ السوري، تبدأ من التطبيع مع دمشق، ولا تنتهي باستمرار «حَلَب» ورقة اللاجئين السوريين، عبر حثّ تلك الدول على مضاعفة دعْمهم في أماكن تواجدهم، بدل الحديث عن إعادتهم إلى بلادهم، فيما بدا لافتاً إدخال مخيّم الركبان إلى لائحة الأميركيين «الإنسانية»، حيث جرت المطالبة بتقديم المساعدة الماسّة لقاطنيه. وكانت معلومات حصلت عليها «الأخبار» أفادت باجتماعات عقدتْها القوّات الأميركية مع شخصيات وفاعليات في المخيّم الواقع ضمن منطقة خَفْض التصعيد جنوب شرقي سوريا، في محاولة لاستكشاف إمكانية تأسيس «إدارة ذاتية» على غرار القائمة في الشمال بقيادة «قوات سوريا الديموقراطية»، وذلك في إطار جهود واشنطن لإبقاء التواصل البرّي مقطوعاً بين سوريا والعراق.

وبالعودة إلى محضر الجلسة، فإن الدول الأوروبية لم تُخرج، بحسب ما يَرِد فيه، عن الخطّ الأميركي العام المرسوم بدقّة لسوريا. إذ ربطت هذه الدول دعْمها لإعادة الإعمار وعودة اللاجئين ورفْع العقوبات، بشروطها المعروفة والمكرّرة، المتمثّلة في ضرورة تأمين الحكومة السورية الأمن والحقوق بالنسبة للاجئين، والتزامها بـ«عملية سياسية ذات مصداقية وشاملة»، بخصوص إعادة الإعمار ورفْع الحصار، في حين بدت لندن أكثر عدائية تجاه دمشق، بتكرارها الحديث عن تورُّط الأخيرة في «إنتاج وتهريب المخدرات»، والمطالبة بمعاقبتها على هذه الخلفيّة. وليس بعيداً من خطوط واشنطن الحمراء أيضاً، أتت مداخلة المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسون؛ إذ رهن عودة اللاجئين بالجانب الأمني والخدمة العسكرية، إضافة إلى الوضع المعيشي والخدمات الأساسية، وشدّد على ضرورة اتّخاذ مجموعة واسعة من الإجراءات لإنشاء بيئة آمنة وهادئة ومحايدة لعودة آمنة وطوعية لهم، متحدثاً كذلك عن «تجارة المخدرات»، بالتماهي مع التقارير الإعلامية الغربية المكثّفة التي نشطت في الفترة الأخيرة في البناء على اتّهام الحكومة السورية بإدارة مِثل تلك التجارة، من أجل الدعوة إلى تشديد الحصار عليها.

لكن أكثر ما «استفزّ» الجانب الروسي في حديث بيدرسون، هو قوله إن سوريا «لا تزال مقسّمة بحُكم الأمر الواقع إلى عدّة أجزاء، مع وجود خمسة جيوش أجنبية، والعديد من الجماعات المسلّحة السورية، والمجموعات الإرهابية المدرجة على قائمة مجلس الأمن، والتي تنشط جميعها على الأرض». إذ أنتقدت موسكو، بشدّة، جَمْع خمسة جيوش أجنبية وجماعات إرهابية في لائحة واحدة على أنها من عوامل العنف في البلاد، من دون التمييز بينها وربطاً باختلاف أدوارها ودواعي وجودها وشكّل هذا الوجود. كذلك، حرصت موسكو على التفريق بين أنواع الوجود العسكري في الميدان السوري، متحدّثة عن الوجود الأجنبي غير الشرعي باعتباره من التحدّيات الرئيسة، التي تضاف إلى التهديد المستمرّ بعملية عسكرية «الهجمات التعسّفية» من قِبَل الطيران الإسرائيلي، والأنشطة الإرهابية في جنوب البلاد. وركّز الموقف الروسي، أيضاً، بحسب محضر الجلسة، على الدور السلبي والتخريبي لواشنطن في سوريا، حيث جرى تهريب 80% من إجمالي النفط السوري المنتَج من البلاد، من قِبَل الأميركيين، في النصف الأوّل من عام 2022. كما تحدّث المندوب الروسي عن أثر العقوبات الأميركية، وخصوصاً قانون «قيصر»، إضافة إلى العقوبات الأوروبية، في عرقلة جهود موسكو في مساعدة دمشق، ومدّها بما يَلزم لدعم القطاع الزراعي. وفي ما خصّ اللاجئين، كان لافتاً التمسّك الروسي بأهمّية عودتهم إلى بلادهم، ليس من أجل المساهمة في إعادة الإعمار فحسب، بل أيضاً من زاوية الأعباء التي يشكّلونها على البلدان المضيفة، وعلى رأسها لبنان، الذي بات فيه ما يقرب من مليونَي نَسَمة، 37% منهم من اللاجئين السوريين، بحلول نهاية العام الماضي، في مرحلة أزمة من حيث الأمن الغذائي. وإذ أشار المندوب الروسي إلى أنه «من الواضح أن بيروت غير قادرة على تحمُّل هذا العبء»، فقد نبّه إلى أن «قضية اللاجئين السوريين أصبحت تهديداً وجودياً للبنان»، منتقداً سياسة المانحين القائمة على الدفْع بالسوريين إلى خِيَم المفوضية في الأراضي اللبنانية بدلاً من مساعدتهم على العودة إلى بلادهم.

على ضفّة الدول الساعية إلى التقارب مع سوريا، برز في الجلسة موقف الإمارات التي حثّت على «الانتقال من إدارة الأزمة السورية إلى حلّها»، مُحاوِلةً إفساح مساحة خاصة للجهود العربية في محاولات إيجاد حلّ «يحترم سيادة سوريا ووحدة أراضيها»، مع ما يعنيه ذلك من إشراك لعواصم عربية فاعلة ومؤثّرة في تلك الجهود. وفي حين لم يطرأ أيّ تغيير على أولويات تركيا التي يمكن تلخيصها بالأمن على الحدود، ما يستدعي مكافحة حزب «العمّال الكردستاني» في شمال سوريا باعتباره التهديد الأكبر لأمنها، إضافة إلى القضاء على «كلّ المنظمات الإرهابية» في سوريا، فإن الأدبيات التركية لم تتزحزح، في الجانب السياسي، عن المناداة بضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، وضمان نجاح العملية السياسية فيها، تمهيداً للتوصّل إلى شروط مؤاتية لعودة اللاجئين. أمّا دمشق التي انتقدت استمرار انعقاد الجلسات الشهرية بخصوص الملفّ السوري نظراً إلى «انتفاء» الحاجة إلى هذا الزخم من الجلسات، التي يمكن استغلالها سياسياً وإعلامياً ضدّها، فقد جاء خطابها حاداً ضد سياسة «الفوضى الخلّاقة» الأميركية تجاه سوريا، كما دانت سوريا، بالطبع، السرقات الأميركية لمواردها وثرواتها الطبيعية، والتي قالت إن قيمتها تتجاوز الـ100 مليار دولار.

وكان قد سبق جلسة مجلس الأمن الأخيرة، تجديدُ آلية المساعدات الإنسانية عبر الحدود، بموجب القرار 2672 الذي تمّ اعتماده من قِبَل المجلس بالإجماع وبسلاسة، على عكْس المطبّات الكثيرة التي اعترضتْه العام الماضي. ولربّما تمثّل هذه «السلاسة» علامةَ إيجابية يتوقّف عندها المراقبون، خصوصاً في ظلّ «التطوّر المطّرد» الذي يشهده الموقف التركي بخصوص تطبيع العلاقة مع دمشق، واللقاءات التي تمّت أو تلك التي ستنعقد قريباً بوساطة روسية. ولعلّ الأجواء «الإيجابية» المُشار إليها، تجلّت أيضاً في «اللهجتَين» السورية والتركية أثناء الجلسة الأخيرة، إذ لم يُسجَّل أيّ هجوم من قِبَل ممثّل أنقرة ضدّ نظيره السوري، كما أنه لم تُستخدم تركيا تعابير لاذعة ضدّ «النظام السوري» كما هي عادتها. وبالمثل، كانت مداخلات المندوب السوري خالية من أيّ انتقادات حادّة ضد أنقرة، وغابت عنها عبارات من قبيل «الاحتلال التركي»، وحلّت مكانها الدعوة إلى ضرورة «إنهاء الوجود الأجنبي اللاشرعي على الأراضي السورية في شمالها الشرقي وشمالها الغربي وما يرتبط به من تنظيمات إرهابية وميليشيات انفصالية».

على أيّ حال، يبدو واضحاً، من خلال محضر جلسة مجلس الأمن، أن المعسكر الذي تقوده الولايات المتحدة يواصل مساعيه لعرقلة مسار التقارب السوري - التركي الذي تقوده موسكو وتسهّله طهران، فيما تحاول واشنطن استغلال الكثير من الملفّات والقضايا الخلافية التي صنعتْها سنوات الجفاء والعداء بين أنقرة ودمشق، من أجل منْع أيّ تحوّل دراماتيكي قد يضع اللبنة الأولى على طريق تسوية الأزمة السورية نهائياً.

فرنسا

اشتداد الغضب العمّالي: ماكرون وحيداً في «معركة التقاعد»

تقاوم النقابات العمّالية تغييرات يريد الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إدخالها على نظام التقاعد. إذ شارك حوالى 2.8 مليون فرنسي في تظاهرات حاشدة شهدتْها العاصمة باريس ومدن أخرى. فيما كان العمّال والطلاب في غير موقع ينفّذون إضرابات شلّت قطاعات النقل والمدارس والطاقة عبر البلاد. ويبدو هذا التصعيد مرشّحاً لمزيد من التفاقم، مع تحوُّل المعركة حول قضيّة التقاعد إلى عُقدة ورمز لصراع إيديولوجي سيكون قاسياً بين التوجّهات النيوليبرالية للسلطة من جهة، والطبقة العاملة المتمسّكة بما تبقّى من دولة الرفاه من جهة أخرى

لندن - سعيد محمد

شارك أكثر من 2,8 مليون فرنسي - وفق أرقام النقابات العمّالية - في تظاهرات حاشدة شهدتها، الثلاثاء، العاصمة باريس وعدد من المدن الفرنسية، ضمن جولة ثانية من حراك منسّق ضدّ خطّة الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، لإدخال إصلاحات على نظام التأمينات الاجتماعية تشمل رفْع سنّ التقاعد إلى 64 عاماً بحلول عام 2030، وزيادة سنوات الاشتراكات المطلوبة للحصول على معاش تقاعدي كامل إلى 43 عاماً. ويبدو أن الغضب الشعبي في مواجهة مشروع الحكومة أخذ في التصاعد، وخصوصاً أن أعداد المتظاهرين كانت أكبر من تلك التي خرجت في احتجاج يوم الـ 19 من الشهر الماضي، وأيضاً أكبر من التظاهرة التي نُفّذت عندما رفع الرئيس السابق، نيكولا ساركوزي، سنّ التقاعد من 60 إلى 62 عاماً، في عام 2010.

وهكذا، اندفع ما يزيد على 500 ألف شخص للمشاركة في مسيرة في العاصمة باريس، دعت إليها ثماني نقابات رئيسة، فيما تضرّرت قطاعات النقل والطاقة والمدارس بعدما أضرب عشرات الآلاف من العمّال والمعلّمين والطلاب. وقال مشغّلو خدمات النقل العام، إن الحافلات والقطارات والترام داخل المدن وفي ما بينها «تعطّلت بشكل كبير للغاية»، كما ألغت الخطوط الجوّية الفرنسية عشرات الرحلات الداخلية، وأضرب نصف منسوبي الهيئات التعليمية الأساسية، وثلاثة أرباع العاملين في مصافي النفط ومخازن الوقود، وتراجع إنتاج الكهرباء بعدما امتنع عمّال أكبر شركة كهرباء فرنسية عن العمل. من جهتها أيضاً، توقّفت عدّة بلديات، يسيطر عليها اليساريون، عن العمل جزئياً أو كلياً، بما فيها مدينة باريس، ما أثار حنق الحكومة. وفي هذا الإطار، نقلت الصحف تقارير عن استجابة كبيرة لنداء الإضراب في القطاع الخاص، وأن هناك تعبئة كبيرة ضدّ مشروع الحكومة في العديد من القطاعات، مثل المعادن والبناء والأشغال العامة، وفي مهن الخدمات الشخصيّة والصحّة والعمل الاجتماعي. وأعرب معظم أصحاب المتاجر الصغيرة - من الذين تضرّرت مصالحهم على خلفية الاحتجاجات - عن تعاطفهم مع مطالب المتظاهرين.

وبدا لافتاً مزاج التوحّد بين العمّال والطلاب، إذ دعم كلّ منهما حراكات الآخر في الشارع، وهتفا معاً ضدّ رأس المال، وتضامنا في مواجهة قوات الشرطة التي تصدّت لهما وأطلقت قنابل الغاز المسيّل للدموع، واعتقلت بعضهم. ووفق بيان لـ«اتحاد طلاب المدارس الثانوية»، فإن «الطلاب حاصروا ما يصل إلى 300 مدرسة ثانوية، وكانوا في قلْب الحركة اليوم». وعُلم أن قوات الأمن عزّزت وجودها بـ 11 ألف عنصر إضافي لمنْع خروج الاحتجاجات عن السيطرة.

وانتهت تظاهرة باريس خارج مقرّ «الجمعية الوطنية» (البرلمان)، حيث كانت اللجان الفرعية قد شرعت في مناقشة مشروع القانون، فيما اقترح نواب أحزاب المعارضة أكثر من 7000 تعديل عليه في مسعى إلى إفراغه من مضمونه. من جهته، صرّح ماكرون، عشيّة التحرّكات، بأن «الإصلاحات (على نظام التقاعد) ضرورية عندما نقارن أنفسنا ببقية أوروبا»، وبأنه يجب إجراء تغييرات «لإنقاذ» نظام المعاشات التقاعدية الحكومي الفرنسي (تُعدّ سنّ التقاعد الفرنسي الحالية، البالغة 62 عاماً، الأدنى في الاقتصادات الأوروبية الكبرى). أمّا وزير الداخلية، جيرالد درمانين، فاستغلّ مناسبة الاحتجاجات لمهاجمة أعدائه الأيديولوجيين، متّهماً الأحزاب اليسارية بالدفاع عن «الكسل واشتراكية الشمبانيا». بدورها، قالت رئيسة الوزراء، إليزابيث بورن، إن رفْع سنّ التقاعد أمر «غير قابل للتفاوض»، على رغم الضغوط الشديدة التي تتعرّض لها لإجراء تعديلات، ولا سيما في ما يتعلّق بالنساء والأمهات اللواتي أنهين حياتهن المهنيّة لرعاية أطفالهن، وسيحصلن بالنتيجة على رواتب تقاعدية أقلّ من الرجال. وشاركت نساء من كل الأعمار بكثافة في تحركات الثلاثاء.

وسيحتاج حزب الرئيس إيمانويل ماكرون (251 مقعداً)، الذي يفتقر إلى الغالبية المطلقة في البرلمان، إلى أصوات كتلة «الحزب الجمهوري» - يمين الوسط - (62 نائباً) لتجاوز عتبة الـ 289 مقعداً اللازمة لتمرير مشروع القانون. وأعرب عدد من نواب الكتلة الجمهورية عن انفتاحهم على فكرة دعْم مشروع الحكومة، في مقابل تحقيق بعض المطالب الحزبيّة. ولدى الحكومة أيضاً خيار تمرير مشروع القانون من دون المرور بالتصويت، بموجب سلطات دستورية خاصة، لكن ذلك قد يطلق محاولات لحجب الثقة عنها، وربّما الذهاب إلى انتخابات برلمانية جديدة. وتدفع مصالح الأعمال الكبرى، كما ببروقراطيو

> ترى النقابات العمّالية أن إضافة سنتَين إلى سنّ التقاعد تمثّل هجوماً رئيساً على الطبقة العاملة

الاتحاد الأوروبي في بروكسل تجاه رفْع سنّ التقاعد للفرنسيين، كإحدى أهمّ أدوات سدّ العجز في الموازنات العامّة، وفرْض نوع من الانضباط المالي في الجمهورية التي تتعرّض فيها دولة الرفاهية الموروثة من أيّام الإمبراطورية إلى ضغوط غير مسبوقة. ومن دون تقليل الإنفاق من الموازنات العامّة على معاشات التقاعد، فإن ذلك قد يعني أن فرنسا ستخالف قواعد سقف الدين العام المسموح به في دول الاتحاد الأوروبي. ومثّل موضوع إصلاح الضمان الاجتماعي للمتقاعدين دائماً الحجر الأساس في أجندة ماكرون الداخلية منذ انتخابه رئيساً قبل ست سنوات تقريباً، وهو جدّد تعهّداته في هذا الشأن، العام الماضي، في خِضَمّ حملته للتجديد لفترة رئاسية ثانية، على رغم أن ذلك كلّفه وحزبه أصواتاً، وساهم - جزئياً على الأقلّ - في فقدانه الغالبية البرلمانية التي كان حزبه الليبرالي التوجهات يهيمن عليها خلال فترة رئاسته الأولى. وقد حاول ماكرون اتخاذ خطوة مماثلة في عام 2019، لكنه أجبر على العدول عنها بسبب الإضرابات الواسعة النطاق والتظاهرات الحاشدة التي نظّمها حراك «السترات الصفر» خلال الأزمة الوبائية. وتُجادل الحكومة بأن عدم إدخال تغييرات على نظام المعاشات الحالي، سيؤدّي إلى تكرّس حالة عجز سنوي في الناتج المحلّي الإجمالي قد تصل إلى ما يقرب من 1% على مدى النصف الثاني من القرن الحالي، ما لم يطرأ تحوّل نوعي على إنتاجية الفرنسيين - وهو أمر مستبعد بالطبع -، أو يصار إلى زيادة الضرائب - وهذه سياسة غير واقعية بحكم أن فرنسا بالفعل واحدة من أعلى الدول الأوروبية لناحية نسبة الضرائب المحصّلة من الناتج المحلّي الإجمالي -، أو تنتهي الحكومة إلى توسيع مساحة الدَّين العام الذي يتجاوز حالياً 113% من الناتج المحلّي، ما يضع علاقة باريس ببروكسل في مكان حرج. على أن المعارضة (أحزاب أقصى اليمين كما اليسار) والنقابات العمّالية لا تتّفقان مع هذا التقييم، إذ يقول رئيس «المجلس الاستشاري المستقلّ للمعاشات التقاعدية» إن «الإنفاق على المعاشات التقاعدية ليس خارج نطاق السيطرة، بل جرى احتواؤه نسبياً».

وترفض غالبية الفرنسيين مبدأ إجراء تعديلات على النظام التقاعدي، وترى أن مشروع ماكرون محاولة للانتقاص من مكتسباتها الشخصيّة. وبحسب استطلاعات الرأي الأخيرة، فإن أكثر من ثلثَي الجمهور يعارضون ذلك، في وقت تراجعت فيه شعبيّة ماكرون وبورن بشكل حادّ. وتعتبر النقابات العمّالية أن إضافة سنتَين إلى سنّ التقاعد تمثّل هجوماً رئيساً على الطبقة العاملة، لكن السلطة تبدو عازمة على إنهاء مكاسب دولة الرفاه والرعاية الاجتماعيّة بالاستفادة من الأوضاع الاقتصادية الضاغطة بسبب انعكاسات الصراع الروسي - الغربي في أوكرانيا، وأن العمّال سيضطرّون إلى دفْع ثمن التضخّم والرّكود الاقتصاديّ المحتّم من مدخولهم. لكنّ النقابات، بحكم غياب مشروع ثوري متكامل، لا تبدو مع ذلك قادرة على فعل الكثير في ظلّ تعنّت الحكومة التي يرى كثيرون أنها لا تمانع في تعبير الفرنسيين عن غضبهم بسبب عجزهم عن مواجهة التغييرات البنيوية التي تمسّ دولة الرعاية الاجتماعيّة، لكنّها ستمرّر القانون بشكل أو بآخر. وقد اتّسمت الاحتجاجات، حتى الآن، بروح الدعابة والإضرابات الجزئية والتحرّكات السلمية بشكل عام. وطالما بقيت الأمور على هذه الحال، فإن انتصار ماكرون في النهاية سيكون محتّماً.

(أ ف ب)

تلعب واشنطن بورقة الأكراد ودورهم في منطقة شرق الفرات من أجل التأثير سلباً على ملفّ العلاقة السورية - التركية (أ ف ب)

في الجزء الثالث والاخير من السلسلة التي تنشرها «الأخبار» حول موجة «العسكرة» المتصاعدة في الشرق الآسيوي، تبرز كوريا الجنوبية بوصفها أحد أبرز الأطراف الساعية إلى تعزيز قدرتها وحضورها العسكريَّين، في مواجهة ما تراه «تغوُّلاً» متزايداً لدى جارتها الشمالية، التي تبدي، بدورها، نزوعاً متعاظماً نحو ضمان الردع المطلوب ضدّ أعدائها. وعلى رغم تأكيد الولايات المتحدة، مِراراً، التزامها بـ«إجراءات الردع التقليدية لحماية كوريا الجنوبية» ووفق ما كرّره وزير دفاعها، لويد أوستن، قبل أيّام، في محادثاته مع نظيره الكوري الجنوبي، فإن أوستن نفسه أعلن الاتفاق مع حليفة بلاده على إجراء «مراجعة استراتيجية» لتلك الإجراءات، بناءً على إلحاح سيول، في وقت يرى فيه خبراء ان واشنطن لم يَعُد أمامها إلّا خياران: إمّا إشراك حلفائها الكوريين في إدارة «الأصول الاستراتيجية» الأميركية المتمركزة على أراضيهم، وبصورة خاصة الأسلحة النووية، أو إعطاء موافقتها على مقترح الرئيس يون سوك يول بتطوير قنبلة نووية خاصة ببلاده

قضية

موجة «العسكرة» في الشرق الآسيوي [3/3]

سيول تناجي واشنطن: سلّحونا نووياً

خضر خروبي

مع وصول جو بايدن إلى سدّة الرئاسة الأميركية، كان السؤال المطروح لدى حلفاء واشنطن الآسيويين على الدوام، يتعلّق بكيفية مقاربته لأحد أكثر الملفّات الداهمة والمتفجّرة في الشرق الأقصى، وتحديداً ملفّ الأزمة في شبه الجزيرة الكورية. وبين مَن رجّح أن يحذو بايدن حذوَ إدارة الرئيس الأميركي الأسبق، باراك أوباما - تولّى إبّانها الأوّل منصب نائب الرئيس -، بتبنّي نهج يمزج بين الانفتاح الدبلوماسي والعقوبات الاقتصادية، وبين مَن ذهب إلى أن المقاربة الأميركية للملفّ الكوري الشمالي خلال عهد بايدن ستتركّز على إبقائه ضمن وضعية «الطيّار الآلي» من دون تغيير، أي أن يراوح مكانَه في الدائرة المفرغة من متابعة التجارب الصاروخية والنووية لكوريا الشمالية، من ناحية، وفرْض المزيد من خرَم العقوبات ضدّ بيونغ يانغ، من ناحية ثانية، مع الاكتفاء بترحيل الملفّ برمّته إلى الإدارة المقبلة، وبالشروع في تطوير صواريخ بالستية قصيرة المدى، تكون قادرة على حمْل رؤوس نووية، بعد النجاح في تطوير صواريخ مماثلة بمديات أبعد عابرة للقارات، كصاروخ «هواسونغ -17»، الذي ظهر خلال عرض احتفالي بالذكرى الـ75 لتأسيس «حزب العمّال» الحاكم في 10 تشرين الأول 2020، واختُبر عملانيّاً فوق بحر اليابان إبّان مناورات كانون الأول الماضي. وفي مناورات صاروخية سابقة آخرى، جرت خلال شهرَي آذار وتشرين الأول، حلّق أحد الصواريخ الكورية الشمالية على ارتفاع 4000 ميل، قبل أن ينحرف في اتّجاه الشرق على مسافة 600 ميل، ليَسقط قرب السواحل اليابانية، في حين عبر آخر شرقاً فوق جزيرة الصعيدَين الصاروخي والنووي، عبر نجاحها في تصنيع «القنبلة الهيدروجينية»، وترسانة نووية تُراوح بين حوالى 100 و300 رأس، وفق التقديرات الغربية، إضافة إلى إنتاج صواريخ قادرة على الوصول إلى أهداف داخل الأراضي الأميركية، بعضها يمكن إطلاقه من الغوّاصات. حجم الخوف المسيطر على الجانب الآخر، يوجزه مسؤول كوري جنوبي رفيع، بالقول: «على مدى 20 عاماً، لم يتغيّر شيء سوى أن ترسانة (الكوريين) الشماليين أصبحت أكبر، وأشدّ قوّة ممّا كانت عليه».

لكن عام 2022 كان استثنائيّاً داخل الكوريتَين؛ ذلك أن كوريا الشمالية، عدد الصواريخ البالستية التي تمّ إطلاقها خلال تجارب العام المذكور، حيث تجاوز 90 صاروخاً، من بينها نحو 10 صواريخ عابرة للقارات، بادرت إلى تعديل عقيدتها النووية، وسط تكهّنات باكتمال استعداداتها لإجراء تجربتها النووية السابعة، فضلاً عن توجيهات زعيمها، كيم جونغ أون، بالشروع في تطوير صواريخ بالستية قصيرة المدى، وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، خلال جلسة المصادقة على تعيينه في الكونغرس، مقاربته في شأن ضرورة تكثيف الضغوط على بيونغ يانغ لدفعها إلى حلّ تفاوضي للملفّ النووي، بدا واضحاً أن الإدارة «الديموقراطية» تجتَرّ السياسات المعهودة للإدارات الأميركية السابقة حيال هذا الملفّ، والتي تدمج بين أدوات الردع، والاحتواء، وأسلوب العزلة والعقوبات.

تطوّرات غير مسبوقة منذ 2017

أواخر العام الماضي، ارتعدت فرائص أرض شبه الجزيرة الكورية وسمائها، حين أجرت بيونغ يانغ تجربة صاروخية فوق اليابان، هي الأولى من نوعها منذ عام 2017، كجزء من تدريب عمليّاتي على شنّ ضربة نووية، وذلك بموازاة تسيير طلعات جوّية على مقربة من المجال الجوّي لكوريا الجنوبية. التجربة الصاروخية الجديدة لكوريا الشمالية، والتي تخلّلها إطلاق نحو 65 صاروخاً بالستياً، في ما يمثّل أعلى معدّل إطلاق يومي تسجّله البلاد خلال يوم واحد في تاريخ مناوراتها العسكرية، أعقبت تدريبات عسكرية شاركت فيها جارتها الجنوبية، إلى جانب الولايات المتحدة. فواشنطن، شأنها شأن حلفائها القلقين في سيول، رتوخّت بشدّة من تحوُّل ميزان القوى رويداً رويداً لمصلحة بيونغ يانغ، في ظلّ مُواصلة الأخيرة تحديث قوّاتها المسلّحة كمّاً ونوعاً، بخاصّة على صعيد قدراتها من بكين، بخاصة في قطاع الاتّصالات. فخلال زيارة بايدن الأخيرة لكوريا الجنوبية، أعلنت شركتا «سامسونغ» و«هيونداي» عن خطط استثمارية كبيرة داخل الولايات المتحدة. وبعد شهرين، وخلال لقاء مع الرئيس الأميركي، كشف رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات «SK» الكورية الجنوبية، تشي تاي وون، عن إطلاق برنامج استثمارات بقيمة 22 مليار دولار في الولايات المتحدة، وتحديداً في مجالات تصنيع أشباه الموصلات والطاقة الخضراء. ومن المتوقّع أن يَخلق هذا البرنامج عشرات الآلاف من الوظائف الجديدة للمواطنين الأميركيين، ويقلّل من اعتماد البلدين على مصانع أشباه الموصلات في كلّ من الصين وتايوان، التي يتخوّف الجانبان من إمكانية وقوعها فريسة غزو صيني. مع ذلك، لا تبدو مهمّة يول يسيرة أو خالية من العقبات، إذ تشير آخر استطلاعات الرأي إلى تدنّي مستوى شعبيته إلى حدود 24%، خلال أقلّ من سنة من تولّيه سدّة الحكم، مقارنة بشعبيّة سلفه التي وصلت إلى 45% لدى مغادرته منصبه في أيار الفائت.

«سيناريو الرعب» الوشيك: كوريتان نوويتان؟

باتت المؤسّسة الحاكمة في سيول أكثر اقتناعاً بأن واشنطن أمام خيارَين: إمّا إشراك حلفائها الكوريين في إدارة «الأصول الاستراتيجية» الأميركية المتمركزة على أراضيهم، وبصورة خاصة الأسلحة النووية، على غرار الآلية التي تعتمدها القوّات الأميركية داخل عدد من البلدان الأوروبية، أو إعطاء موافقتها على مقترح الرئيس يون سوك يول بتطوير قنبلة نووية خاصة ببلاده. في الظاهر، تنطلق حسابات المُنادين بالخيار الأوّل، من تحوُّل ميزان الردع النووي لصالح كوريا الشمالية، منذ إبرام «معاهدة الدفاع المشترك» بين واشنطن وسيول عام 1953 وفق مبدأ «الردع الموسّع» حينذاك، مع امتلاك بيونغ يانغ اليوم وسائل عسكرية لتهديد القوّات الأميركية داخل الولايات المتحدة وخارجها، بحيث لم تَعُد الأخيرة وحدها التي تملك عنصر «المبادأة الاستراتيجية»، وبالتالي قد يُضطرّ الأميركيون إلى التراجع مستقبلاً عن ممانعتهم المزمنة للاعتراف بكوريا الشمالية كدولة نووية، من باب التسليم بالأمر الواقع. أمّا مؤيّدو الخيار الثاني، ومعظمهم من المحسوبين على التيّار الواقعي في السياسة الخارجية، فينطلقون من اعتبارات تتعلّق بالتشكيك في جدّية الالتزام الأميركي بحماية أمن بلادهم من التهديدات التقليدية والنووية على حدّ سواء، متسلّحين بمجريات الحرب في أوكرانيا، وما تمظهر من تردّد أميركي سواء في تزويد كييف بكلّ ما طلبَته من أسلحة، أو في الردّ على تلويح موسكو بقدراتها النووية، ولا سيما أن ذلك تزامن مع ذهاب «اتفاقية بودابست»، الموقّعة عام 1994، والمتعلّقة بمنح كييف ضمانات أمنية مقابل تخلّيها عن أسلحتها النووية، أدراج الرياح.

ومع احتدام النقاش خلف الكواليس بين المسؤولين الأميركيين ونظرائهم الكوريين الجنوبيين حول السياسة النووية، وأهمّية تطوير قدرات «الردع المستقلّ» لدى سيول، يُطرح السؤال حول ما إذا كانت الولايات المتحدة على استعداد للمخاطرة بأرواح الملايين من مُواطنيها للدفاع عن أمن كوريا الجنوبية، ضدّ هجوم نووي كوري شمالي، وهو سؤال لا يجِدّه الأميركيون؛ باعتباره يستحضر مشادّة «أرشيفية» شهيرة بين الرئيس جون كينيدي، ونظيره الفرنسي شارل ديغول، على خلفية عدم ضمان وضْع باريس تحت الحماية النووية الأميركية في وجه التهديد السوفياتي، ما دفع فرنسا لاحقاً إلى السير نحو ما بات يُعرف بـ«الاستقلال النووي». وعلى ما يبدو، فإن الفكرة تحظى بتأييد واسع في أوساط النخبة العسكرية والسياسية في سيول، من بينهم الجنرال المتقاعد ليم هو يونغ، وعضو الجمعية الوطنية (البرلمان) تشو كيونغ تاي.

إزاء ما تَقدّم، يميل بعض صنّاع القرار والأكاديميين في واشنطن إلى تأييد الخيار الثاني، بما يفسح المجال أمام سيناريو نشوء «دولتَين نوويتَين» في شبه الجزيرة الكورية. بالتأكيد، هؤلاء لا يضعون في اعتباراتهم تصاعُد حجم التأييد الشعبي في كوريا الجنوبية للقبول بذلك الخيار، بقدر ما يفضّلون توظيفه في ممارسة الضغوط على الصين، للجم الاندفاعة النووية لبيونغ يانغ، أو إقناع الأخيرة بالعودة إلى طاولة المفاوضات. ومن بين جملة المتحمّسين للسيناريو المُشار إليه، عضو الكونغرس الأميركي، ستيف شابوت، الذي اقترح أخيراً دخول واشنطن في محادثات مع كلّ من طوكيو وسيول بشأن إطلاق برامج نووية خاصة بكلّ منهما، معتبراً أن إجراء محادثات مع الجانبَين «سوف يلفت انتباه الصين، وربّما يدفع في اتّجاه تنشيط المساعي لكبح جماح كوريا الشمالية»، في إشارة إلى العلاقات الوثيقة بين بكين وبيونغ يانغ. وعن هذا الواقع «المرّ» الذي بات على واشنطن التعامل معه، يجزم الباحث في «معهد هوفر للسياسات العامّة»، مايكل أوسلين، أن «نظام كيم جونغ أون لن يتردّد في استخدام ترسانته النووية بمجرّد اتّضاح أن هزيمته (في أيّ حرب مقبلة) باتت قاب قوسين أو أدنى»، مؤكداً أن «واشنطن، وفي ظلّ اتّساع دائرة الخطر المترتّب على ذلك، ستجد صعوبة في تجنّب إجراء إعادة تقييم لتحالفها مع كوريا الجنوبية، للمرّة الأولى منذ عقود».

في المقابل، يثير بعض الدبلوماسيين الأميركيين المخضرمين في السياسة الخارجية مخاوفهم المتّصلة بالسماح لكوريا الجنوبية بتطوير أسلحة نووية، لِما قد يسفر عنه ذلك، سواء لناحية إنهاء احتكار واشنطن للأسلحة النووية وسط حلفائها في آسيا، وإطلاق سباق تسلّح نووي في المنطقة، أو تشجيع خصوم الولايات المتحدة، بخاصة كوريا الشمالية والصين، على التوسّع في برامجهم النووية، ورفْضهم فرْض أيّ قيود عليها. خِتاماً، لعلّ ما طرحتْه مجلّة «فورين بوليسي» الأميركية في خضمّ هذا «الجدل النووي» يمكن عدّه جوهرياً، إذ تساءلت: «إذا كانت الولايات المتحدة لا تبدي رغبة في معاقبة إسرائيل، وتخلّت في الوقت نفسه عن معاقبة الهند وباكستان، فضلاً عن فشلها في وقْف كوريا الشمالية (على خلفيّة برامج تلك الدول النووية العسكرية)، فهل سيكون باستطاعتها أن تُوقف مساعي سيول، وربّما طوكيو، على هذا الصعيد؟».

احتدم النقاش خلف الكواليس بين واشنطن وسيول حول السياسة النووية (أ ف ب)

> يثير بعض الدبلوماسيين الأميركيين المخضرمين مخاوفهم من السماح لكوريا الجنوبية بتطوير أسلحة نووية

وإطلاق بالونات عبر الحدود تحوي منشورات مناهضة لكوريا الشمالية، الأمر الذي يُظهر مدى استعداد الحكومة الجديدة، المحسوبة على حزب «قوّة الشعب» المحافظ، للتشدّد في سياستها الخارجية تجاه البلدين الجارَين.

وعلى رغم محدودية ما يمكن أن يذهب إليه يول في عدائه للصين، التي تُعدّ الشريك التجاري الأكبر لكوريا الجنوبية، إلّا أن حضوره قمّة حلف «الناتو» الأخيرة في مدريد الصيف الماضي، كأوّل رئيس كوري جنوبي يُحضَر قمّة للحلف، ولقاءه رئيس الوزراء الياباني، فوميو كيشيدا، بعدها، أبرزا رغبته في تحسين العلاقات مع اليابان، وتنسيق المواقف معها حيال الملفّ الكوري الشمالي، بعد تردّي العلاقات الثنائية خلال الأعوام الأخيرة، وصولاً إلى إمكانية تأسيس تحالف عسكري ثلاثي أميركي - ياباني - كوري جنوبي، أشبه بحلف «ناتو شرق آسيوي»، وإمكانية تجديد واشنطن عرْضها لسيول بشأن ضمّها إلى منتدى «كواد» (يضمّ الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند)، وهو الأمر الذي رفضته حكومتها السابقة المحسوبة على التيّار التقدّمي، الذي يتبنّى مقاربة مرنة تجاه الصين وكوريا الشمالية، تُراوح بين الاعتبارات الأمنية والاقتصادية، على عكس التيّار المحافظ الذي يغلّب من شأن المقاربة الأمنية. وما يؤكّد التزام يول بتحسين العلاقة مع طوكيو وواشنطن كأولوية في سياسته الخارجية، هو تعيينه البرلماني السابق، المعروف بحماسته لعلاقات أوثق مع اليابان، بارك جين كوزير للخارجية، واختياره الخبير المتخصّص في السياسة الخارجية، وأحد دُعاة قيام حلف ثلاثي بين البلدان الثلاثة، كيم سونغ هان، كمستشاره الخاص لشؤون الأمن القومي. ويُضاف إلى ما تَقدّم، وضْع القيادة الكورية الجنوبية، فور تسلُّمها السلطة، نُصب أعينها، عودة التدريبات العسكرية المشتركة مع الولايات المتحدة واليابان، واستئناف العمل باتفاقية التعاون الاستخباري مع طوكيو، إضافة إلى إحياء «استراتيجية الردع الموسّعة» المُوقّعة مع الجانب الأميركي، والتي تُركّز بشكل خاص على التصدّي لـ«التهديد الكوري الشمالي»، تزامناً مع تدشين خطط لتطوير الجيش الكوري الجنوبي، بما يسمح بشراء المزيد من أنظمة الدفاع الجوّي الأميركية، ومُواصلة تطوير أنظمة الدفاع الصاروخي الخاصة بها بهدف جعل جيشها أحد أقوى الجيوش في آسيا. وفي هذا الصدد، تلفت الخبيرة المتخصّصة في الشأن الكوري الشمالي في «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، دانا كيم، إلى أن «قنوات التواصل المباشر مع كوريا الشمالية ربّما تكون معدومة في الوقت الراهن. غير أن تعزيز التعاون الثلاثي يبعث برسائل واضحة وقوية للغاية» إلى بيونغ يانغ، بدورها، تشير الباحثة المتخصّصة في شؤون آسيا والمحيط الهادئ في «مجلس العلاقات الخارجية» الأميركي، شيلا سميث، إلى أن «الولايات المتحدة وحلفاءها باشروا العمل على صياغة استراتيجية مشتركة لإدارة التحدّيات المتأتّية عن التحدّي الصيني والروسي للوضع الراهن» في شرق آسيا وأوروبا، مضيفة أن «تشجيع سيول وطوكيو على تحسين العلاقات له أهمّية استراتيجية حقيقية».

وانطلاقاً من أهمية كوريا الجنوبية على المستويَين التكنولوجي والصناعي، باعتبارها أحد أبرز مُصنّعي الرقائق الإلكترونية والبطّاريات الكهربائية، فقد عكست مشاركة يول في المحادثات التمهيدية لإنشاء تحالف تكنولوجي رُباعي، يضمّ بلاده إلى جانب الولايات المتحدة واليابان وتايوان، ويُعرف باسم «Chip 4»، بهدف ضمان أمن سلاسل توريد أشباه الموصلات، نواياه بتحقيق الاستقلال التكنولوجي»، وتخفيف اعتماد صناعة بلاده التكنولوجية

وتنصّ الوثيقة النووية الجديدة، وهي للمناسبة تقتبس عقيدة اتّبعها الاتحاد السوفياتي خلال حقبة الحرب الباردة، على أنه «في حال تعرُّض رأس منظومة القيادة والسيطرة للقوّات النووية (الزعيم الكوري الشمالي) للخطر بسبب هجوم من قِبَل القوات المعادية، فإنه يتعيّن الشروع فوراً، وبصورة تلقائية، في إطلاق ضربة نووية لتدمير تلك القوّات، بما في ذلك نقطة انطلاق الأعمال العدائية ومقرّ منظومة القيادة والسيطرة المسؤولة عن توجيهها».

وبحسب خبراء عسكريين متابعين للملفّ الكوري الشمالي، فإن إقرار العقيدة النووية الجديدة، يكشف كيفية سعي بيونغ يانغ، ذات العمق الاستراتيجي المحدود، لضمان الردع ضدّ أعدائها في حال تعرُّض زعيمها للاغتيال، وذلك تزامناً مع ما رَوّجته دوائر استخبارية أميركية في شأن مخطّط لإسقاط نظام كيم من الداخل، أو تصفيته وتحريض قيادات عسكرية وديبلوماسية كورية شمالية على الانشقاق. وهذا يتقاطع بالضبط مع ما يشير إليه مدير «معهد أكاديمية القوّات الجوّية الأميركية لدراسات الأمن القومي»، شاين سميث، معتبراً أن الإجراء الذي اتّخذه الزعيم الكوري الشمالي يجنّبه خيار الاضطرار إلى اختيار وربْط له منذ الآن، إذا ما كُتب النجاح للمخطط المشار إليه. كما أن توقيت القرار المذكور لم يكن وليد الصدفة، وهو إذ يدلّل على مدى «النضج النووي» الذي باتت تتمتّع به بيونغ يانغ، إضافة إلى كوْنه يندرج ضمن معادلة الردّ على سياسة حكومة الرئيس يون سوك يول في الجارة الجنوبية، التي تتبنّى سياسة أكثر تشدّداً مع الجار الشمالي، وعكفت بالفعل على تطوير خطط لشنّ ضربات عسكرية انتقامية ضدّ نظام كيم، في أيّ حرب محتملة بين الكوريتَين، فضلاً عن عودة الزخم إلى المناورات المشتركة بين الجيشَين الأميركي والكوري الجنوبي، والتي كانت أوقفت منذ عهد الرئيس السابق مون جيه إن. وإذا كانت بيونغ يانغ تأمل في أن تجعل الخطط الجديدة كأيّ من واشنطن وسيول تفكران مرّتَين قبل توجيه أيّ ضربة إلى قيادتها، إلّا أن هذه الاستراتيجية لا تخلو من مخاطر وقوع حرب نووية، قد تنجرّ إليها واشنطن بسبب أيّ سوء تقدير أو خطأ في حسابات القيادة في كوريا الجنوبية، المرتبطة بمعاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة، وهو أمر يسرّ به مسؤولون أميركيون.

كما أن للحدث الكوري الشمالي، ودلالاته المتعلّقة بتضاؤل آمال القيادة في بيونغ يانغ بحلّ دبلوماسي تفاوضي لأزمتها مع الغرب، منذ فشل الانفراج النسبي في العلاقات مع إدارة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، بعد قمّتَي سنغافورة 2018 وهانوي 2019، في إنضاج أيّ تسوية على هذا الصعيد. وإذ تنطلق مديرة برنامج شبه الجزيرة الكورية في «مركز ستيمسون للدراسات»، جيني تاون، من النتائج المحدودة للقمّتَين المذكورتَين، لتَعتبر أن التغيّر في سلوك كيم جونغ أون، يمثّل «ثمنَ عدم حصول (الكوريين الشماليين) على ما أرادوه حين أبدوا رغبتهم في التفاوض»، فهي تعتقد أنه «إذا ما عُدنا إلى المفاوضات الآن، فإنها لن تنطلق من حيث انتهت إليه في المحادثات في قمّة هانوي»، مضيفةً أن التفاوض مع كوريا الشمالية حالياً «سيكون تحت سقف مطالب أعلى من جانبها، لكونها أصبحت أكثر قوّة»، من جانبه، يؤكد مون تشونغ إن، الباحث في «معهد سيجونغ» للدراسات السياسية، والذي شغل منصب مستشار رئيس كوريا الجنوبية السابق مون جاي إن، استنفاد نهج العقوبات ضدّ بيونغ يانغ أغراضه، مشدّداً على أنه «لا توجد أيّ أدوات عقابية متبقّية تُمكن إضافتها إلى قائمة العقوبات» المذكورة.

سيول تطوي صفحة مون التصالحية

في كوريا الجنوبية، يبدو الرئيس الجديد، يون سوك يول، سواء من خلال موافقته على استئناف التدريبات العسكرية بين الجيشَين الكوري الجنوبي والأميركي، بعد توقّفها منذ عام 2018، وتنظيم مناورات مشتركة هي الأكبر من نوعها في آب الماضي، أو من خلال مشاركة قوّاته في تدريب عسكري بالاشتراك مع قيادات عسكرية وديبلوماسية كورية شمالية على الانشقاق. وهذا يتقاطع بالضبط مع ما يشير إليه مدير «معهد أكاديمية القوّات الجوّية الأميركية لدراسات الأمن القومي»، شاين سميث، معتبراً أن الإجراء الذي اتّخذه الزعيم الكوري الشمالي يجنّبه خيار الاضطرار إلى اختيار وربْط له منذ الآن، إذا ما كُتب النجاح للمخطط المشار إليه. كما أن توقيت القرار المذكور لم يكن وليد الصدفة، وهو إذ يدلّل على مدى «النضج النووي» الذي باتت تتمتّع به بيونغ يانغ، إضافة إلى كوْنه يندرج ضمن معادلة الردّ على سياسة حكومة الرئيس يون سوك يول في الجارة الجنوبية، التي تتبنّى سياسة أكثر تشدّداً مع الجار الشمالي، وعكفت بالفعل على تطوير خطط لشنّ ضربات عسكرية انتقامية ضدّ نظام كيم، في أيّ حرب محتملة بين الكوريتَين، فضلاً عن عودة الزخم إلى المناورات المشتركة بين الجيشَين الأميركي والكوري الجنوبي، والتي كانت أوقفت منذ عهد الرئيس السابق مون جيه إن. وإذا كانت بيونغ يانغ تأمل في أن تجعل الخطط الجديدة كأيّ من واشنطن وسيول تفكران مرّتَين قبل توجيه أيّ ضربة إلى قيادتها، إلّا أن هذه الاستراتيجية لا تخلو من مخاطر وقوع حرب نووية، قد تنجرّ إليها واشنطن بسبب أيّ سوء تقدير أو خطأ في حسابات القيادة في كوريا الجنوبية، المرتبطة بمعاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة، وهو أمر يسرّ به مسؤولون أميركيون.

كما أن للحدث الكوري الشمالي، ودلالاته المتعلّقة بتضاؤل آمال القيادة في بيونغ يانغ بحلّ دبلوماسي تفاوضي لأزمتها مع الغرب، منذ

> ارتعدت شبه الجزيرة الكورية حين أجرت بيونغ يانغ تجربة صاروخية فوق اليابان

«تسير بوتيرة تصاعدية إلى حدّ ما» على خلفيّة لجوء كلّ طرف إلى الردّ على المناورات العسكرية للطرف الآخر بمناورات مشابهة. ويحذّر من أن تلك الدينامية تنطوي على «مخاطر متزايدة قد تنجم عن سوء فهم أو سوء تقدير» من قِبَل أحد الأطراف.

ومِمّا يعزّز نشوء هذا النوع من المخاطر، مبادرة القيادة الكورية الشمالية إلى تعديل نسخة عام 2013 من العقيدة النووية للبلاد، مطلع أيلول من العام الماضي، لناحية تضمينها خطّة معدّة سلفاً لتوجيه ضربة نووية تلقائية في حال تمّ اغتيال كيم جونغ أون، على أيدي القوّات المعادية، في إشارة إلى الولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية تحديداً.

(أ ف ب)

الكرة اللبنانية

ختام ذهاب السداسيّة: الدوري يتحدّى «فرح»

على مدى اربعة أيام، تُختتم مرحلة الذهاب من سداسيتي الأندية الأوائل والأواخر من الدوري اللبناني لكرة القدم وسط ترقب لحالة الطقس التي ستكون حاسمة على صعيد إقامة المباريات. لكن حتى لو كانت درجات الحرارة منخفضة فذلك لن يؤثّر على حماوة المنافسة التي تحافظ على درجات حرارتها المرتفعة اسبوعاً بعد آخر

عبد القادر سعد

بين يومي الجمعة (اليوم) والإثنين من المفترض أن تقام ست مباريات ضمن الأسبوع الخامس والأخير من ذهاب المرحلة السداسية للدوري اللبناني لكرة القدم. وكما في كل جولة منذ انطلاق مرحلة الحسم، يكون في كل أسبوع أكثر من مباراة على درجة عالية من الأهمية إن كان في الصراع على اللقب أو في معركة الهروب من الهبوط. الانطلاقة ستكون اليوم بمباراة وحيدة بين الحكمة والسلام زغرتا على ملعب جونيه عند الساعة 14,15. مباراة تجمع صاحب المركز الثالث أي الحكمة برصيد 11 نقطة مع الأخير في الترتيب برصيد أربع نقاط. بالنسبة إلى الحكمة ستكون فرصة لتثبيت الأقدام في المنطقة الدافئة والاستفادة من الجرعة المعنوية التي نالها الفريق بعد الفوز على الإخاء الأهلي عاليه في الأسبوع الماضي. كما سيسعى «الأخضر» لحصد النقاط كاملة ورفع رصيده ليس فقط للصعود في الترتيب، بل لرفع الرصيد تحسباً للتعرض لعقوبة بحسم ثلاث نقاط من رصيده في نهاية الموسم. هذا السيناريو يهدد الحكمة بسبب قانون إلزامية إشراك كل نادٍ لاعبين تحت عمر الـ21 عاماً لعدد معين من الدقائق، وعدم الالتزام به يؤدي إلى حسم ثلاث نقاط من رصيده في نهاية الموسم. فبعد 15 مباراة في الدوري ومباراة في الكأس يقبع الحكمة في المركز الأخير مع جونيه عند الساعة 14,15. مباراة تجمع صاحب المركز الثالث أي الحكمة برصيد 11 نقطة مع الأخير في الترتيب برصيد أربع نقاط. بالنسبة إلى الحكمة ستكون فرصة لتثبيت الأقدام في المنطقة الدافئة والاستفادة من الجرعة المعنوية التي نالها الفريق بعد الفوز على الإخاء الأهلي عاليه في الأسبوع الماضي. كما سيسعى «الأخضر» لحصد النقاط كاملة ورفع رصيده ليس فقط للصعود في الترتيب، بل لرفع الرصيد تحسباً للتعرض لعقوبة بحسم ثلاث نقاط من رصيده في نهاية الموسم. هذا السيناريو يهدد الحكمة بسبب قانون إلزامية إشراك كل نادٍ لاعبين تحت عمر

يسعى البرج إلى الثأر من النجمة بعد خسارته في المرحلة المنتظمة 4-1 (طلال سلمان)

يسجّل النادي 1750 دقيقة للاعبين و3000 دقيقة لثلاثة لاعبين. وفي ظل عجز النادي على هذا الصعيد تصبح مهمة استيفاء العدد المطلوب صعبة، في المباريات الست المقبلة لكنها في الوقت عينه ليست مستحيلة.

السلام من جهته كما في كل أسبوع، ظهره للحائط. خسارة جديدة ستدفع به أكثر فأكثر نحو الدرجة الثانية وبالتالي لا يملك لاعبوه خياراً سوى الفوز.

غداً السبت ستقام ثلاث مباريات، واحدة في سداسية الأوائل بين الأنصار المتصدر برصيد 22 نقطة وشباب الساحل الرابع برصيد 17 نقطة عند الساعة 15,00 على ملعب جونيه. هو لقاء الحفاظ على الصدارة للأنصار، وإبقاء آمال ضئيلة للساحل في المنافسة على اللقب.

في سداسية الأندية الأواخر، يلعب التضامن صور متصدر الترتيب برصيد 14 نقطة مع ضيفه الصفاء الرابع بـ11 نقطة على ملعب صور عند الساعة 14,15. هي مباراة الفائزين في الأسبوع الماضي وفرصة تعزيز الرصيد والاقتراب أكثر من الصدارة ومنطقة الأمان. ويلعب أيضاً طرابلس الوصيف بـ13 نقطة مع الإخاء قبل الأخير بسبع نقاط على ملعب طرابلس عند الساعة 14,15. صاحب الأرض لاستعادة التوازن والإخاء لنقاط الهروب من مركز الهبوط إلى الدرجة الثانية.

يوم الأحد سيشهد مباراة وحيدة بين النجمة الثالث برصيد 20 نقطة في سداسية الأوائل مع البرج الخامس برصيد 16 نقطة على ملعب جونيه الساعة 15,00.

ويُختتم الأسبوع الخامس يوم الإثنين بلقاء العهد الوصيف بعشرين نقطة مع الشباب الغازية الأخير برصيد 6 نقاط.

> قد يتعرض الحكمة لعقوبة بحسم ثلاث نقاط من رصيده في نهاية الموسم

الدوريات الاوروبية

مواجهات منتظرة في الدوري الإنكليزي

يستقبل نادي تشيلسي الإنكليزي مساء اليوم (الساعة 22:00 بتوقيت بيروت) نظيره فولهام ضمن المرحلة الثانية والعشرين من الدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم. ويحتل تشيلسي المركز العاشر في سلم الترتيب برصيد 29 نقطة، وهو بعيد بـ10 نقاط عن المنافسة على المقاعد المؤهلة إلى دوري الأبطال في الموسم المقبل. ومن جهته يحتل فولهام المركز السابع مع 31 نقطة. وقام تشيلسي بسوق انتقالات مهم جداً في الشتاء الحالي، حيث استقدم لاعب الوسط الأرجنتيني إنسو فرنانديس وجعله أغلى لاعب

في تاريخ الدوري الإنكليزي لكرة القدم بعدما أنفق 121 مليون يورو للتعاقد معه من بنفيكا البرتغالي. وأنفق النادي اللندني أكثر من 300 مليون يورو في السوق الميركاتو الذي أُقفل قبل يومين بعدما ضمّ الأوكراني ميخايلو مودريك من شاختار دانييتسك مقابل 100 مليون يورو (مع الكماليات)، وقلب الدفاع الفرنسي بنوا بادياشيل من موناكو مقابل 40 مليون يورو، إضافة إلى حصوله على خدمات البرتغالي جواو فيليكس على سبيل الإعارة من أتلتيكو مدريد الإسباني. وسبق لتشيلسي أن أنفق في سوق الانتقالات الصيفية الفائت أكثر من 300 مليون يورو بضمه الفرنسي ويسلي فوفانا من ليستر، الإسباني ماركو كوكوريا من برايتون ورحيم ستراليغ من مانشستر سيتي.

وفي باقي المباريات يرحل غداً السبت آرسنال المتصدر الملاقاة إيفرتون (الساعة 14:30 بتوقيت بيروت)، فيما تُلعب عند الساعة 17:00 مباريات ليستر سيتي مع آستون فيلا، ومانشستر يونايتد مع كريستال بالاس، ويحل ليفربول الجريح ضيفاً على وولفرهامبتون. أما الساعة 19:30 فيتواجه نيوكاسل مع وستهام. وستكون قمة الأسبوع يوم الأحد بلقاء توتنهام مع مانشستر سيتي (الساعة 18:30).

قمة بين برشلونة وإشبيلية

تشهد الجولة 20 من الدوري الإسباني لكرة القدم قمة منتظرة بين برشلونة وإشبيلية بعد غد الأحد الساعة 22:00 بتوقيت بيروت. ولا يزال برشلونة

في الصدارة مع 50 نقطة من 19 مباراة فيما يحتل إشبيلية المركز 13 برصيد 21 نقطة فقط. ورغم هذا المركز المتأخر يبقى النادي الأندلسي مصدر تهديد كبير لأندية المقدمة في إسبانيا، خاصة برشلونة وريال مدريد وأتلتيكو مدريد. وسيدخل برشلونة المباراة بمعنويات عالية، إذ لم يخسر في 14 مباراة متتالية في كلّ البطولات، محققاً 13 فوزاً وتعادلاً وحيداً. وسيستفيد المدرب تشافي هيرنانديز من وجود الهداف البولندي روبرت ليفاندوفسكي، إضافة إلى تألق بيدري وغافي.

ويلتقي يوم الأحد أيضاً ريال مدريد بريال مايوركا (الساعة 15:00)، وهو يريد تحقيق الفوز لكي لا يسمح لبرشلونة بالابتعاد أكثر في الصدارة. وتُفتتح المرحلة اليوم بمباراة تجمع أتلتيك بيلباو وقاديش (الساعة 22:00)، فيما يلعب أتلتيكو مدريد مع خيتافي غداً السبت (الساعة 19:30).

وفيات

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي.
(صدق الله العظيم)
ذكرى ثالث
تُصادف نهار السبت الواقع فيه 4 شباط 2023 الموافق 13 رجب 1444 هـ
ذكرى مرور ثلاثة أيام على وفاة فقيدنا الغالي المرحوم
الدكتور المربي
حسن محمد يحيى علاء الدين
(مؤسس مستشفى علاء الدين)
والدته: المرحومة الحاجة ماشاء الله علاء الدين
زوجتاه: المرحومة بدر اليمن محمود الأسعد / لبنى محمود الأسعد
ولده: الدكتور محمد (زوجته نور زكريا جمعة)
بناته: ديما (زوجة الدكتور إبراهيم عميص)، الصيدلي ريما (زوجة السيد حبيب ضاهر)، فرح (زوجة السيد حسن عباس) والآنسة زينة
أشقاؤه: الدكتور إسماعيل والمرحومان مصطفى ونصرالله علاء الدين
شقيقاته: المرحومة آمنة (زوجة المرحوم محمد خليفة)، فاطمة (أرملة المرحوم هاشم علاء الدين)، هنية (زوجة قاسم خليل)، صبحية (زوجة محمد خروبي)، خيرية (أرملة المرحوم أسد عثمان)، لطيفة ونصرى (زوجة محمد خليل)
أشقاء زوجته السيد طلال، الأستاذ حسن، السيد محمد والمرحوم زاهي محمود الأسعد
عدلاؤه: المرحوم أحمد سنجر، المرحوم رابح الأسعد والسيد يوسف حمدان
وبهذه المناسبة ستتلى آي من الذكر الحكيم ومجلس عزاء حسيني عن روحه الطاهرة وذلك في تمام الساعة الثالثة عصراً في حسينية الزهراء – الصرفند.
الأسفون: آل علاء الدين، الأسعد وأنسباؤهم وعموم أهالي بلدة الصرفند
للفقيد الرحمة ولكم الأجر والثواب

بسم الله الرحمن الرحيم
(الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ ◻ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) صدق الله العظيم.
بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله وقدره ننعى إليكم
المرحوم الحاج خضر سعيد حمدان
الذي توفاه الله تعالى يوم الأحد الواقع فيه 29 كانون الثاني 2023 الموافق لـ 6 رجب 1444هجرية.
زوجته المرحومة: الحاجة إنصاف علي دياب.
أشقاؤه: المرحومون محمد وعلي ومهدي، والحاج حسن، الحاج حسين، الحاج أحمد، محمود، الحاج عبد اللطيف وعبدالله.
شقيقاته: الحاجة أديبة، الحاجة خديجة، الحاجة زينب والحاجة إيمان.
أبناؤه: علي (المستشار الإعلامي لدولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري)، موفق، عمران وشكيب.
ابنتاه: الحاجة خزنة وأديبة.
تُقبل التعازي في بيروت اليوم الجمعة الواقع فيه 3 شباط 2023، من الساعة الثانية والنصف حتى الخامسة عصراً في مقر «الجمعية الإسلامية للتوجيه والتخصص العلمي».
ولمناسبة ذكرى مرور أسبوع على وفاته، يُقام مجلس عزاء عن روحه الطاهرة، وذلك بعد غد نهار الأحد الواقع فيه 5 شباط 2023 الساعة العاشرة صباحاً في النادي الحسيني لبلدة النميرية.
الأسفون: آل حمدان، دياب وعموم أهالي بلدة النميرية.

بسمزيد من الأسى تنعي نقابة المستشفيات في لبنان
الدكتور حسن محمد يحيى علاء الدين
مؤسس مستشفى علاء الدين سائلة الله أن يسكنه فسيح جناته وطالبة لأهله الصبر والسلوان.

نقابة اطباء لبنان في بيروت تنعي
الدكتور المربي
حسن محمد يحيى علاء الدين
سائلة الله ان يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويلهم اهله وذويه الصبر والسلوان

ذكرى

بسم الله الرحمن الرحيم
(يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي) صدق الله العظيم.
إنّا لله وإنّا إليه راجعون
بصادف بعد غدٍ نهار الأحد الواقع فيه 5 شباط 2023 ذكرى مرور أسبوع على وفاة فقيد الشباب الغالي المرحوم
الدكتور أحمد محمد حسّون
والده: المرحوم الحاج محمد حسون
والدته: المرحومة الحاجّة سهيلا غدار
لداه: رامي ورايا.
شقيقه: الحاج حسين، زوجته الحاجّة ندى قاووق
شقيقاته: بتول، ليلى، زوجة محمد حلاوي، إيمان، زوجة المرحوم سمير صفي الدين
المرحومة لبنى، زوجة أحمد فرج وسوسن.
وبهذه المناسبة ستُتلى آيات من الذكر الحكيم عن روحه الطاهرة، من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى الساعة السادسة مساءً في مركز «جمعية التخصص والتوجيه العلمي»، الجناح، الرملة البيضاء، قرب خطيب وعلمي.
للفقيد الرحمة ولكم الأجر والثواب.
الآسفون: آل حسون، آل غدار، آل قاووق، آل حلاوي، آل صفي الدين، آل فرج وعموم أهالي بلدة الغازية.

إعلانات رسمية

تبليغ مجهول مقام
محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا الغرفة الثالثة تدعو المطلوب إدخاله وليد صبحي فخرو لتبلغ أوراق الدعوى 2020/9455 المقدمة من المدعين نور سعيد غلاييني وإبراهيم محمد زكريا السكافي والرامية الى الزامك مع المدعى عليه والمطلوب إدخاله الثاني بتسجيل الشقة رقم 10/5 الواقعة في الطابق السفلي بلوك D الجاري تشييده على العقار 4185/بشامون على اسم المدعين.
يجب حضورك إلى قلم هذه المحكمة لتبلغ الأوراق خلال مهلة عشرون يوماً من تاريخ النشر وإلا فكل تبليغ لك في قلم المحكمة ولصقاً على باب ردهتها يعتبر صحيحاً.
رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان
صادر عن أمانة السجل التجاري في النبطية
بموجب الطلب المقدم من المستدعي حبيب عبد صبرا تاريخ 2022/8/16 والمسجل لدى أمانتنا بالرقم 395/ عام تاريخ 1991/2/2 تحت اسم: مؤسسة حبيب صبرا للتجارة والذي يطلب بموجبه شطب قيده نهائياً من السجل التجاري في النبطية وبتاريخ 2022/9/6 تقرر النشر.
الرقم المالي: 3255700
مهلة الاعتراض عشرة أيام تلي آخر نشر
أمين السجل التجاري في النبطية
فاطمة فحص

اعلان قضائي
تدعو المحكمة الإبتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي أبو زيد وسما سموري المدعى عليهما شادي وعطوف أحمد جودات الفران والمجهولي محل الإقامة الحضور إلى قلم المحكمة لإستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2023/1892 المقامة من علاء عادل حجازي بموضوع الزام بالتسجيل على القسم 10 من العقار 977 بقسطا وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان
بموجب محضر الجمعية العمومية العادية تاريخ 2022/12/20 تقرّر بتاريخ 2023/1/20 حلّ شركة كلوبال ريل إستيت إنفستمنت ترست (هولدنغ) ش.م.ل. رئيس مجلس إدارتها مديرها وليد رجا صعب وشطب قيدها من السجل التجاري في بيروت حيث هي مسجلة برقم /1902220/ ورقم تسجيلها في المالية /2635469/.
فعلى كل ذي مصلحة تقديم إعتراضه وملاحظاته خلال عشرة أيام من آخر نشر.
أمين السجل التجاري في بيروت
بالتكليف
مارلين دميان

مبوب

مطلوب

مطلوب سيدة أو آنسة تجيد الطباعة (عربي وإنكليزي) وخبرة محاسبة.
مار الياس هاتف:
03/880080 - 01/506861

استراحة

كلمات متقاطعة 4236

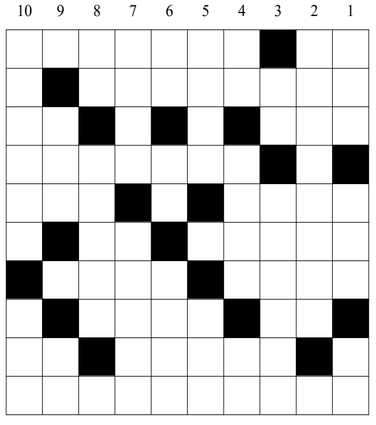

افقيا
1- وبَخ بالكلام – يقاتلهم – 2- شاعر لبناني راحل – 3- حجر منقور – حرف تحقيق – 4- ملك بابلي – 5- وقت العمل ومدته – مدينة لبنانية – 6- أولاد – نوتة موسيقية – 7- وحدة قياس السوائل – من أقوى رجال هتلر – 8- لاصق النسب – فتاة عزباء – 9- من مشتقات الحليب – حزن وكرب – 10- نهر لبناني

عمودياً
1- مشى الرجل مشية غير متساوية – حرف أبجدي – قام بهجوم واسع – 2- مدينة أوكرانية – 3- من العملات – قتل الذات – 4- من أعضاء الجسم – من الحيوانات – للنفي – 5- خلاف خشن – سلسلة جبال أوروبية – 6- للتفسير – من الطيور – ولد الضبع – 7- قصّاد الأماكن المقدسة – وضع يده علينا – 8- قلب الثمرة – فنانة سورية – 9- بناء تحت الأرض معقود بعضه الى بعض – تيه وضلال – 10- جزيرة برتغالية – رؤوس الجبال

حلول الشبكة السابقة

افقيا
1- اوستراليا – 2- مخدر – ورد – 3- زفير – تالكا – 4- بار – كحلي – 5- كلّ – برشلونة – 6- سدّان – شمسي – 7- تهد – ف ت س ق – 8- 11 – انا – يكن – 9- ثيامي – مصير – 10- مهر – ساراي

عمودياً
1- اوزبكستان – 2- فالدهايم – 3- سمير – اد – أه – 4- تخر – بن – أمر – 5- رد – كر – فني – 6- ارتحشتا – 7- اللمس – ما – 8- يوليوس قيصر – 9- ارك – ني – كيا – 10- دارة – هنري

sudoku 4236

5	8						3	4
			6	2	8			
	2	7		5		8	1	
		2	1	9	5	6		
			2		4			
	5	1				9	4	
	3	9		4		1	2	
2	7						6	3

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4235

5	9	6	7	3	8	4	1	2
3	4	1	9	5	2	6	7	8
7	2	8	6	4	1	3	9	5
1	6	2	4	7	3	8	5	9
8	7	9	5	2	6	1	3	4
4	3	5	8	1	9	2	6	7
2	5	3	1	8	7	9	4	6
9	8	7	3	6	4	5	2	1
6	1	4	2	9	5	7	8	3

مشاهير 4236

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مجاهدة جزائرية شهيرة من أشهر المناضلات في بلدها ضد الإستعمار الفرنسي
8+6+3+4=5 = حبل صغير ■ 1+2+10 = تحت الرماد ■ 11+7+9 = صوت القصف

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: **ارثر سي كلارك**

نتائج اللوتو اللبناني

31	35	30	25	14	9	5

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني لإصدار الرقم 2080 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 5 - 9 - 14 - 25 - 30 - 35 الرقم الإضافي: 31
■ **المرتبة الاولى (ستة ارقام مطابقة)**
- قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء
■ **المرتبة الثانية (خمسة ارقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 495,146,080 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: شبكة واحدة
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 495,146,080 ل.ل.
■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 254,082,240 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 24 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 10,586,760 ل.ل.
■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**
قيمة الجائزة الإجمالية: 254,082,240 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 1,416 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 179,437 ل.ل.
■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 648,224,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 20,257 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 32,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 7,206,179,605 ل.ل.

نتائج زيد
جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 2080 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 61550
■ **الجائزة الاولى: 75,000,000 ل.ل.**
- عدد الأوراق الرابحة: ورقة واحدة
قيمة الجائزة الإفرادية: 75,000,000 ل.ل.
■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم: 1550.**
- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.
■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم: 550.**
- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.
■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم 50.**
- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.
التراكم للسحب المقبل: 75,000,000 ل.ل.

نتائج يومية
جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1302 وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 068
● يومية أربعة: 3355
● يومية خمسة: 94198

بروباغندا

حرب الغرب على إيران: اكذبْ اكذبْ ... لا بدّ أن يعلق شيء

نشر موقع «ذا غرايزون» (The Grayzone) الأميركي الذي يُعنى بالصحافة الاستقصائية أخيراً تقريراً مفصّلاً، فنّد فيه مجموعة من الأخبار المفبركة التي نُشرت على نطاق واسع عبر قنوات إعلامية ورسمية وغيرها، ضمن الحرب الإعلامية التي يشنّها الغرب بقيادة الولايات المتّحدة الأميركية على الجمهورية الإسلامية في إيران لاستغلال الاحتجاجات الجارية هناك منذ أشهر بعد حادثة مهسا أميني، من أجل مآرب سياسية معروفة، ولا سيّما الضغط على طاولة مفاوضات الاتفاق النووي وضمان أمن «إسرائيل» والردّ على المساعدات العسكرية الإيرانية المزعومة لروسيا. ولئن كان من الطبيعي ألّا يخلو حدث كبير مشابه من انتشار الأخبار الكاذبة والشائعات والأضاليل التي قد يشارك حتى النظام الإيراني نفسه في بثّ بعضها، إلّا أنّ تأثير ما ينشره الغرب ومعاونوه يأتي بحجم تبرير حرب عسكرية قد تجرّ المنطقة برمّتها إلى الدمار وحتى إلى حرب نووية لا يمكن توقّع مدى كارثيّتها على العالم بأسره. الهدف من تلك الأخبار التي تبقى بغالبيّتها غير مصحّحة، هو نفسه الهدف الذي كان وراء الحروب الأميركية على فيتنام وأفغانستان وكوسوفو والعراق وسوريا وليبيا وغيرها

نزار نمر

لم يكن الادّعاء الغربي قبل أشهر بأنّ إيران تنوي إعدام 15 ألف شخص لمشاركتهم في التظاهرات، هو الخبر الكاذب الوحيد الذي أسهمت الوسائل الإعلامية الغربية في فبركته أو نشره على نطاق واسع. الوسائل تلك اختبرت حملتها عبر «جرعات» متعدّدة كان أصغرها استخدام مشهد مأخوذ من مسلسل أذري، ووصلت حدّتها إلى ادّعاء حصول مجازر دموية. أمّا الطامة الكبرى فهي أنّ غالبية هذه الأخبار تبقى غير مصحّحة، وهي تصل إلى الجمهور الغربي كما الإيراني وخصوصاً الأجيال الشابة التي تُعدّ عصب الاحتجاجات. ورصد مقال ستاره صادقي وكريستوفر ويفر الذي نُشر على موقع «ذا غرايزون»، عدداً من الأخبار المفبركة أو تلك التي أُخذت خارج سياقها، وقد نشرتها وسائل إعلامية بحجم «هيئة الإذاعة البريطانية» و«سي أن أن» و«نيويورك بوست» و«ذا غارديان» و«لو موند» وغيرها. في ما يلي

> **أخطر الأخبار الكاذبة كان خبر إعدام 15 ألف متظاهر نشرته «نيوزويك»**

نقطة من بحر الأكاذيب الإعلامية المستمرّ منذ أشهر.

خبر إعدام 15 ألف متظاهر

أخطر الأخبار الكاذبة التي انتشرت حول الاحتجاجات في إيران كان في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي. قبل يومها إنّ البرلمان الإيراني صوّت لصالح إعدام 15 ألف متظاهر.

سرعان ما انتشر الخبر بشكل واسع، وأعاد نشره على تويتر كلّ من وزير الخارجية الأميركي السابق مايك بومبيو، ورئيس الحكومة الكندي جاستن ترودو، ورئيس «مجموعة أوراسيا» بان بريمر، والصحافية الإيرانية-الأميركية الداعمة لتغيير النظام مسيح علي نجاد، والسيناتور الأميركي ميت رومني، وآخرون. ورغم تكذيب الخبر بعد فترة وجيزة وحذف عدد من أصحاب التغريدات ما نشروه، إلّا أنّ وتيرة انتشاره أثبتت القدرة الأميركية على تأمين موافقة الجماهير على حروبها عبر تبريرها بالشعارات الإنسانية، أي كما سبق أن حصل في حرب الخليج الأولى وغزو العراق وقصف فيتنام والتدخل في ليبيا، وكانت جميعها نتاج أخبار اتّضح لاحقاً أنّها كاذبة، باعتراف المسؤولين عنها أنفسهم.

خبر الإعدام دسّته مجلّة «نيوزويك» في أحد مقالاتها، ووضعت مقالاً من موقع CNN على أنّه مرجعها، إلّا أنّ مقال CNN لم يتضمّن الرقم الهائل الذي أعجب «نيوزويك». فمن أين أتت المجلّة بهذا الرقم؟ الرقم ورد في تغريدة لأوميد ميماريان، وهو موظّف في منظمة «الديمقراطية الآن للعالم العربي» (Dawn MENA) التي تأسّست سنة 2020 تخليداً لذكرى عميل الـ«CIA» جمال خاشقجي بعد مقتله في السفارة السعودية في تركيا، والتوتّرات التي سادت العلاقات الأميركية السعودية، خصوصاً أنّ خاشقجي كان يحمل الجنسية الأميركية. وألحقت تغريدة ميماريان بأخرى لكريم سجادبور، وهو محلّل سياسي يعمل لدى «مؤسسة كارنيغي» المدعومة من «حلف شمال الأطلسي»، ما سبق يعطي فكرة عن مصدر الادّعاءات الأميركية التي برّرت الحروب والغزوات سابقاً، إلّا أنّ الجديد اليوم هو انتشار الإنترنت حتى بات سهلاً تكذيب هذه الأخبار، من سكّان البلد المستهدَف أنفسهم.

عدد القتلى في إيران أكثر منه في أوكرانيا

في منشور على صفحاتها على فايسبوك وإنستغرام في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي أيضاً، أوردت قناة «هيئة الإذاعة البريطانية» الناطقة بالفارسية (BBC Persian) عنواناً ادّعت فيه أنّ عدد الذين قُتلوا في إيران هو نفسه عدد مَن لقوا حتفهم في أوكرانيا، قبل أن تشرح في ثالث مقطع من المقال تحت منشورها أنّ تعبيرها المجازيّ يقارن بين 224 إيرانياً لقوا مصرعهم بين 22 أيلول (سبتمبر) و17 تشرين الأوّل (أكتوبر) الماضيَين، وبين 216 أوكرانياً بين الأوّل من أيلول الماضي والـ25 منه. يقول كاتبا مقال «ذا غرايزون» إنّه وفقاً لهذا المنطق المشوَّه نفسه، كان بإمكان BBC الادّعاء بأنّ «عدد الذين قُتلوا اليوم في إيران أكثر من الذين ماتوا في الحرب العالمية الأولى»، مع بعض التوضيحات اللاحقة بأنّها كانت تشير فقط إلى يوم واحد من هدنة عيد الميلاد عام 1914.

مجزرة كاملة المواصفات

نشر موقع «يورونيوز» بنسخته الفارسية سلسلة صور عشوائية زعم أنّها تعود إلى جثث متظاهرين من مختلف المناطق الإيرانية بعد فتح قوات الأمن النار عليهم. الموقع استند إلى مراجع مهمّة مثل «الأخبار المتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي» و«بقال»، قبل أن يورد في أسفل الصفحة أنّ ««يورونيوز» لا تستطيع التحقق من صحة الخبر». هكذا، يكون الموقع قد برّأ نفسه من خبر يعرف أنّه غير صحيح بعدما وضع عنواناً له ونشر صوراً معه، أي كما يقال بالعامية: «اللي ضرب ضرب واللي هرب هرب».

اختفاء النار ركابي

زعمت CNN زوراً أنّ منزل عائلة المتسلّقة الإيرانية إلنار ركابي، هدمته السلطات عقاب لمشاركتها بدون حجاب في مسابقة في كوريا الجنوبية في تشرين الأوّل (أكتوبر) 2022، رغم تأكيد ركاب أنّ عدم ارتدائها الحجاب كان لأسباب رياضية ولا علاقة له بالسياسة. سرعان ما بدأت مواقع إلكترونية غربية تنشر قصصاً عن اختطاف ركابي وتدمير منزل عائلتها. وزعمت «نيويورك بوست» (المملوكة لروبرت مردوخ) وBBC و«ذا غارديان» و«لو موند» وآخرون أن ركابي اختفت، ما دفع السفارة الإيرانية في كوريا الجنوبية إلى تأكيد أنّ ركابي بخير، قبل أن تعلن الأخيرة ذلك بنفسها على إنستغرام وأنها في طريقها إلى المنزل. أمّا بخصوص تدمير منزل عائلتها، فقد أظهرت وسائل إعلام محلّية إيرانية أنّه يعود لشقيقها وتمّ هدمه بسبب مخالفات في البناء في حزيران (يونيو) الماضي، أي قبل خمسة أشهر من مشاركة المتسلّقة في المنافسة، وهو ما تؤكّده الصور حيث يظهر الفرق بين الفصول في أوراق الشجر.

> **مشهد من فيلم لأب يبكي ابنته استُخدم ضدّ النظام الإيراني، وقبله السوري، وأيضاً خلال أزمة كورونا!**

مشهد لأب يبكي مأخوذ من مسلسل

في أيلول (سبتمبر) الماضي، أعادت الكاتبة الشهيرة جي كي رولينغ نشر تغريدة ورد فيها: «فاجعة، والد إيراني وعد ابنته بالبقاء على قيد الحياة للرقص في حفل زفافها، انتهى به الأمر راقصاً في جنازتها بعدما قُتلت على يد شرطة الآداب الإيرانية لعدم تغطية شعرها». ورافق التغريدة مقطع فيديو، قبل أن يتبيّن أنّه مأخوذ من مسلسل درامي أذري من سنة 2018 (اسمه Ata ocağı). لكنّ تلك لم تكن المشكلة الوحيدة؛ المقطع نفسه تمّ نشره سابقاً، مع ادّعاء أنّ «النظام السوري» قتل الابنة، قبل أن يعاد نشره مرّة أخرى خلال فترة انتشار «كورونا» والادّعاء بأنّ الفيروس قتلها. ليس معروفاً بعد كم مرّة سيتمّ استخدام المشهد نفسه في المستقبل لكسب استعطاف الناس حول أشخاص لا وجود لهم في الحقيقة.

أخبار مفبركة أخرى

أخبار مفبركة أخرى كثيرة تُنشر كلّ يوم على وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، لكنّها ليست ذات أهمية نظراً إلى تأثيرها المحدود بالمقارنة مع ما سلف. تقرير «ذا غرايزون» استعرض بعض الأمثلة، كادّعاء مغنّي الروك براين آدامز أنّ «صديقه» المغنّي سيرفان خسروي سُجن قبل أن يؤكّد الأخير عدم صحّة ما قيل، بالإضافة إلى انتشار صورة زُعم أنّها تعود لشابّة قُتلت، قبل أن يتبيّن أنّها لمغنّية الراب الإيرانية نيلوفار (Niloufar) وهي بخير، ونشر لاعب كرة القدم الإيراني الشهير علي كريمي صورة غير مكتملة على إنستغرام ادّعى أنّها لشابّ قُتل على يد الشرطة قبل أن يتمّ تكذيبه من معجبيه أنفسهم وينشر أحدهم الصورة الكاملة التي التقطها بنفسه وهي تعود لصديق له تعرّض لحادث درّاجة نارية وبُترت قدمه. لكنّ ما سبق يُبرز كمّية الأخبار الكاذبة التي نتعرّض لها كلّ يوم مهما كبرت أو صغرت، وليس فقط في ما خصّ الملفّ الإيراني.

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 3 شباط 2023 العدد 4841

صورة وخبر

منذ عام 1997، خضعت «كاتدرائية سان دوني» في ضاحية سان دوني الشمالية في باريس، لأعمال ترميم ضخمة. شكّلت النوافذ الزجاجية الملوّنة البالية تحدّياً كبيراً لفريق العمل، ليتقرّر في نهاية المطاف أنه بدلاً من إصلاحها، سيتم إنشاء نسخ مماثلة لها. وتمكّنت عدسات المصوّرين أخيراً من الحصول على لقطات للنوافذ الجديدة. بُنيت هذه الكاتدرائيّة على الطراز القوطي في القرن السابع الميلادي، وهي تتمتّع بأهمية تاريخيّة ومعماريّة كبيرة، وقد دُفن فيها 43 من الملوك الفرنسيين.
(ستيفان دوساكوتين ـ أ ف ب)

على بالي

أسعد أبو خليك

وصل مارك ضو إلى العالميّة. ارتدى بدلة العيد والتقط لنا صوراً له وهو يتحدّث مع مراسلة لمحطة لبنانيّة مرّة ومع مصوّر يرافقه مرّة ثانية، ومن خلفه مبنى وزارة الخارجيّة الذي يستطيع أي مارّ أن يصل إليه. وكما أوصل وليد جنبلاط ضوّ (بالاشتراك مع التمويل الإماراتي في محطة «الجديد» التي أفردت برنامجاً أسبوعيّاً لهذا المرشّح بالذات)، فإن جنبلاط سعى له كي يصل إلى واشنطن. يقول ضوّ إنّه التقى مع «فريق عمل» السناتور توم كين. لكنّ مكتب توم كين لم يصدر بياناً بشأن هذا الاجتماع «المهم»، حسب وصف ضوّ، مع النائب اللبناني التغييري. ثم قال إنّه عقد لقاءً آخر «في وزارة الخارجيّة». لم يحدّد لنا اسم مسؤول أو ضابط إيقاع. دخل إلى وزارة الخارجيّة ورفعوه على الأكفّ هاتفين بحياة جنبلاط والتغييريّين كما هتفوا بحياة النائبة التغييريّة، سينتيا زرازير، التي طالبت بإبادة الشعب السوري. ولم تصدر وزارة الخارجيّة هي الأخرى بياناً بالاجتماع الهام الذي عقده ضوّ. بالمناسبة، كل الزائرين اللبنانيّين الذين يصلون إلى واشنطن لا يقبلون بغير فندق الـ«فور سيزنز» ـ جورجتاون لإقامتهم. يتبعون بذلك نمط رفيق الحريري الذي فضّل الفندق على غيره. على كل لبناني يصل إلى واشنطن أن يُشاهَد في الـ«فور سيزنز» وإلا الزيارة لا تصلح. ويقول مارك ضو إنّه لم يترك موضوعاً لم يبحثه مع «المسؤولين الأميركيّين» باستثناء المواضيع الفنيّة والثقافيّة. وقد تكون زيارة ضو بأهميّة زيارة عبّاس إبراهيم الذي قال في آخر زيارة له إنّ السياسة الأميركيّة ستتغيّر نحو الشرق الأوسط بعد أن استمعت بإنصات شديد لشروحاته. والمفارقة في هذه الزيارات أنّ أحداً من الزوار اللبنانيّين لا يلتقي بتلك القلّة من الأعضاء في الكونغرس الذين يُحسبون في خانة التعاطف العربي (مثل إلهان عمر أو رشيدة طليب). نوّاب 14 آذار يفضّلون عتاة صهاينة الكونغرس العنصريّين لأنّهم ـ مثلهم ـ مصابون بهاجس مقاومات إسرائيل. العنصريّة الليكودية المتعصّبة، إيلينا روس ليتنين (نائبة سابقة)، كانت الراعية لكل زوار لبنان في العاصمة، من ميشال عون إلى ميشال معوّض. بحث ضو مع الصهاينة في خطر أكبر حزب... لبناني.

المفكرة

صفقة القرن وتصفية فلسطين

■ تدعو المنظمات الشبابية الطالبية والفلسطينية في صيدا (جنوب لبنان) والجوار، اليوم الجمعة إلى حضور ندوة بعنوان «صفقة القرن مؤامرة لتصفية القضية الفلسطينية» في قاعة بلدية صيدا. يشارك في اللقاء المرتقب رئيس «الجمعية الوطنية لمقاومة التطبيع» عبد الملك سكريّة (الصورة)، ورئيس «المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان» (شاهد) محمود الحنفي.

ندوة «صفقة القرن مؤامرة لتصفية القضية الفلسطينية»: اليوم الجمعة ـ الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر ـ قاعة بلدية صيدا (جنوب لبنان).

«طوفان» عمر أميرلاي

■ تلبيةً لرغبة المتابعين، باتت الأفلام متاحة على منصّة «أفلامنا» الإلكترونية لمدّة أسبوعين بدلاً من سبعة أيام. هكذا، سيكون الجمهور على موعد مع وثائقي «طوفان في بلاد البعث» (2003 ـ 46 د) لعمر أميرلاي (1944 ـ 2011/ الصورة) حتى 15 شباط (فبراير) الحالي. يصادف الخامس من شباط ذكرى وفاة صانع الأفلام الوثائقية السوري عمر أميرلاي، أحد روّاد المخرجين غير الروائيين في العالم العربي. استخدم أميرلاي السينما كوسيلة لإشراك المواطنين والإضاءة على نضالهم من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية على امتداد البلدان العربية. استحال أسلوبه السينمائي مرجعاً لأجيال من صنّاع الأفلام الوثائقية في العالم العربي. وتكريماً لهذا الاسم البارز، وقع اختيار القائمين على «أفلامنا» على الشريط الأخير في مسيرته الذي يتناول الآثار المدمّرة التي لحقت بقرية الماشي السورية الصغيرة بعد بناء سدّ الفرات.

فيلم «طوفان في بلاد البعث»: حتى الأربعاء 15 شباط 2023 على «أفلامنا» (www.aflamuna.online)

سجاد الممالك المفقودة

■ حتى الثامن من شباط (فبراير) الحالي، تواصل غاليري Artscoops استضافة المعرض الخاص بالفنان اللبناني جهاد أبو سليمان بعنوان Rugs of Lost Kingdoms (سجاد الممالك المفقودة). يكشف الحدث عن افتتان أبو سليمان بالنسيج كشكل فنّي وعن الطريقة التي يلهم بها أسلوب عمله. تُبرز اللوحات المعروضة أيضاً شغف جهاد بالعالم الطبيعي في المنطقة في أوقات غابرة، حيث تمّ إحياء النباتات والحيوانات من خلال استخدام الألوان النابضة بالحياة والأنسجة الديناميكية.

معرض Rugs of Lost Kingdoms: **حتى الأربعاء 8 شباط 2023 ـ من الساعة التاسعة صباحاً إلى السادسة مساءً ما عدا السبت والأحد ـ غاليري** Artscoops **(مبنى مينا ـ الطبقة الثالثة ـ القنطاري/ بيروت). للاستعلام:** 01/345011

رائدة تعيد علي إلى «المدينة»

■ في عام 2015، حقّقت مسرحية «ألاقي زيّك فين يا علي» (كتابة وتمثيل رائدة طه/ الصورة، وإخراج لينا أبيض) نجاحاً كبيراً، وجالت في مناطق لبنانية عدّة، فيما قُدّمت في السنوات اللاحقة في مناسبات عدّة. اليوم، يعود العمل بعرض جديد على خشبة «مسرح المدينة» (الحمرا) في 15 شباط (فبراير) الحالي. تستعيد هذه المونودراما الكفاح الفلسطيني المسلّح في السبعينيات، من خلال ذكريات الطفلة رائدة عن استشهاد والدها علي طه بعد فشل عملية اختطاف طائرة السابينا.

عرض «ألاقي زيّك فين يا علي»: الأربعاء 15 شباط 2023 ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). البطاقات متوافرة في «مكتبة أنطوان» وعلى موقعها الإلكتروني.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ666314 /01 ـ 828381 / 03
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com